العدد: (الأول) □ أبريل 2022م □ السنة الأولى



مجلة فصلية، تُعنى بقضايــا الفكر والثقافة

جـذور الصراعـات العنيفـة والحـرب الراهنـة فـي اليمـن
عادل الشرجبي

قرأة في حرب اللاعنف
عبد الباري طاهر

عندما قامت الحرب
عبد العزيز المقالح

كم الطعنة الآن
عباس الزامكي

حرب وماتلاها
وضاح اليمن خالد حريري

المكلا
ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق

تصدر عن مؤسسة (أمجد) الثقافية والحقوقية

الناصية

مجلة فصلية، تُعنى بقضايا الفكر والثقافة "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر" عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

العدد: (الأول) - أبريل 2022م _ السنة الأولى

مجلة الفكر والثقافة
تأسست في عدن عام 2021 م

عنوان المجلة : اليمن عدن- كريتر
هاتف رقم :00967777808724
واتس أب: 00967714367122

المطبعة :
الاشتراكات: يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

ثمن النسخة : 2000 ريال يمني
رقم الإيداع: لدى المكتبة الوطنية عدن: "1201/2022"

مدن وتاريخ وثقافة

المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق



81 سمية احمد

ادب ونقد

"عندما قامت الحرب" عبد العزيز المقالح	59
"حرب وماتلاها " وضاح اليمن حريري	60
"حديقة الحواس" مازن توفيق	61
"هي الحرب" عمر محمد	62
"أفعوان أعزب" عمرو الارياني	65
"فقر وطني" مازن رفعت	67
" كم الطعنة الآن" عباس الزامكي	69



ملف العدد:

"قضايا السلام في اليمن"

05 جذور الصراعات العنيفة والحرب الراهنة في اليمن — عادل الشرجبي

15 قرأة في حرب اللاعنف — عبدالباري طاهر

22 العدالة الانتقالية واهميتها لعملية السلام في اليمن. — عفراء خالد حريري

28 دور سيادة القانون في إرساء الإستقرار والسلام. — يحيى قاسم سهل

32 دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام والشراكة المجتمعية في اليمن. — قاسم عبده المحبشي

47 من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم. — محمد بو سلطان

57 مفهوم ثقافة السلام. — محمد مروان

مجتمع مدني

"دورالمجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني"

89

101 محددات وضوابط النشر في المجلة

102 تعريف مؤجز بالمؤسسة

«الافتتاحية» على ناصية الحلم والإنتظار

- هل تريد قليلا من الصبر؟
- لا
فالجنوبي يا سيدي يشتهي أن يكون الذي لم يكنه
يشتهي ان يلاقي اثنتين
الحقيقة والأوجه الغائبة.

أمل دنقل

هيئة التحرير

هنا نضع بين يدي القارئ المحتمل، خلاصة تعب كان لابد منه. فقط لنؤكد أن الأحلام لا تموت. فعنوان المجلة كان عبارة عن مشروع ثقافي لشاب لم يكن قد بلغ الثالثة والعشرين من عمره. كان أمجد عبدالرحمن صاحب مشروع منتدى "الناصية" وثلة من رفاقه يعملون في بيئة شديدة التعقيد. حيث التطرف يصول ويجول وحيث الثقافة والتنوير أصبحا مبعثا للتكفير، وحيث الأصوات الحرة أصبحت خافتة أو تلاشت.

في هذه البيئة ووسط هذا الواقع نهض أمجد . كان لديه حلما ذهب لتحقيقه من خلال أدوات ناعمة وبسيطة تنتمي للحياة والخير والجمال.

مفردات لم يكن بحسبانه أنه سيدفع حياته ثمنا له.

ولكنه حصل.

قتل امجد على يد متطرفين في مدينته عدن. هددوه ونفذوا تهديدهم ثم ارتكبوا سلسلة من الجرائم اللاحقة بحق أصدقائه وبحق اسرته وصلت لمنع الصلاة عليه ودفنه في مسقط راسه في مدينة كريتر. والأدهى أن قضيته ماتزال قيد المماطلة في ادراج السلطات المتعاقبة (أمنية وقضائية) ولم تتقدم خطوة واحدة.

لذا نجدنا في الوقت الذي علينا فيه الاستمرار في المطالبة بحقه من قتلته إحقاقا للحق.

أن نواصل مشواره في حمل حلمه الذي هو حلم كل إنسان حي يطمح ويتطلع إلى حياة الحرية والأمن والاستقرار ودولة القانون والنظام، وذلك من خلال المضي

قدما لمواصلة واحياء نهج الشهيد عبر مشروع اصدار مجلة الناصية التي تنطلق في عددها صفر عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية، لتكون منبرا واسعا هدفه الأساس، "نشر ثقافة المواطنة والمدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان". وهي مهمة غايتها جعل الأحلام والتضحيات الفردية ملكية عمومية. وهي دعوة للتفكير بصوت عالي.

منبر نسعى به ومن عليه "رفد أنشطة الحركة التنويرية، وتعزيز أنشطة الخدمة المعرفية لنشر ثقافة التنوير والتسامح والعقلانية، وكذا "نشر النتاجات الفكرية والثقافية والأدبية للمثقفين والباحثين والأكاديميين والأدباء اليمنيين وغير اليمنيين. طامعين في ان تساعدنا الظروف على انجاز مسودات نظرية لأهم القضايا الفكرية والسياسية التي تقع في صدارة المشروع النضالي اليمني وفي مقدمتها قضيتي المواطنة والدولة المدنية. ليس بالانطلاق من التجريد ولكن من خلال دراسة الواقع في تحولاته العميقة.

بقى ان نشير الى أن مجلة الناصية تبدأ حرفيا من الصفر. وأنها حتى الآن قائمة على جهد فردي شحيح بالامكانات.

لهذا رأينا حاليا أن نجعل إصدارها نصف سنوي. مع تمسكنا بطموحنا في أن يأتي الوقت الذي تصدر فيه المجلة مطلع كل شهر ، والذي نعول كثيرا في بلوغه على كل ذي هم ثقافي معرفي في مختلف المجالات الابداعية الثقافية التنويرية في التفاعل مع هذا الاصدار بما يرفع من مستوى فعله ودوره كمنشط ثقافي واسع وثري بموضوعاته. وبما يضمن استمرار إصداره المنتظم .

اذن هي دعوة لإشهار الحلم وإعلان حقه في التحقق من خلال التفكير بصوت عالي، واجتراح تجربة لعمل مشترك وقائم على فائض جهودنا المبعثرة هنا وهناك.

لنراكم الجهد أيها الأعزاء..

فهنا حلم حاولوا اغتياله لكنه عاد ليتجدد ويتحول إلى فرصة ثانية كما يجدر بأي حلم حقيقي..

جذور الصراعات العنيفة والحرب الراهنة في اليمن وممكنات ومتطلبات وقف الحرب وتحقيق السلام

منذ ستينات القرن الفارط لم تشهد اليمن (شمالاً وجنوباً) فترة استقرار طويلة، بل شهدت عدداً من الانقلابات والحروب الأهلية، فضلاً عن النزاعات المسلحة والحروب بين القبائل، وحالياً تشهد اليمن حرباً أهلية منذ سبع سنوات، وهي أوضاع لا تشبهها فيها سوى عدد من دول القرن الأفريقي، الأمر الذي يتطلب تحليل هذه الحروب والصراعات المسلحة وغير المسلحة، والبحث عن أسبابها البنيوية، من خلال تحليل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المولدة للصراعات والنزاعات المسلحة.

سأحاول في هذه الورقة البحثية الابتعاد قدر الإمكان عن المنهج الوصفي، الذي بات يشكل منهجاً وحيداً لدى الباحثين اليمنيين، وسوف أعتمد مقاربة تحليلية تفسيرية، مستفيداً من أدوات تحليل الاقتصاد السياسي، وسأقسم هذه الورقة البحثية إلى أربعة أقسام رئيسة، القسم الأول سوف أحلل فيه الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية للصراعات في اليمن، وفي القسم الثاني سوف أحلل طبيعة الحرب القائمة في اليمن، وفي القسم الثالث سوف أصف وأحلل متطلبات وقف الحرب وبناء السلام، وفي القسم الرابع والأخير سوف أحلل إمكانية إنهاء الحرب القائمة.

د. عادل مجاهد الشرجبي *

أولاً: الجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية للصراع في المجتمع اليمني:

بنى الرئيس علي عبد الله صالح دولة عاجزة، غير قادرة على احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية، دولة لا تطبق القانون على الجميع ولا تفرض هيبتها على الجماعات الاجتماعية الريفية(1)، والدولة المُضعفة "على الرغم من امتلاكها القوة التي قد تصل إلى حد الاستبداد، إلا أنها تظل غير قادرة على السيطرة على العنف الاجتماعي الذي تمارسه الجماعات

الاجتماعية بعضها ضد البعض الأخر، كالثأر والحروب القبلية وقطع الطريق"(2). فضلاً عن تبنى النظام سياسات وتوجهات من شأنها تشكيل بنى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مولدة للنزاعات المسلحة والحروب. نحللها ونناقشها في ما يلي:

1: إعاقة بناء الأمة والهوية الوطنية:

ترى الطبقات الحاكمة التي لا تؤمن بالديمقراطية في الوطن العربي أن وجود أمة موحدة تربطها هوية وطنية جامعة ومجتمع مدني تعددي حديث، باعتبارها مهددات لبقاءها في السلطة(3)، وعلى الرغم من ان اليمن قد شهدت خلال النصف الآول من تسعينات القرن العشرين تحولاً ديمقراطياً، إلا أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح تراجع عن هذا التحول ابتداء من عام 1994، وتحديداً منذ شن الحرب على الجنوب في صيف 1994، وأبقى على قشور ديمقراطية شكلية، فعمل على إضعاف التنظيمات المدنية الحديثة العابرة للهويات الأولية، وفي المقابل تعزيز قوة التنظيمات التقليدية عموماً، والتنظيمات القبلية والطائفية بشكل خاص، وتحويل المجتمع اليمني إلى مجتمع طائفي نخبوي، يهمش الفرد لصالح الجماعة، ما ولد ظروفاً ملائمة للفوضى والتطرف والعنف والإرهاب، الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه عبدالرحمن ابن خلدون، بقوله: "إن الأوطان كثيرة القبائل قل أن تستحكم فيها دولة"(4)، ففي المجتمعات التي "تقوى فيها العصبيات القبلية والإثنية والطائفية، وتنعدم فيها الحرية واحترام الرأي والرأي الأخر، يتراجع التواصل والتفاهم والحوار أمام العنف، ليدخل المجتمع في دوامة من الحروب والتسلط والإرهاب"(5).

2: تعزيز الانقسامات الرأسية:

اعتمد الرئيس علي عبد الله صالح قاعدة قسم واحكم "divide and rule"، لذلك شجع الانقسامات الرأسية، وبذر الصراعات بين حاشد وبكيل، وبين الجنوب والشمال، بين الزيدية والشافعية، بما يحقق له عدداً من الأهداف بما فيها إبعاد النزاعات عن مركز السلطة في العاصمة صنعاء، وإلهاء مكونات المجتمع بحروب محلية فيما بينها، وابتزاز المملكة العربية السعودية، والحصول على دعم مالي منها بذريعة مواجهة الحوثيين والجماعات الإرهابية التي تشكل قلقاً لها، لاسيما في ظل تواجد العنف والإرهاب بالقرب من حدودها، فضلاً عن استخدام فزاعة الإرهاب للضغط على المملكة العربية السعودية للصفح عن مواقفه المؤيدة للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين أثناء غزو الكويت، والتي أدت إلى تخفيض المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى دعمها المالي الذي كانت تقدمه له، وابتزاز الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً للحصول على دعم مالي وعسكري بذريعة مواجهة الإرهاب، وتسخيره لبناء أجهزة أمنية وعسكرية عائلية لتوطيد سلطته العائلية، فأسس بدعم أمريكي جهاز الأمن القومي، كجهاز أمن عائلي للحفاظ على استمرار عائلة عفاش في السلطة، وتشكيل الحرس الجمهوري كجيش عائلي مواز للجيش الوطني، لعلمه بأن جهاز الأمن السياسي والجيش كانا مخترقان من جماعة

الإخوان المسلمين وآل الأحمر (شيوخ اتحاد قبائل حاشد)، منذ عام 1979، عند تأسيس الجبهة الإسلامية لدعم الجيش والأجهزة الأمنية في حربها ضد الجبهة الوطنية الديمقراطية التي كانت تقود تمرداً مسلحاً على سلطة صالح. فضلاً عن تخوفه من مراكز النفوذ في الجيش، وخاصة نفوذ حليفه اللدود علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية.

3: نشر حالة من الفوضى المنظمة:

لم يحقق نظام الرئيس علي عبد الله صالح منجزات تنموية تؤهله لاكتساب شرعية الإنجاز، لذلك سعى إلى خلق حالة من الفوضى المنظمة، أو الفوضى التي يسيطر عليها النظام، بهدف إخافة المواطنين من أي محاولة للتغيير السياسي والاجتماعي، فدعم القاعدة في أبين، ودعم مختلف جماعات الإسلام السياسي لتتصارع فيما بينها، بهدف توليد قناعة لدى المواطنين اليمنيين والنخب اليمنية والمجتمعين الإقليمي والدولي، بأنه هو الرجل القوي الذي يحافظ على السلام _الهش _ في اليمن، وهو الذي يحول دون تحول الفوضى إلى فوضى منفلتة، فكان يردد دائماً مصطلح "الفوضى الخلاقة" لوصف أي أنشطة وممارسات مطالبة بالتغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي الحقيقي والتداول السلمي للسلطة، دون إدراك للدلالات الحقيقية لهذا المصطلح.

منذ وصوله للسلطة في أواخر سبعينات القرن العشرين، دعم الرئيس صالح جماعة الإخوان المسلمين، ثم دعم التجمع اليمني للإصلاح (الوريث الإيديولوجي والتنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين) منذ تأسيسه عام 1990، ودعم الجماعات السلفية الجهادية والدعوية، حيث دعم الشيخ مقبل بن هادي الوادعي عند تأسيس مركز دار الحديث في صعدة عام 1982، ودعم الشيخ أبو الحسن الماربي في مأرب، ودعم جيش عدن أبين، وبالمقابل دعم منتدى الشباب المؤمن (النواة التنظيمية الأولى لجماعة أنصار الله)، ودفعت أجهزة النظام هذه الجماعات للصراع فيما بينها، بما يكرس حالة الفوضى المنظمة.

مثلما وظف الرئيس السابق علي عبدالله صالح حالة الفوضى المنظمة للبقاء في السلطة مدة 33 عاماً، حاول توظيفها لاستعادة السلطة بعد أن أطاحت به من السلطة ثورة 11 فبراير 2011 الشعبية، وأجبرته على تسليم السلطة في فبراير 2012، حيث تحالف مع حركة أنصار الله ونفذا معاً ما أسمي ب"ثورة 21 سبتمبر 2014"، وكان هدفه من هذا التحالف هو إسقاط نظام خلفه الرئيس عبد ربه منصور هادي، ثم الانقلاب على حلفائه الجدد واستعادة السلطة، إلا أن خطته هذه فشلت، وتلقى هزيمة سريعة بعد معركة بين القوات الموالية له ومسلحي أنصار الله في العاصمة صنعاء لم تستمر سوى يومين (2 - 4 ديسمبر 2017)، وانتهت بمقتله.

4: عدم تغلغل الدولة في المجتمع وتعزيز قوة التنظيمات والهويات القبلية:

اقتصر وجود الدولة خلال العقود الماضية على عواصم المحافظات، أما على مستوى المديريات، فإن الدولة متواجدة شكلياً في بعض المديريات لاسيما الحضرية، وغائبة تماماً في بعض

المديريات لاسيما في مديريات المحافظات القبلية، لاسيما محافظات الجوف ومأرب والبيضاء، ففي بعض مديريات هذه المحافظات لا توجد أقسام شرطة ولا محاكم ولا سجون، وفوضت المنظومة التشريعية مهام الدولة في المناطق القبلية لشيوخ القبائل، وعلى المستوى الواقعي فإن كل قبيلة باتت تشكل دولة داخل الدولة. ولا ينفذ فيها القانون مهما كانت خطورة الجرائم التي ترتكب فيها. ولقد ترتب على غياب الدولة عن المناطق الريفية انتشار الحروب والصراعات القبلية.

لا يرجع انتشار الحروب والنزاعات المسلحة في المناطق القبلية إلى ضعف الدولة وافتقارها للقدرة، بل يرجع إلى تبني النظام سياسة تقوية وتعزيز البنى والتنظيمات القبلية من جانب، وإضعاف الدولة وسلب إرادتها من جانب أخر، فقد كان نظام الرئيس علي عبد الله صالح قادر دائماً على ضبط النزاعات القبلية والعنف الذي تمارسه القبائل، بعضها تجاه البعض الأخر أو تجاه الدولة، لاسيما أن العنف القبلي عنف محدود وعلى مستوى محلي، ولا يتحول إلى عنف يهدد بقاء النظام، إلا أن علي عبد الله صالح سعى إلى تأجيج النزاعات والحروب القبلية لأهداف تتعلق باستمراره في منصب رئيس الجمهورية، ولم يقتصر تبنيه لهذه السياسة على محافظات ومناطق شمال الشمال، التي توصف بأنها ذات طابع قبلي، بل عمل، لأهداف سياسية وأمنية، بعد إعادة توحيد شطري اليمن عام 1990 على إحياء البنى القبلية في المحافظات والمناطق الجنوبية، التي كانت الدولة فيها قبل الوحدة قد استطاعت إضعاف البنى والهويات القبلية، واحتكار تملك السلاح والاستخدام الشرعي للقوة(6).

باتت الدولة دولة مشلولة منزوعة الإرادة، مجبرة على التخلي عن دورها في إنفاذ القانون بشكل قسري على أطراف النزاعات القبلية، ومعاقبة الجماعات التي تمارس العنف المسلح، وباتت عوضاً عن ذلك مجرد جهاز لإدارة النزاعات "conflicts manager"، بما يحقق مصالح النظام في البقاء، فيعمل على إيقاف الحروب القبلية التي لا يرغب في استمرارها، عبر التوسط بين شيوخ القبائل المتحاربة، وإدارة تسويات بينهم، أو عبر التهديد باستخدام القوة ضدهم(7)، وفي المقابل يذكي الحروب القبلية التي يرغب في استمرارها، ويدعم أطرافها(8)، فعلى سبيل المثال، دعم طرفي النزاع بين قبيلتي همدان والشولان في محافظة الجوف، وعمل على تأجيج التنافس والصراع بين الشيخ صغير عزيز والشيخ بن حيدر والشيخ الصباري في قبيلة سفيان، وفي قبيلة أرحب دعم الصراع بين الشيخ الحنق والشيخ الحباري.

عدم تغلغل الدولة في المناطق الريفية وغياب مؤسساتها وأجهزتها في أجزاء واسعة من اليمن، لم تقتصر أثاره السلبية على انتشار الحروب والنزاعات القبلية المسلحة فقط، بل أدى إلى خلق بيئة مواتية للشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية وجهات فاعلة إجرامية أخرى(9)، وعلى المستوى الوطني أدى إلى تحول الأمن من خدمة اجتماعية إلى شأن عشائري أو عائلي، وتحول النزاعات الفردية إلى نزاعات

جماعية، وبات الأمن مسألة عائلية وعشائرية، الأمر الذي ترتب عليه ميل كل قبيلة لتكديس السلاح، وحرب القبائل الأخرى(10)، وانتشار ظاهرتي قطع الطريق والاختطافات، ففي حالات كثيرة تقوم القبائل بقطع طريق أو اختطاف مواطنين أو رعايا أجانب، على خلفية المطالبة بتوظيف بعض رجالها في شركات ومشروعات، أو للإفراج عن سجين (غالباً تم سجنه بسبب جريمة جنائية)، أو بسبب نزاع أحد شيوخها وشخص أخر على قطعة أرض في إحدى المدن.

5: بناء نظام ريعي وتعزيز ثقافة الغنيمة:

تشكل الأسواق والمجال الاقتصادي في المجتمعات الديمقراطية مجالاً بديلاً للخاسرين في المجال السياسي، وبالنظر إلى الأوضاع في اليمن، فإن النظام السياسي على مدى العقود الماضية، لم يسمح بتطور الأسواق، وأعاق نشاط القطاع الخاص المحلي والاستثمارات الخارجية، بهدف الإبقاء على العلاقات الريعية بين النظام والمواطنين، واستمرار اعتماد المواطنين عموماً والنخب بشكل خاص على الدولة، فاعتماد المواطنين اقتصادياً على النظام يشكل واحدة من أهم آليات استمرار النظام، وعلى العكس من ذلك فإن استقلال المواطنين اقتصادياً يشكل أهم شرط من شروط استقلالهم السياسي.

في ظل إعاقة نشاط القطاع الخاص، باتت الدولة هي المشغل الرئيس للقوى العاملة، وهي المصدر الرئيس لوصول النخب للثروة، وباتت جميع النخب تسعى إلى الوصول إلى السلطة السياسية باعتبارها الطريق شبه الوحيد للوصول إلى الثروة، ما ولد صراعاً دائماً على السلطة، وهذا ما يفسر كثرة الانقلابات التي شهدتها اليمن خلال العقود الستة الماضية شمالاً وجنوباً.

6: اقتصاد الحرب:

كانت القبائل اليمنية تعيش حالة من الفوضى المنفلتة والشقاق الدائم(11)، "فالقبائل اليمنية كانت دائماً على استعداد للحرب مع أي كان ضد أي كان، وعلى مدى التاريخ اليمني كان شيوخ القبائل ينظرون إلى الحرب باعتبارها أسلوب إنتاج، فبعض القبائل التي كانت تدعم بقايا النظام الإمامي خلال ستينات القرن العشرين، تعاونت أواخر السبعينات مع الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تشكل امتداداً للقوى التي كانت تحاربها في الستينات، وهذا هو ما دفع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر إلى وصف المجتمع القبلي بأنه مجتمع فوضوي مادي وغير ملتزم بمبدأ أو هدف"(12)، فرجال القبائل هم أشبه ما يكونوا بمحاربين للإيجار، يقدمون خدماتهم القتالية لمن يدفع المال لهم، فقد شارك رجال القبائل في جل الحروب الداخلية والخارجية التي شهدتها اليمن خلال القرن الماضي(13)، وقد عبر سلطان الحواشب(*) عن ذلك بشكل صريح حينما قال لأمين الريحاني عام 1936: "من يملأ كفوفنا قروشاً هو سلطاننا"(14).

ثانياً: طبيعة الحرب الراهنة في اليمن:

سعى الرئيس علي عبد الله صالح إلى التحالف مع حركة أنصار الله، بهدف استعادة السلطة، ومجابهة ثورة 11 فبراير 2011 بثورة

مضادة، لتهديد المجتمع الإقليمي، ورعاة مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فساعد جماعة أنصار الله على اجتياح العاصمة صنعاء وقيادة ما سمي بثورة 21 سبتمبر 2014، لتهديد الداخل والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وإقناعهم بأنه هو القادر على مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة انطلاقا من اليمن، وهناك ما يشير إلى أنه سعى عام 2016 إلى التفاوض مع المملكة العربية السعودية، لإقناعها بتفويضه للقضاء على جماعة أنصار الله واستعادة السلطة منها.

في ضوء ما تقدم يمكن وصف الحرب الراهنة بأنها مجرد انفلات الفوضى المنظمة وتحولها إلى فوضى منفلتة، فلم يعد علي عبد الله صالح بعد خلعه من السلطة قادراً على إدارة الفوضى المنظمة، وبالتالي فإن الحرب القائمة حالياًهي أخر حلقة من حلقات الفوضى المنظمة التي أدارها الرئيس السابق علي عبد الله صالح، حيث دفع الحوثيين للانقلاب على سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي والتوافق الوطني الذي تشكل خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل (الذي انعقد خلال الفترة 18 مارس -2013 25 يناير 2014). ويبدو أن خطة علي عبد الله صالح في إدارة هذه الحلقة من حلقات الفوضى المنظمة، قامت على دفع قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي (الذين ظلا على ولائهما له حتى بعد تسليمه السلطة في فبراير 2012) لدعم حركة أنصار الله، بما يمكنها من إسقاط سلطة الرئيس هادي، لينقض هو عليها بعد تحقيق هذا الهدف، وربما كان يعتقد أن كل الأطراف المحلية والإقليمية ستدعمه في مواجهة الحوثيين، بما يمكنه من استعادة السلطة، أو تولي نجله أحمد علي عبد الله صالح السلطة، وتحقيق هدفه القديم في توريث السلطة ولكن بشكل غير مباشر، عبر صناعة نجله أحمد باعتباره بطلاً وطنياً.

يبدو أن الحوثيين كانوا يفكرون بنفس طريقة علي عبد الله صالح، فاعتبروا تحالفهم معه تحالفاً تكتيكياً، بحيث يقضون عليه بعد تحقيق هدفهم في الإطاحة بنظام الرئيس هادي، وخلال السنوات الثلاث الأولى للحرب بين المقاومة الشعبية ووحدات الجيش الموالية للرئيس هادي المدعومة من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية من جانب، وقوات الجيش والمليشيات الموالية لتحالف الحوثي/ صالح من جانب أخر، تمكن الحوثيون من إضعاف قوة علي عبد الله صالح، واستمالة جل ألوية الحرس الجمهوري والأمن المركزي وكثير من شيوخ القبائل الذين كانوا موالين لصالح، وهيمنوا على السلطة في صنعاء وفي المحافظات التي كانوا لازالوا محتفظين بالسيطرة عليها، وهمشوا علي عبد الله صالح وأقاربه وحزبه (المؤتمر الشعبي العام)، وعندما تحول الخلاف بين صالح والحوثيين إلى نزاع مسلح، لم يقف مع صالح سوى بضع مئات من الجنود والضباط الذين كانوا يحرسون منزله في صنعاء، واستطاع الحوثيون القضاء عليه وقتله في 4 ديسمبر 2017، بعد أسبوع واحد من الاشتباكات المسلحة فقط.

ثالثاً: متطلبات بناء السلام:

يعتبر توماس هوبز ""Thomas Hobbes 1679 -1588)) من أوائل المفكرين الذين كتبوا حول بناء الدولة وعلاقتها بالحرب والصراعات، حيث كتب كتابه التنين أو "اللفيثان" "Levia-than"، الذي أصدر أول طبعة منه عام 1651، يرى هوبز أن المجتمعات التي لا تتأسس فيها دولة تعيش في ما أسماه حالة الطبيعة "Nature state"، وهي حالة تشبه الغابة، تسود فيها الفوضى أو ما أسماه ب"حرب الكل ضد الكل"، ويؤكد على أن إنهاء الحرب والشقاق والصراعات الاجتماعية لا يتحقق إلا في ظل وجود سلطة سياسية قوية ودولة قوية، وقد شبه هوبز الدولة بالتنين أو الوحش الذي يسيطر على الغابة ويحولها من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، القائمة على النظام والقانون. في ضوء أفكار توماس هوبز ومفكري العقد الاجتماعي الآخرين، يمكن القول: أن متطلبات بناء السلام تتمثل في ما يلي: وقف إطلاق النار، تأسيس عقد اجتماعي، وبناء الدولة المدنية الحديثة..

***1: وقف إطلاق النار:**

يشكل وقف إطلاق النار واتفاق أطراف الحرب على العودة إلى مسار التحول السياسي،السلمي، الخطوة الأصعب في عملية بناء السلام، لكنها في ذات الوقت الخطوة التأسيسية والأكثر أهمية والتي تؤسس لبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، ومن ثم الحوار لتأسيس عقد اجتماعي، وبناء الدولة المدنية الحديثة..

***2: تأسيس عقد اجتماعي:**

يتم تأسيس العقد الاجتماعي عبر توافق واتفاق بين مكونات المجتمع، وكان المجتمع اليمني قد عقد مؤتمر الحوار الوطني، ووصل إلى إعداد مسودة العقد الاجتماعي، وتمثلت أهم موجهات بناء العقد الاجتماعي وصياغة الدستور في بناء دولة اتحادية، والتحول إلى نظام الانتخابات النسبية، بناء جيش وطني، إصلاح السياسات التعليمية وتطوير المؤسسات الأكاديمية، إنهاء كل أشكال تفويض سلطة الدولة للجماعات الأولية (عقال الحارات والقرى)، وتعامل الدولة مع المواطنين مباشرة، دون وساطة النخب التقليدية، تجريد كل المليشيات من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وإصدار قانون حيازة الأسلحة والاتجار بها، ووضع إستراتيجية واضحة وعملية لمحاربة التنظيمات الإرهابية بمساعدة دولية وإقليمية.

ويمكن مراجعة بعض القضايا التي لا توافق عليها بعض أطراف الحرب، وإعادة الحوار والنقاش حولها.

***3: إعادة بناء الدولة المدنية:**

يعرف ماكس فيبر "Max Weber" الدولة بأنها "جهاز يحتكر الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها"(15)، ويتطلب بناء الدولة الفاعلة بناء جيش وجهاز شرطة قويين، يستطيعان فرض القانون بالقوة، وجهاز إداري بيروقراطي، يستطيع أن ينجز أهداف المجتمع (16)، والدولة بهذا المعنى هي الضامن الوحيد للسلام الاجتماعي.

في مقدمة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في سبيل بناء الدولة، هو إعادة صياغة العلاقة بين الدولة وشيوخ القبائل والنخب التقليدية

عموماً، فالظاهرة القبلية ليست ظاهرة أزلية سواء في اليمن أو في غيرها من الدول، فتنامي الدور السياسي للقبائل لا يرجع إلى قوتها، بل يرجع إلى ضعف الدولة، فعلاقة القبيلة بالدولة تحددت تاريخياً وفقاً لقوة الدولة أو ضعفها، فالقبائل تخضع للدولة إذا اقتنعت أنها قوية، وتتمرد عليها إذا شعرت أنها ضعيفة(17)، وقد اتسمت العلاقة بين الدولة والقبيلة في اليمن تاريخياً بطابع خراجي "tributary relation"، فكانت الدولة في حال ضعفها، أو في الحالات التي لا ترغب فيها في التصادم مع القبائل، تدفع أموالاً "tributes" لشيوخ القبائل، وتمنحهم امتيازات أخرى، وفي حال قوتها تفرض الخضوع على القبائل بأشكال مختلفة، فدفعت السلطات الاستعمارية في المحميات الشرقية والغربية في جنوب اليمن أموالاً لشيوخ القبائل، وكذلك فعل العثمانيون في المناطق الشمالية(18)، ولجأت الإدارة المصرية في اليمن بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 لهذا الأسلوب لاستمالة شيوخ القبائل، أما في حالة قوة الدولة فقد فرضت على القبائل الخضوع لسلطتها، حدث ذلك بعد ترسخ سلطة الإمام يحي حميد الدين بعد جلاء العثمانيين عن شمال اليمن عام 1918، حيث فرض على شيوخ القبائل نظام الرهائن(19)، وجردت السلطة في الجنوب بعد الاستقلال زعماء الدويلات المشيخية من سلطاتهم، وفرضت عليهم الخضوع للسلطة المركزية، واستطاع الرئيس إبراهيم الحمدي خلال فترة حكمه القصيرة (13 يونيو 1974- 11 أكتوبر 1977) في الشمال أن يُخضِع زعماء القبائل لسلطة الدولة.

وفي مقدمة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإعادة صياغة علاقة الدولة بشيوخ القبائل، إلغاء مصلحة شئون القبائل، وإيقاف صرف أي مبالغ من ميزانية الدولة لشيوخ القبائل، وتغلغل الدولة على كامل التراب الوطني، من خلال إنشاء مؤسسات قضائية وإدارية وأجهزة أمن وشرطة وسجون في المحافظات والمديريات التي لا توجد بها مثل هذه المؤسسات، وتعامل الدولة مع المواطنين بشكل مباشر، دون وساطة النخب القبلية، وإنفاذ القانون على جميع المواطنين دونما تمييز، وتعديل القوانين والتشريعات التي تفوض بعض سلطات الدولة ومهام أجهزتها لشيوخ القبائل، أو تلك التي تمنحهم امتيازات مالية أو عينية أو إعفاء من التزامات من أي نوع، وبما يكفل المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتعديل قانون حيازة الأسلحة والذخائر وتصنيعها والاتجار بها، ومصادرة كل الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي يمتلكها شيوخ القبائل.

رابعاً: إمكانية إيقاف الحرب القائمة:

أشرت فيما سبق إلى أن متطلبات بناء السلام تتمثل في وقف إطلاق النار، تأسيس عقد اجتماعي، وبناء دولة مدنية حديثة، وهنا يبرز سؤال جوهري، هو: إلى أي مدى يمكن لأطراف الحرب الاتفاق على وقف إطلاق النار والشروع في تأسيس عقد اجتماعي يؤسس لبناء دولة مدنية حديثة؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة طبيعة الحرب القائمة، وطبيعة الأطراف المنخرطة فيها، وهو ما قمت بتحليله في الفقرة

السابقة، وخلصت إلى أن الحرب القائمة هي حرب على أساس الهوية، وأن الأطراف المنخرطة فيها هي أطراف مذهبية وقبلية.

إن النزاعات والحروب القائمة على أساس الهوية، هي بطبيعتها حروب صفرية "Zero-sum conflicts"، يسعى فيها كل طرف إلى تدمير الطرف الأخر تدميراً كلياً، وبالتالي فهذا النوع من النزاعات لا يمكن إيقافها إلا إذا استطاع أحد الأطراف تدمير الأطراف الأخرى، خلافاً للنزاعات القائمة على أساس المصالح السياسية، التي يمكن إيقافها عبر تسوية تقوم على تقاسم السلطة، كما حدث بعد ثورة 11 فبراير 2011. وعلى الرغم من ذلك فإني أرى أن هناك إمكانية لإيقاف الحرب القائمة في اليمن، عبر بعض الشروط التي إذا تحققت يمكن إيقاف الحرب.

يبدو أن إنهاء الحرب القائمة عبر تسوية بين النخب، أمر بعيد المنال، فالنزاع بين النخب التي تقود الحرب هو نزاع صفري "zero sum conflict"، تسعى من خلاله كل منها إلى إلحاق هزيمة نهائية بالأخرى، والاستيلاء على السلطة كاملة، كما كان الأمر في الحروب السابقة، فوثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في 18 يناير 1994، لم تؤد إلى إنهاء النزاع الذي كان قائماً بين النخبتين المتنازعتين أنداك، بل تطور النزاع السياسي بينهما إلى نزاع مسلح، واندلعت حرب شاملة في صيف عام 1994، انتهت بانتصار التكتل الموالي لعلي عبد الله صالح، وإلحاق هزيمة بالحزب الاشتراكي اليمني بشكل خاص والجنوب بشكل عام، والحرب القائمة حالياً هي في الحقيقة بسبب تنصل بعض الأطراف من تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي يشكل أكمل توافق وطني بين النخب في اليمن، وبعد اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وقعت الأطراف السياسية في اليوم ذاته على اتفاق السلم والشراكة الوطنية برعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر، وتلكأت جماعة الحوثي في التوقيع على الملحق الأمني للاتفاق، الذي يؤكد على استعادة سيادة الدولة على كامل التراب الوطني، واحتكار الاستخدام الشرعي للقوة(20)، ولم توقع عليه إلا بعد أسبوع من التوقيع على الاتفاق، وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاق، نفذت بالتعاون مع علي عبد الله صالح انقلاباً عسكرياً في فبراير 2015. وعلى الرغم من مرور أربع سنوات على بداية الحرب القائمة إلا أن الأمم المتحدة فشلت حتى الآن في دفع النخبتين التين تقودان الحرب إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

بالرغم مما تقدم فإن الحرب القائمة ستنتهي بشكل أو أخر، سواء عبر انتصار أحد طرفيها، أو عبر تسوية بين النخب المتحاربة، إلا أن إيقاف الحرب لن يؤدي إلى سلام دائم، وستندلع حروب أخرى، فكل حرب من حروب صعدة الستة خلال الفترة (2004-2010) تم إيقافها بناء على اتفاق بين جماعة الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلا أن الحرب تندلع مجدداً بعد عام واحد فقط. والحرب القائمة هي في الحقيقة الحرب السابعة، وذلك على الرغم من تغير أطرافها واتساع رقعتها.

إن تحقيق السلام الدائم لن يتم إلا من خلال الشروع بعد إيقاف الحرب في بناء دولة قوية تحتكر الاستخدام الشرعي للعنف، وتأسيس جيش وطني قوي، يتجاوز خطوط الانقسامات الطائفية والمذهبية والقبلية، تسلم له كل المليشيات القائمة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، في إطار عملية تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي شامل، تؤدي إلى إعادة بناء الدولة الوطنية، وبناء الأمة وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتشكيل مجتمع تعددي منقسم انقساماً أفقياً، يقوم على تعددية وتوازن وتنافس مصادر السلطة الدينية والاجتماعية والاقتصادية، ومجتمع مدني يقوم على روابط المصلحة، عوضاً عن التنظيمات الأولية التي تقوم على روابط الهويات قبل الوطنية، وضمان حريات الأفراد واستقلالهم، والمساواة أمام القانون.

....

* استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء

الهوامش :

(1) حول هذا النوع من الدول :انظر، جورج بوردو، "الدولة" ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985م.ص،126.

(2) انطوني جيدنز، "بعيدا عن اليسار واليمين. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 277،278.

(3)انظر،سمير فرنجية، تاثيرات الانقسامات الداخلية على سير التحولات في البلدان العربية، الإطار المفاهيمي في مجموعة مؤلفين :التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام ٢٠١١،شرقى للكتاب بيروت. ٢٠١٦.ص٢٠.

(4) عبد الرحمن أين خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار العقيدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨،ص١٧٢

(5)ابراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي بيروت.

(6) انظر، عادل مجاهد الشرجبي، بناء الدولة الرعوية في اليمن : توحيد النخبة وتفكيك الأمة. في، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة بيروت. الطبعة الأولى. ٢٠١٤،ص ٦٠٤.

(7)انظر،عبد الناصر المودع. العرف الحربي القبلي. دراسة وصفية تحليلية، برنامج دعم الحوار الوطني صنعاء. ٢٠١٦.ص،٤٨،٤٩.

(8)انظر المرجع السابق، ص ١٤.

(9) فيونا مانغانو، السجون في اليمن، معهد السلام الأمريكي، ٢٠١٥،ص٦.

(10)انظر، ابراهيم شرقية، السلام الدائم:رحلة اليمن للمصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، الدوحة. ٢٠١٣.

(11)انظر، عادل الشرجبي :القصر والديوان، مرجع سابق. ص ١٢٠.

(12) المرجع السابق، ص ٨٤،٨٥.

(13).انظر،عبد الناصر المودع، مرجع سايق، ص٥٨

"سلطنة الحواشب، هي واحدة من الدويلات المشيخية التي كانت سائدة في جنوب اليمن قبل الاستقلال، وتشكل حاليا.. مديرية المسيمير بمحافظة لحج.

(14) نقلا عن السيد مصطفى سالم :تكوين اليمن الحديث :اليمن والإمام يحي (١٩٠٤_١٩٤٨)،دار القومية العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧١،ص٢٩١.

(15)Max Weber"... 1948.p78

(16) انظر، بر تران. وبيار، ص ١٩-٢٢.

(17)انظر، عادل مجاهد الشرجبي واخرون، القصر والديوان، مرجع سايق، ص ٤٧،٤٨.

(18).كان العثماني ن يدفعون لشيوخ القبائل ما اسموه، المعاشات السياسية أو "الجوامك" ومفردها "الجامية"، انظر سيد مصطفى سالم. "وثائق يمنية :دراسة وثائقية تاريخية، المطبعة الفنية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥.ص ٢٩٢،٢٩٨،٢٩٠.

(19) فرض الإمام يحي بن حميد الدين، ومن بعده نجله الإمام أحمد بن حميد الدين نظام الرهائن على شيوخ القبائل، حيث الزم كل شيخ قبيلة ان يسلم اخد أبنائه أو إخوته لتحتفظ به الدولة كرهينة لضمان ولاءه وخضوعه لسلطة الدولة. حول نظام الرهائن، انظر، السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث،، مرجع سابق، ص ٤٩٥،٤٩٠.

(20).يمكن الاطلاع على نسخة pdf، لنص اتفاق السلم والشراكة الوطنية وملحقه الأمني، عبر الإنترنت..

قراءة في حرب اللاعنف

دعـوة اللاعنـف قديمـة قـدم التاريـخ البـشري، ولهـا نمـاذج كثـيرة في الأمـم والشـعوب، ولكنهـا في عصرنـا تعـددت تجاربهـا، وأصبـح لهـا رمـوز كثـيرة، مـن أبرزهـا الزعيـم الهنـدي غانـدي، والمناضـل الفـذ نيسـلون مانديـلا.

كتـاب "حـرب اللاعنـف" للأسـاتذة: وائـل عـادل، والدكتـور هشـام مـرسي، وأحمـد عـادل عبـد الحكيـم مـن الإصـدارات المهمـة، ولعـل تنظـير وانشـغالات جـين شـارب في هـذا الجانـب لهـا التأثـير الكبـير.

كتـاب "حـرب اللاعنـف" متوسـط الحجـم، يقـع في 254 صفحـة، ويشـتمل عـلى تمهيـد، ومقدمـة، وخمسـة أبـواب، وعـدة فصـول، وخاتمـة.

تشـير المقدمـة إلى أن حـرب اللاعنـف (الخيـار الثالـث) ضروري للمهتمـين بقضيـة التغيـير للتحـرر مـن الدكتاتوريـة، وتجنبًـا للوقـوع في ثنائيـات: إمـا العنـف، أو الاستسـلام.



أ. عبد الباري طاهر *

يعـود الكتـاب بالتاريـخ لحـرب اللاعنـف إلى القـرن الخامـس قبـل الميـلاد، ويفـرق بـين مسـتويات خمسـة تشـكل البنـاء التغيـيري الهرمـي لتلـك الحـرب، وسـوف أتناولهـا باختصـار شـديد:

الأول: مسـتوى الفلسـفة، ويمثـل قاعـدة البنـاء، وأرضيـة الحركـة التغييريـة.

الثـاني: مسـتوى السياسـات، وهـي إطـار التـصرف، أو موجهـات وقيـود الفعـل، ولا بـد أن تكـون متسـقة، ونابعـة مـن الفلسـفة.

الثالـث: الاسـتراتيجيات، وهـو أسـلوب التفكـير في الحلـول، وتحديـد أداة التغيـير الرئيسـية، وأداة الحسـم.

الرابـع: التكتيـكات، وتعنـي اسـتخدام الموارد

المتاحة البشرية والمادية، وتشمل الوسائل والخطط التنفيذية، وهناك تشابه كبير بين الخطط العسكرية، وخطط حرب اللاعنف. الخامس: التنفيذ: الإجراءات، وخطوات العمل.

الاستراتيجيات، والتكتيكات، والتنفيذ تجيب على سؤال "كيف تخاض الحرب"؟ أما الفلسفة والسياسات، فتمثل قاعدة البناء التغييري.

يفرق بين الواقعية السياسية، والواقع السياسي؛ بأن الواقع السياسي يعني الحالة القائمة، أما الواقعية السياسية، فهو أسلوب التعامل معها.

النشأة والجذور

يتناول تجربة غاندي، فالقوة التي اكتشفها غيرت القرن العشرين، كما يشير إلى لجوء ماركس إلى فكرة تنظيم حملة لإقناع أوروبا بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا خلال عام 1848، ويرجع الكتاب بفكرة حرب اللاعنف إلى العصر الروماني 494 قبل الميلاد. بذور اللاعنف تعود إلى ثورة الجماهير ضد ظلم القناصلة باللجوء إلى جبل سمي "الجبل المقدس"، رافضين المشاركة في الحياة السياسية.

يتناول الكتاب نماذج القارات الثلاث: الآسيوية، والإفريقية، والأمريكية.

القارة الآسيوية: استخدمت الثورة الروسية هذا الأسلوب أوائل القرن العشرين 1905، واستخدمت النقابات العمالية في البلدان المختلفة الإضرابات، والمقاطعات الاقتصادية؛ فقد قاطع الصينيون المنتجات اليابانية 1908، و1915، و1919 في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، واستخدم المواطنون الهنود حرب اللاعنف ضد بريطانيا بقيادة غاندي، ونجح الكفاح في استقلال الهند عام 1947. لقد صام غاندي عدة أيام، لمنع الحرب بين المسلمين والهندوس، ودعا لوحدة شعوب القارة الهندية، واغتيل بسبب ذلك.

في سبعينيات القرن الماضي تخوض الثورة الإيرانية ملحمة من ملاحم اللاعنف انتهت بسقوط الدكتاتور عام 1979، ويشير إلى سقوط ماركوس في الفلبين بواسطة حرب اللاعنف عام 1986، وفي عام 1988 أجمع البورميون الديمقراطيون على مواجهة الدكتاتورية العسكرية باستخدام المسيرات والعصيان؛ ما أدى إلى إسقاط ثلاث حكومات.

في 1989 قاد الطلاب الصينيون الاحتجاجات الرمزية ضد الفساد، والقمع الحكوميين في أكثر من ثلاثمئة مدينة شملت بكين (ساحة تيانانمن)، وهي الاحتجاجات التي انتهت بالتدخل العسكري، وقتل الكثير من المحتجين.

لم يشر الكتاب إلى الثورات السلمية الكبرى كثورة مصر (ثورة عرابي 1882)، والتي قال غاندي أنه تعلم ثورته من الشعب المصري، وثورة المشروطة في تركيا، وثورة الدستور في إيران عام 1906، وثورة التنباك في إيران عام 1890 كاستجابة لفتوى الملا محمد حسن

الشيرازي التي هزت عرش الشاه، وحقيقةً، فإن هذه الثورات أثرت عميقًا في حياتنا العربية. [الكاتب].

القارة الإفريقية

في إبريل من عام 1961 رفض الجنود الفرنسيون التعاون مع سلطات الانقلاب العسكري في الجزائر- المستعمرة الفرنسية حينذاك، وما واكبه من مظاهرات حاشدة في باريس، ومن رفض لحكومة ديغول لهذا الانقلاب؛ مما أحبط الانقلاب العسكري في الجزائر، وكان له ارتباط بانقلاب آخر في باريس. وقد تناول المؤلفون الموضوع بتوسع في الملحق الخاص بنماذج حرب اللاعنف.

ويرى الكتاب أن الاحتجاجات اللاعنفية، والمقاومة الجماهيرية هي من قوض سياسات التمييز العنصري، والهيمنة الأوروبية في جنوب أفريقيا، خاصةً في الفترة ما بين عامي 1950 و1990.

القارة الأوروبية

يتناول استخدام الألمان اللاعنف في مواجهة العصيان المسلح عام 1920، وفي مواجهة الاحتلالين الفرنسي والبلغاري لحوض نهر الرور عام 1923.

ويشير إلى كفاح النرويج والدانمارك وهولندا ضد الاحتلال والحكم النازي في الأعوام 1940، وحتى العام 1945، وهو الكفاح السلمي الذي أضعف قبضة الحكم النازي، وتعد التجربة النرويجية من أكثر تلك التجارب نجاحًا.

ويشيد بتمكن التشيك والسلوفاك من إيقاف سيطرة حلف وارسو على أراضيهم لمدة ثمانية أشهر عام 1968، و1969، ويشير إلى الفترة ما بين1953، وحتى 1990 لاستخدام كفاح اللاعنف؛ لانتزاع المزيد من الحريات في أوروبا الشرقية، وخاصةً في ألمانيا الشرقية، والمجر، ودول البلطيق.

يتناول كفاح اللاعنف في بولندا (حركة تضامن عام 1981)، وكفاح تشيكوسلوفاكيا عام 1980، وألمانيا الشرقية، وايستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا عام 1991، ويشيد بحملة كوسوفو: "لا تعاون" ضد الحكم الصربي، ولكن كانت الخطيئة الانجرار لحرب العصابات؛ ما أدى إلى إبادة عرقية ضد مسلمي البوسنة، ثم كان تدخل حلف الناتو في نهاية الأمر.

ويؤكد على دور حركة اوتبور، وتعني المقاومة في اللغة الصربية في تحدي حكم ميلوسوفيتش بخوض كفاح ديمقراطي مخطط ومتأنٍ انتهى بإسقاط الدكتاتور.

أما في الأمريكيتين، فقد استطاع شعبا السلفادور وغواتيمالا من إسقاط الدكتاتوريين عام 1944 بكفاح اللاعنف، واستطاع مناضلو الحقوق المدنية الأمريكية ضد التمييز العنصري بتغيير القوانين والسياسات المتبعة في جنوب الولايات المتحدة، كما تمكنت الجماهير التشيكية من هزيمة الدكتاتور بينوشيت عام 1987.

ويتناول حركات المقاومة، والتدخل الأجنبي، والاعتراض على اللجوء للأجنبي؛ مشيرًا إلى:

1 - إن الأساس والسبب سياسة الحاكم.

2 - جل الحركات تتجنب أن توصم بالتبعية للأجنبي.

3 - حرب العنف تشبه الحرب العسكرية النظامية، وحرب العصابات في بنيتها؛ فهي محتاجة للدعم الفني والمتدربين، والبنية المالية، والخبراء، والاستشاريين في غرفة العمليات، وتحديد شكل الدعاية وغيرها.

4- مصالح الدول متشابكة متداخلة، وهناك الكثير من التقاطعات حتى في الأيديولوجيات المختلفة. ويتساءل: هل من سبيل لمنع التدخل الأجنبي؟ ويجيب: بناء المؤسسات القادرة على سد حاجات المقاومة؛ ليكون التعامل مع القوى الخارجية، وهو أمر لا مفر منه؛ نتيجة التقاطعات والتشابكات بين الدول من موقع الندية.

مفهوم حرب اللاعنف

يكرس الباب الثاني لمفهوم حرب اللاعنف، موردًا عدة مصطلحات: قوة الحقيقة، الاحتجاج السلمي، المقاومة السلمية، المقاومة المدنية السلمية، والمقاومة السلبية، والمقاومة غير العسكرية، والعصيان غير المسلح، والعصيان المدني، واللاتعاون، والمقاومة اللاعنيفة، واللاعنف.

ويقرأ هذه المصطلحات ناقدًا ومعطيًا لمصطلح حرب اللاعنف الترجيح. ويتناول التطورات التكنولوجية التي جاءت في إطار تطور تكنولوجيا الحرب، كذلك في حرب اللاعنف مضاعفة القدرات، وإحداث ثورة في نمط الفعل. ويرى أن حرب اللاعنف لا تترك العلم والتكنولوجيا حكرًا على الحكومات، والطفرة القادمة هي تحويل المقاومة اللاعنفية من خلال امتلاك تكنولوجيا خاصة تتفوق على تلك التي تمتلكها الحكومات. (ص 50).

في ثلاثة فصول يتناول في الفصل الأول منها: طبيعة الصراع، وفي الثاني: أطراف الصراع، وفي الثالث: طبيعة القوة السياسية، وفي الفصل الرابع: طبيعة أسلحة حرب اللاعنف.

في فصل طبيعة الصراع يتحدث عن شن الصراع الحاسم على الخصوم المعاندين من خلال التحكم المقصود والمخطط في أدوات القوة السياسية؛ لتحطيم إرادة الخصم باستخدام أسلحة لاعنفية قوية التأثير.

يقرأ حتمية الصراع، وظاهرة التنوع والاختلاف، وظاهرة الندرة، وشن الصراع، وتعريفه، وأنواعه، وخلل النتائج، وعدم القدرة على الحشد الجماهيري، وفقدان الاتجاه.

في الفصل الثاني طبيعة أطراف الصراع، ودوافع أطراف الصراع لشن الصراع، وأنواع الصراع الصغرى، وصراع النقاط، وتفاعل الأطراف مع فكرة الصراع، ونتائج الصراع، والتسوية، والتنازلات المتبادلة.

كما يدرس طبيعة القوة السياسية، ويعرفها بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، ويختار تعريف "القدرة على العقاب، والمكافأة، والإجبار، والمناورة؛ لإخضاع الآخرين". يقسم القوة إلى ذاتية، وأحادية، والأحادية قوة الحاكم الذاتية التي يطيعها الشعب، ويرجع إليها. أما القوة الذاتية، فمتعددة المصادر، وهي القوة الحقيقية؛ فالسلطة تحتكر العقاب، والثواب، والإجبار، والمناورة؛ فقوتها ذاتية. اتجاه القوة هابط من أعلى (الحكم)، إلى أسفل (الشعب).

إن القوة في جميع الحكومات تنبع من أقسام كثيرة للنظام، وهذا الهرم تحمله قوة اجتماعية هي التي تمنحه الحياة. (ص91).

ويعتبر الانقلابات العسكرية تعبيرًا عن الطبيعة الأحادية للسلطة، وكقلة سيمكنها من السيطرة على السلطة بواسطة عدد محدود من الضباط، وبضع مئات من الجنود.

أما القوة متعددة المصادر، فتقوم على العمل السياسي لازدياد وعي الشعوب، وانتشار حقوق الإنسان، ويدلل بنماذج وتجارب انتصار العديد من الشعوب في القارات الثلاث والأمريكيتين.

ويرى أن الطبيعة الجماعية للقوة هي نظرية البشرية المستقبلية المتطورة، ويرى أن التغيير بالقوة من قبل القوة سرعان ما يتحول إلى فساد، حتى لو كان موجهًا في البدء ضد الفساد، أما التغيير الجماعي، فإنه حريص على ثقة المجتمع بنفسه، وتطوير إمكانياته بما يحول ضد المتحول إلى الدكتاتورية، بل إنه يجب على قادة الحركة التغييرية أن يدركوا أن المقياس الحقيقي للقوة يكمن في الأثر المترتب عليها؛ أي أن مقياس القوة في نتيجتها، وليس في أدواتها، ويدلل بالحرب الفيتنامية- الأمريكية، فالقوة الأمريكية الأكبر عقيمة غير منتجة، وهو ما ينطبق على القوة العسكرية السوفيتية في أفغانستان، فليس العبرة بمن يتحكم في أدوات القوة، وإنما في كيفية استخدامها للوصول إلى النتائج المرجوة، مؤكدًا على أهمية عدم رهبة الحركات التغييرية لقوة الخصم. (ص 103 بتصرف).

يميز بين حرب اللاعنف، والاستجابات السلمية للصراعات: الاسترضاء الشعبي، والتسوية، والمفاوضات؛ فهي تعني المقاومة، ولكن بأسلحة أخرى لا تعترف بتسول الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تعمله حاليًا الانتفاضة السودانية. [الكاتب].

يؤكد على المقارنة بين حرب اللاعنف، والحرب العسكرية في رسم الخطط، والاستراتيجية، والتكتيكات المختلفة، وطبيع الكر والفر؛ إنها حرب، ولكن بأسلحة أخرى، كما يؤكد المؤلفون. [الكاتب].

كما يشدد على التمييز بين المقاومة، والاحتجاج؛ ليتمكن النشطاء من تحديد الدرجة التي يقفون عليها، ويختارون الوسائل الأنسب لتحقيق أهدافهم.

حرب اللاعنف لا يحسمها عادة أي

طرف من طرفي الصراع المباشرين: النظام، والمقاومة، بل إن عنصر الحسم هو قدرة أحد الطرفين على الفوز بالطرف الثالث، والتأثير فيه. هذا الطرف الثالث هو المجتمع، فلا سبيل أمام حركة المقاومين لعزل الحاكم عن مصادر قوته، وإصابته بالمجاعة السياسية إلا عبر التأثير في الجماهير، والمؤسسات والقوى الداعمة وإقناعها بسحب تعاونها مع الحكم. (ص 133).

كما يشدد على علنية حرب اللاعنف، فهو مبدأ أساسي في هذه الحرب، ويحدد تسعة أساسيات لحرب اللاعنف:

الأول: حرب اللاعنف مقاومة، وليست احتجاجًا.

والثاني: الفوز بالطرف الثالث (المجتمع).

والثالث: حرب اللاعنف والنضال فوق الدستوري.

والرابع: علنية لا تعرف السرية.

والخامس: العمل المباشر.

والسادس: الاقتراب غير المباشر.

والسابع: الالتزام بمبدأ اللاعنف.

والثامن: النظرة للممكن والصواب.

والتاسع: الرمزية، وهو عمل مؤقت ومحدود.

في الباب الخامس: يتناول ملاحق تشتمل على التجارب التغييرية لحرب اللاعنف، يتناول الثورة الروسية، فيقرأ حكم القياصرة آل رومانوف، واستبدادهم، وفسادهم، وثورة فبراير 1917 التي أطاحت بالحكم القيصري؛ فقد بدأت بتظاهر نساء بتروغراد (اليوم العالمي للاحتفال بيوم المرأة). ثم يسرد المظاهرات، واشتراك الجنود مع المواطنين في احتلال الشوارع، وأدت إلى تكوين السوفيات المجالس الثورية، واضطر القيصر إلى التنازل، وأدى فشل الحكومة إلى الانتفاضة المسلحة، وقيام الثورة الاشتراكية في 24 أكتوبر 1917. ويورد المقاومة الصينية لليابان عام 1894؛ فقد وقعت الحكومة الصينية (أسرة شينغ) اتفاقية إذعان لتسليم تايوان لليابان، وعمت الاحتجاجات الصين، وصولاً إلى الحرب الوطنية لطرد اليابان.

كما يتناول التجربة الهندية، وهي أهم تجارب اللاعنف إن لم تكن أهمها على الإطلاق. شارك غاندي في الحرب اللاعنفية في جنوب أفريقيا، وزار مصر في طريقه إلى الهند، وعرف عن ثورة عرابي، ثم عاد إلى الهند، وهو يحمل هم قضية أمته.

في العام 1930 أعد غاندي برنامجًا يتضمن المطالب السياسية، وخطة واضحة للتمرد، مركزًا على قانون الملح المحتكر لبريطانيا. دعا شعبه للخروج معه إلى الساحل لاستخراج الملح. كانت مسيرة الملح الشرارة الأولى؛ فقد بدأت التجمعات الجماهيرية والاستعراضات الضخمة، وقاطع الهنود الملابس الأجنبية، وهجر الطلاب المدارس الحكومية، وبدأ رفع الأعلام الوطنية، والمقاطعة لموظفي الحكومة، والإضرابات العامة، والاستقالات الجماعية، ومقاطعة المصالح الحكومية، وشركات التأمين الأجنبية لخدمات البريد والتلغراف، والامتناع عن

دفـع الضرائـب، واحتـلال مصانـع ومراكـز إنتـاج الملـح.

اعتقـل غانـدي ومئـة ألـف هنـدي بينهـم سـبعة عـشر ألـف امـرأة، ترافـق ذلـك مـع إطـلاق النـار، وفـرض الرقابـة، ومصـادرة الممتلـكات، وفـرض الرقابـة، ومصـادرة الممتلـكات، ومنـع الاجتماعـات، وقتـل الكثـير مـن المقاومـين. بـدأت مفاوضـات لم يهتـم بهـا غانـدي، وكان همـه الاسـتقلال، وحصلـت الهنـد عـلى اسـتقلالها عـام 1947.

ويـدرس التجربـة الإيرانيـة، ويركـز عـلى ثـورة الخمينـي. والواقـع أن التجربـة الإيرانيـة مـن أهـم ثـورات القـرن العشريـن؛ فقـد تصـدى الملايـين بصدورهـم العاريـة للرصـاص، وعـلى مـدى أشـهر، لسـادس جيـش في العـالم، ولأخطـر أمـن ومخابـرات في العـالم.

مـا يعيـب الكتـاب أنـه لا يتنـاول الثـورة الدسـتورية عـام 1906، وكانـت مـن أوائـل ثـورات القـرن العشريـن، ولهـا علاقـة وارتبـاط بثـورة المشروطيـة في تركيـا؛ فالدعوتان للدسـترة يتزامنـان، وإن كانـت البدايـة في تركيـا بحكـم التأثـير الأوروبي، وقـوة المعارضـة العصريـة.

ويـدرس الطابـع الدينـي للثـورة، وخطابـات الإمـام الخمينـي، ومسـاندة البـازار والآيـات الإيرانيـة. والحقيقـة أن الثـورة الإيرانيـة رغـم انتصارهـا بالمظاهـرات إلا أن حـركات ثوريـة كان لهـا حضـور كبـير كحـزب تـوده الشـيوعي، ومجاهـدي خلـق الإسـلامية وزعمائهـا.

مفكـران إسـلاميان إصلاحيـان: عـلى منتظـري- نائـب الإمـام، ومحمـود طلقـاني، وهـما مـن قـادة الثـورة الميدانيـين، ويؤمنـان بولايـة الأمـة بـدلاً مـن ولايـة الفقيـه؛ ولذلـك أقضيـا؛ فقـد اعتقـل طلقـاني، وفرضـت الإقامـة الجبريـة عـلى منتظـري. [الكاتـب].

وهنـاك تجـارب الفلبـين، والتجربـة الفرنسـية في الجزائـر، وتجربـة جنـوب أفريقيـا، وهـي مـن أهـم التجـارب..

---

* صحفي واديب، نقيب الصحفيين اليمنيين الأسبق.

العدالة الانتقالية وأهميتها لعملية السلام في اليمن

أ. عفراء خالد حريري *

قالـت مفوضيـة الأمـم المتحـدة السـامية لحقـوق الإنسـان : إن الـدول التـي تمـر بمرحلـة انتقاليـة سـواء في أوقـات النزاعـات أو بعدهـا لابـد أن تحظـى بمسـاعدة المجتمـع الـدولي ومجلـس الأمـن في تجـاوز المرحلـة وإعـادة بنـاء مؤسسـات الدولـة .

جـاء ذلـك خـلال إحاطـة السـيدة ميشـيل باشـيليت أمـام مجلـس الأمـن صبـاح يـوم الخميـس في جلسـة لمناقشـة مسـألة بنـاء السـلام والحفـاظ عليـه بعنـوان «العدالـة الانتقاليـة في حـالات النـزاع ومـا بعـد النـزاع ١٣ فبرايـر٢٠٢٠».

فمهـوم العدالـة الانتقاليـة : هـو مفهـوم يشـير إلى مجموعـة التدابـير القضائيـة وغـير القضائيـة التـي قامـت بتطبيقهـا دول مختلفـة مـن أجـل معالجـة مـا ورثتـه مـن إنتهـاكات جسـيمة لحقـوق الإنسـان. وتتضمّـن هـذه التدابـير الملاحقـات القضائيـة، ولجـان الحقيقة، وبرامـج جـبر الـضرر وأشـكال متنوّعـة مـن إصـلاح المؤسسـات.

وليسـت العدالـة الإنتقاليـة نوعـاً خاصـاً مـن العدالـة، إنّمـا مقاربـة لتحقيـق العدالـة في فـترات الإنتقـال مـن النـزاع و/أو قمـع الدولـة ومـن خـلال محاولـة تحقيـق المحاسـبة والتعويـض عـن الضحايـا، تقـدّم العدالـة الإنتقاليـة اعترافـاً بحقـوق الضحايـا وتشـجّع الثقـة المدنيـة، وتقـوّي سـيادة القانـون والديمقراطيـة .

فعندمـا ينتهـي نـزاع عنيـف تبـدأ بعـده مرحلـة انتقاليـة يمكـن القـول إنَّ اسـتعادة السـلام والأمـن والاسـتقرار قـد بـدأت فيهـا ، وخـلال تلـك المرحلـة لا بـد مـن التصـدي لعـدد مـن التحديـات التـي يتصـل بعضهـا ببعـض ، ومـن بـين الجهـود التـي يجـب بذلهـا مـن أجـل التصـدي لهـذه التحديـات اسـتحداث آليـات العدالـة الانتقاليـة التـي لا تتعامـل فحسـب مـع العدالـة القانونيـة بـل تتخطاهـا إلى العدالـة الأخلاقيـة والاجتماعيـة والسياسـية .

وتتضمن التدابير التي يجب اتخاذها :

الملاحقات الجنائية .

بعثات كشف الحقائق .

برامج التعويضات .

مختلـف أنـواع الإصـلاح المؤسـسي بمـا فيـه إصـلاح قطاعَـي الأمـن والقضـاء .

ويضـاف إلى ذلـك تدابـير العدالـة التقليديـة والتصالحيـة والحصانـات وتخليـد ذكـرى الأحـداث وبرامـج إعـادة الإعـمار المـادي.

وانتحاء منهج شمولي للعدالة الانتقالية يعني السعي لإتاحة الاعتراف بالضحايا وتقوية الثقة المدنية وتعزيز فرص السلام والمصالحة.

أن الهدف الأخير للعدالة الانتقالية هو إطلاق مصالحة مجتمعية شاملة ، لكي تتمتع الأجيال المقبلة ببيئة اجتماعية وأخلاقية سليمة وغير مشوهة بأحقاد أو مساعٍ للثأر، وأنها المدخل اللازم لتعزيز النظام الديمقراطي السليم والاعتراف بضحايا الفترة السابقة ، ولمنع تكرار ما حدث.

يتسبب النزاع العنيف بتقسيم السكان اجتماعياً وجغرافياً كما أنَّه يقود إلى تهجير الناس من بيوتهم ومجتمعاتهم وهذا التهجير يعد من أهم العوامل التي تنسج السياقات التي تعمل ضمنها عادةً العدالة الانتقالية ، ومع ذلك، لم تحظَ العدالة الانتقالية بالاهتمام التي تستحقه في أدبيات العدالة الانتقالية وممارساتها ، ولإعادة إنشاء الهوية الوطنية لا بد من عودة المواطنين الذين هجَّرتهم الأزمة، ولإعادة تأسيس المجتمعات التَّعددية لا بد من إعادة دمج الأشخاص الذين تعرضوا للنزوح أيضاً .

أن مصطلح العدالة الانتقالية ظهر بعد موجة من الانتقالات السياسية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في أمريكا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا وفيما بعد في جنوب أفريقيا، جرى بعد ذلك تبني إجراءاتها ، كما تنفذها بعض الدول وتتابع مسارها دول أخرى حول العالم .

وقد تطور هدف العدالة الانتقالية في العقدين الماضيين مع تنامي الخبرات وتغيّر ديناميكية الصراعات ، وقد أشار مجلس الأمن إلى العدالة الانتقالية عبر تشكيل لجان تقصي الحقائق أو تكليف قوات حفظ السلام أو بعثات سياسية خاصة مثل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي)، كما أن المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام يعززون العدالة الانتقالية من خلال اتفاقيات السلام .

ولا يجب للعدالة الانتقالية أن تتطور في «فراغ» بل ينبغي أن تتزامن مع إجراءات انتقالية أخرى مثل الإصلاح في القطاع الأمني ونزع السلاح وإعادة الإدماج ، ونجاحها يعتمد على مداها وسبل تصميمها وتنفيذها وإلى أي مدى تدعمها المجتمعات ، وقد حظيت العدالة الانتقالية باعترافٍ متزايد في القانون والسياسة الدوليين في السنوات الأخيرة .

وغالباً ما يفترض في مجال العدالة الانتقالية أنّ العمليات الانتقالية تتم من حكم سلطوي عنيف إلى حكم ليبرالي ديمقراطي ، إلا أنه في الحقيقة ، لا ينطبق هذا النوع من الأوضاع الانتقالية إلا على عدد قليل من بين العمليات الانتقالية الكثيرة التي شهدتها السنوات القليلة الماضية .

وتعد اليمن خيرمثال على ذلك ، لقد صارع فريق العدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني كثيرا لتأمين حلولاً واقعيّة

لمجتمع عانى صراعات أو سنوات من الحكم الشمولي القمعي السلطوي .

وواجهت المنظمات الفاعلة في خضم سعيها لإرساء العدالة الانتقالية تحديات متعددة في سياقات سياسية متنوعة ومختلفة .

تمثل السلطة في الفترة الانتقالية وربما تستمر الى مابعدها والتي دائما ما تعترض المسار المفترض نحو الديمقراطية و المدنية ، حيث تؤدي بهذه الفعاليات إلى ضرورة إبتكار طرق جديدة للاستجابة لها .

ففي ظل وجود أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل تقريبا وملايين النازحين وعدد لا حصر له ممن وقعوا ضحايا بصور أخرى لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، يواجه اليمنيون سؤالاً مقلقاً: كيف يمكن أن تبدو العدالة لبلدهم بعد سنوات من النزاع العنيف الدامي ؟

فلا يمكن أن تنجح محادثات السلام وسبل التفاوض في ظل حرمان عائلات الضحايا من معرفة مصير المعتقلين والمفقودين منهم، وفي ظل غياب إجراءات بناء الثقة التي ومن دون التطرق إلى قضية الاعتقال والإخفاء القسري باعتبارها مسائل ذات أولوية قصوى .

إن الوصول إلى عدالة شاملة تلبّي احتياجات وتطلعات الناجين والناجيات والضحايا وأفراد أسرهم هي عملية طويلة الأمد ستشمل مراحل تراكمية ، كل هذه المراحل ضرورية، لكننا، بصفتنا ضحايا، نرى أن بعض العناصر ملحّة جدًا، في حين أن البعض الآخر قد يستغرق وقتًا أطول لتحقيقه.

لذلك نفرق بين عدالة قصيرة الأمد، وعدالة طويلة الأمد. وعلى المدى القصير، هناك إجراءات فورية لا بدّ من اتخاذها لوقف الانتهاكات المستمرة، والتخفيف من معاناة الناجين والناجيات والضحايا وعائلاتهم .

أما على المدى المتوسط إلى الطويل، فلدينا مطالب إضافية لضمان العدالة الشاملة ومنع تكرار الجرائم التي عانينا وما زلنا نعاني منها .

وبالنظر إلى وضع اليمن في الفترة الانتقالية هذه تستخدم مؤسسات الدولة العميقة لغة العدالة لترسيخ الحكم الاستبدادي فهذه المؤسسات، بما فيها السلطة القضائية والشرطة والاجهزة الامنية الاخرى وغيرها من الجهات الأمنية والمؤسسات السياسية ، التي ينبغي ان تشارك عادةً في السعي لإرساء العدالة الانتقالية نجدها لاتشكل فارق أساسي للانتقال نحو الديمقراطية أو المدنية ، بل على العكس من ذلك تماما ويعود ذلك لعدم حياديتها و إستقلالها تجاه العديد من الانتهاكات التي تحدث ، بل انها تلجأ إلى الصمت و غض الطرف في معظم الاحيان .

وقد تعودنا في اليمن خلال هذه الفترة الانتقالية أن يتم الترويج للأهداف الكبيرة المتمثلة في السلام والعدالة والمصالحة

والإصلاح المؤسساتي على أنها حزمة العدالة الانتقالية المثالية ، وكثيراً ما تُقدَّم هذه الأهداف إلى جانب برامج طموحة أخرى لإرساء الديمقراطية والمساعدة الاقتصادية ، وفجأة نجد البعض يتحدث عن مصالحة وطنية تسبق العدالة الانتقالية دون وضع الضمانات بعدم العودة إلى حكم سلطوي إستبدادي في ثوب جديد .

فإذا كان لابد من مصالحة وطنية ، فمن الضروري بالمقابل التخطيط لمسار عملية المرحلة الانتقالية للقيام ببعض الاصلاحات والتعويضات أوحتى المساءلة والمحاسبة من حزمة العدالة الانتقالية ، تسهل فيما بعد البدء بمصالحة وطنية نحو إتفاق سلام شامل تتضمنه عدالة إنتقالية ، فمن غير المقبول والمعقول أن تعطي أطراف النزاع والاطراف السياسية الأولوية للاستقرار في عملية المصالحة الوطنية على حساب الضحايا في مجتمع سيكون خارجا حديثاً من نزاع عنيف يتوقع وجود عدالة إنتقالية ، مالم فأنه سيحقق عدالة انتقامية سريعة .

ولذلك لابد أن يتوخى الحذر في المرحلة الانتقالية بالا يتم الوصول الى السلام عن طريق المصالحة الوطنية وحدها دون البدء بتصميم آليات العدالة الانتقالية ، حتى وان تطلب الأمر تطبيقها قبل توقيع إتفاق السلام .

كما ينبغي الا يغيب عن أذهاننا أيضا أن تواجه العدالة الانتقالية تحديات في معالجة الصراعات المتعددة والتي تعود جذورها إلى الفقر والجوع والفساد ونهب الموارد الطبيعية وغير ذلك ،بحيث يعكس ذلك ميل مجال العدالة الانتقالية إلى التركيزعلى انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية أكثر من التركيزعلى المظالم الاجتماعية الاقتصادية ، نتيجة لذلك، يرى الكثيرون أنّ العدالة الانتقالية فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن معاييرها .

وسنجد أيضا ان المؤسسات السياسية والقضائية وأجهزة الامن .. وغيرها ستشارك في دعم العدالة الانتقالية حينما تكون تلك المؤسسات متورطة في الجرائم والمظالم التي تدعي السعي لمعالجتها ، وبالتالي فانها ستهتم إلى الاخذ بكشف جزء من الحقيقة في تقارير لجان كشف الحقيقة(اذا ماتم تشكيلها) وتغض الطرف عن كثير من الحقائق للحفاظ على تواجدها بنفس الشخوص و الافراد .

وسينطبق هذا الامر على بعض منظمات المجتمع المدني التي فرختها الاحزاب السياسية و أطراف النزاع وبعض الشخصيات الاجتماعية (رجال ونساء) والناشطين/ الناشطات يدافعون / يدافعن عن قضايا مشتركة تتمثل في تصفية حسابات الماضي وبالتالي ستختزل آليات العدالة الانتقالية على النحو الذي يحافظ على وجودها او تحول نضالها نحو المصالحة الوطنية فقط ، متناسية ومهمشة بأن هناك حقوق للضحايا ، وان هناك انتهاكات حدثت ستفاقم المعاناة اذا تحولت الى قضايا ثأر وإنتقام .

فالعدالة الانتقالية إذا توفّر إطاراً لتلبية احتياجات الضحايا والمساعدة في تقليص «فجوة العدالة» - أي الإخفاق في توفير العدالة للأشخاص والمجتمع خارج حماية القانون - في هذه الظروف الاستثنائية .

ولتحقيق العدالة محاسبة الجناة هو المدخل الاساسي لتحقيق المصالحة و السلام و بدون ذلك لا يمكن ضمان عدم حدوث انفجارات جديدة وبشكل اخر .

وأكرر أن المشكلة التي سيواجهها اليمنيون أن صناع الحل السياسي -وهم بطبيعة الحال أطراف النزاع أو ممثلون عنهم- لن يكون لهم مصلحة بإقرار قضية المساءلة كجزء من برنامج العدالة الانتقالية ضمن أي اتفاق سياسي يبرمونه، لكونها، غالبًا، ستشمل شخصيات ورموزًا منهم، وسيستغلون الامتداد الزمني الطويل لهذا النزاع مع ما يحمله ذلك من مزيد تداعيات مجتمعية كارثية للمقايضة بين (السلام وإعادة الإعمار) على المساءلة والمحاسبة ، وسيكون على القوى المجتمعية المدنية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني،

ومنها منظمات الضحايا والمنظمات الحقوقية، العمل معًا بدأب لمواجهة ذلك، ورفض تلك المقايضة، ذلك لأن سلامًا بلا عدالة يبقى سلامًا هشًا وعرضة للاهتزاز والفشل، ما لم يتأسس على أرض صلبة قوام صلابتها العدل وإنصاف الضحايا.

و هذا لايعني عدم اللجوء إلى مفهوم آلية جبر الضرر وضمانات عدم التكرار التي عادة ما يُنظر كمحتوى أكاديمي مرتبط بالمناقشات عن آليات العدالة الانتقالية فقط ، وبالتالي نرى كثيرًا من الأطراف لا تولي الأمر أهمية -بقصد أو من دون قصد- وتُبقي التركيز على المساءلة القضائية بشكلها المتمثل في إجراءات المحاكم وما ينتج عنها من أحكام بحق من تثبت إدانته .

لكن الحقيقة أن حق الضحايا وعائلاتهم بالانتصاف الفعال (العدالة وجبر الضرر بمكوناته، والحق في معرفة الحقيقة) قضية لاتقبل التأجيل ، وليست مرتبطًة حصرًا وشرطًا بمفهوم العدالة الانتقالية ، بل هو جوهر "العدالة" بمفهومها العام الذي يطالب به اليمنيون، وبدونه يُوضَع الضحايا والعائلات ومستقبل اليمن كاملًا أمام سؤال: هل يتلخص مطلب "العدالة" لليمنيين في وضع المجرمين وراء القضبان فحسب ؟ لا لان مسار جبر الضرر بمكوناته مرتبط بتحمل "الدولة" مسؤوليتها الفورية تجاه الانتهاكات .

يحتاج اليمنيون إلى حوار منهجي ومعمق بخصوص مفاهيم العدالة الانتقالية هذا الحوار يجب أن ينطلق من تصورات الضحايا والعائلات ، وإلا فسنبقى في دائرة الفردانية ووجهات النظر الشخصية أو "المنظماتية" بأحسن الأحوال.

لابد ان تكون العدالة الانتقالية في اليمن بديلًا لعدالة المنتصر، فقد علّمنا التاريخ أن محاكم ما بعد الحرب هي مجرد تمثيليات يعاقب فيها الفائزون الخاسرون على

الأضرار والمعاناة التي سببتها الحرب .

والعدالة الانتقالية تقوم بدلًا عن ذلك بإحقاق الحق لكل الضحايا الذين قُتلوا واعتقلوا وجُرحوا في سياق أحداث كثيرة ونزاعات في اليمن ، ومعهم أيضًا الجنود وضباط الأمن الذين أُجبروا على المشاركة في قمع الشعب و إرتكاب المجازر ضده.

وننوه ان جميع الاليات للعدالة الانتقالية، ربما لاتناسب جميعها اليمن ، لذلك لابد من إبتكار مقترح آليات في نظام الحكومة الانتقالية الجديدة التي ستتشكل في مرحلة ما، و يجب مراعاة خطوات تنفيذ العدالة الانتقالية التي ستشمل جوانب اخرى من بينها جوانب معنوية كالاعتراف للضحايا و التمهيد للمصالحات مع تقديم اعتذار سياسي منهجي.

ولابد من الاشارة إلى مساهمات العدالة الانتقالية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف السادس عشر المتعلّق بالسلام والعدل والشمول، والأهداف ذات الصلة المتعلقة بنوع الجنس واللامساواة (مقاصد هدف التنمية المستدامة 16 +).

خلف هذا الطرح حجةً أساسية مفادها أنه في سياقات الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، سيكون من الأيسر تحقيق السلام والتنمية المستدامين إذا سعى المجتمع اليمني سعياً فعلياً إلى التماس العدالة في شأن تلك الإنتهاكات.

وأنّ العدالة الانتقالية يمكن أن تعزّز الثقة بالمؤسسات وبين الأفراد والمجموعات، وأن ترسخ سيادة القانون والوصول إلى العدالة، وأن تساعد على تحويل أوجه اللامساواة بين الجنسين، وأن تحد من اللامساواة والتهميش والفساد، وعلينا بان ندرك ان العدالة الانتقالية ليست مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها لمعالجة أزمة عابرة، إنها مسار متكامل ذو أبعاد متشعبة، سياسية واجتماعية وفكرية، يظهر بأشكال قانونية وقضائية وإدارية متعددة. ولكل بلد مرّ بأطوار من النزاعات خلفت جراحًا وتمزقات في بنية المجتمع وفي نفسيات المواطنين، مسارٌ خاص يتناسب مع واقعه. صحيح أن الخطوط العريضة تتشابه، لكن الجزئيات هي التي تخلق الفروق الواضحة في مقاييس النجاح والفشل، وهي التي تعطي كل تجربة علاماتها الفارقة.

و لذلك تُعدّ المصالحة والعدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من التأسيس لسلام مستدام طويل الأجل وإعادة بناء حياة الناس .

....

* محامية ومستشار قانونية، ومدافعة عن حقوق الإنسان.

دور القانون في إرساء الاستقرار والسلام



القانون ظاهرة اجتماعية فلا قانون بلا مجتمع ولا مجتمع بغير قانون. والفرد المنعزل فرض نظري بعيد عن الواقع، وقواعد القانون لا تنظم إلا العلاقات التي تنشأ بين الناس فلا قيام للمجتمع دون قواعد تتولى تنظيم شئونه.

ولما كان الأمر على هذا النحو، كان لزاما على كل فرد أن يتخلى عن جزء من حريته ورغباته لكي لا يتعارض مع رغبات وحاجات الآخرين، وبهدف تحقيق هذا الانسجام والتنظيم يلزم بالضرورة وجود قانون وإلا فأن المجتمع تعمّ فيه الفوضى وينعدم فيه التنظيم والأمن، وإذا خرج الأفراد عن قواعد القانون قضت السلطة العامة الجزاء على من خالفها ولو بالقوة عند الاقتضاء.

ويمكن القول، أن القانون هو إحدى المؤسسات الجوهرية في حياة الإنسان الاجتماعية، ولولاه لأصبح الإنسان مخلوقا مختلفا جدا عما هو عليه. فرغبات الإنسان واحتياجاته لا تقف عند حد، وهو لا يقتنع بما تحت يديه مهما عظم.

د. يحيى قاسم سهل *

وظيفة القانون:

إن وظيفة القانون الأساسية هي تنظيم المجتمع تنظيما من شأنه التوفيق بين مصالح الأفراد وحرياتهم وبين الصالح العام للجماعة بما يحقق الخير العام من أجل توفير أسباب بقاء المجتمع ورقيّه.

وترتبط وظيفة القانون بالأهداف التي تسعى القاعدة القانونية إلى تحقيقها، وهذه يمكن تحديدها على النحو الآتي:

1 - حماية حريات الأفراد، وصيانة حقوقهم ومصالحهم الشخصية كالحق في التملك وحق الإنسان في الحياة وفي سلامة بدنه وحق الترشح والانتخاب وغيرها..

2 - حفظ كيان المجتمع بإقرار النظم فيه وكفالة تحقيق المصلحة العامة.

3 - يهدف القانون إلى تحقيق العدل بين أفرد المجتمع من خلال المساواة أمام القانون.

والمساواة هي جوهر العدل، والعدالة كما قال فلاسفة الإغريق هي (إرادة دائبة لوضع كل إنسان في المركز المناسب وإعطاء كل ذي حق حقه).

ونخلص مما تقدم إلى القول، بأن وظيفة القانون في المجتمع كبيرة ومتعددة وضرورية فللقانون وظيفة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية وسياسية وهي تتعدد بحسب فلسفة المشرع التي يتبناها والتي تنعكس كالمرآة في النصوص القانونية.

قواعد الدين والأخلاق تكمل مهمة القانون في ضبط حياة المجتمع:

لا يعني الربط الحتمي بين القانون والمجتمع أن القانون يحتكر مهمة تنظيم السلوك وحكم الروابط كافة في المجتمع، فالقانون يقف فقط عند تنظيم علاقات الإنسان مع غيره من الناس (ولا يتجاوز ذلك إلى علاقة الإنسان بربه أو إلى علاقته بنفسه أو بضميره).

ودون ذلك لا شك، لا تغطي القواعد القانونية كل صور علاقة الإنسان بغيره من الناس في المجتمع وإنما تحكم قدرا منها فقط، وبناء على ذلك نجد – من وراء القانون – قواعد الدين والأخلاق وأصول المجاملات التي تحكم سائر العلاقات التي لم يتناولها القانون، ولكن بأسلوب يختلف عن أسلوب القانون من حيث الجزاء، فجزاء القانون مادي وضعي يكفل احترام تلك القواعد، ولو اقتضى الأمر الالتجاء إلى المحاكم واستعمال القوة الجبرية التي بيد السلطة العامة.

ومن نافل القول، أن الرباط وثيقا حتما بين مختلف هذه القواعد (القانونية وغيرها) إذ جميعها تستلهم العدل وأحكام القانون الطبيعي من جهة، وهدفها جميعا كذلك خير المجتمع وسعادته.. غير أن التلازم غير حتمي بين القانون وغيره من القواعد ولذلك أمكن – على سبيل الاستثناء – أن تتعارض أحكام القانون مع أحكام الدين أو الأخلاق، مثال ذلك تنظيم القانون للبغاء الرسمي، حيث يأبى الدين ذلك والأخلاق.

غير أن القاضي ملزما في مثل هذه الحالات بتطبيق القانون، وتنصب المسئولية الدينية والأخلاقية على المشرع الذي ابتدع القانون اللاديني واللاأخلاقي(1).

وتعد ظاهرة التغيير الاجتماعي السريع من أبرز الظواهر التي تحفل بها المجتمعات في الوقت الحاضر، كما أصبح استخدام القانون في إحداث التغييرات الاجتماعية إحدى سمات المجتمعات الحديثة(2). ومع التسليم بضرورة أن يرتبط القانون بالواقع الاجتماعي بحيث يكون معبرا عنه، إلا أن دور القانون لا يقتصر في الحقيقة على الحفاظ على هذا الواقع، بل ينبغي أن يمتد إلى ما هو أشمل ليسهم في التطوير وفي خلق العوامل اللازمة لحدوث هذا التغيير الاجتماعي.

ويجب النظر إلى دور القانون في التغيير الاجتماعي، والعكس، أي تأثير التغييرات الاجتماعية في القانون، من خلال التمييز بين ما أطلق عليه الجوانب المباشرة وغير المباشرة

في دور القانون ووظيفته.

ويتجلى الدور غير المباشر مثلا عند إصدار قانون يتعلق بنظام التعليم الإجباري من شأنه أن يقوم بدور حيوي غير مباشر في إحداث التغيير، وذلك بتمكينه ودعمه النظم التعليمية والتربوية التي تنهض بدور مباشر في هذا التغيير.

وكذلك القانون الذي يشرع لتنظيم الزواج له تأثيرات مباشرة في التغيير الاجتماعي كونه يهدف إلى إحداث تغييرات في أنماط السلوك المهمة.

والقانون بوصفة ظاهرة اجتماعية - كما سلف القول - فأنه يتأثر بعوامل اجتماعية متعددة مثل تكوين المجتمع ونظامه السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية...إلخ.

والملاحظ أنه في الأصل يكون التأثير متبادلا بين القانون والظواهر المختلفة... وهذا هو الموضوع الذي يدرسه علم حديث نسبياً هو علم الاجتماع القانوني Sociology of Law وهو علم يحاول التعرف على طبيعة الصلة الوثيقة بينه وبين المجتمع والثقافة بصفة خاصة(3).

القانون والتغيير الاجتماعي:

قبل الحديث عن التغيير الاجتماعي، يجب التأكيد على ضرورة التنمية الاقتصادية وتوفير خدمات التعليم والصحة وكل ما يرتبط بحياة الإنسان، لما لذلك من أهمية في تطور المجتمع واستقراره.

وإضافة إلى ذلك فإن القانون مثله مثل سائر الظواهر الاجتماعية يتأثر بعوامل اجتماعية متعددة مثل تكوين المجتمع ونظامه السياسي والدين والظروف الاقتصادية...إلخ.

هذا، وتوضح التجربة التاريخية أثر القوانين في تغيير المجتمع، كما حصل في تركيا حيث استفادت من القوانين الأوروبية. وكذلك الحال بالنسبة لجهود القوى الاستعمارية وهي تسعى لنشر قوانينها وفرضها في المناطق الخاضعة لاستعمارها. قد كانت مدفوعة بالرغبة القوية في إعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية في هذه المناطق بما ينسجم مع أهدافها وتحقيق مصالحها(4)، كما هو الحال في مستعمرة عدن ومحمياتها(5).

وأيا كان الأمر فقد قاد هذا إلى (التحول من حالة الرعية إلى حالة اكتساب الجنسية التي تتضمن بدورها حق المواطنة في دولة) على الرغم من الانتماء إلى دولة كعلاقة حقوق وواجبات يعد من الأمور المكتسبة والهجينة في الوعي الاجتماعي وفي السلوك السياسي؛ أي الثقافة المعيشية(6).

ويتجلى هذا الموقف في الصراع بين القوانين الحديثة التي أدخلها الأتراك (العثمانيون) وبين الشريعة الإسلامية حيث نظر الكثير من الناس إلى القوانين التي صدرت من الباب العالي في تلك المرحلة على أنها تشكيك للشريعة الإسلامية وغزو أوروبا للديار الإسلامية ولكن انسحاب الأتراك من اليمن 1818م قد حسم الصراع لصالح استمرار النظام التشريعي والقضائي التقليدي حيث تم على إثر ذلك الانسحاب إلغاء جميع التشريعات التي استحدثها الأتراك(8). باستثناء القوانين المتعلقة بالجانب المالي كالضرائب وجباية الزكاة وأجهزة الاتصال، التي كانت ضرورية لبسط نفوذه وجمع المال اللازم لتسيير أمور الحكم واستمرار العمل بالمطبوعات العثمانية في الأجهزة المالية والإدارية حتى عام 1948م عندما زارها نزية مؤيد العظم(9).

وفي نفس الفترة أي أواخر الخمسينات من القرن الماضي شهدت عدن حركة تشريعية بعد انفصالها عن الهند وارتباطها بالبلاط الملكي في لندن مباشرة فظهرت المجموعة التشريعية المعروفة بقوانين عدن 1945م، 1955م.

وكذلك الحال في المحميات التي أصدرت دساتير كدستور لحج ودستور دثينة وتأسيس مجلس الدولة 24 مارس 1940م في القعيطي ومجلس الدول في السلطنة الفضلية 19 أكتوبر 1947م.

وبحسب كتاب النظام القانوني والقضائي وكتاب المجتمع المدني في عدن، فقد طبقت عدن المستعمرة 346 قانون هندي، وبعد انفصالها عن الهند شَّرعت في عدن ما بين عام 1937 – 1945م قرابة (255) قانون وفي القعيطي 52 قانون والفضلي 47 قانون والكثيري 11 قانون وفي دثينة إلى جانب الدستور قانون الانتخابات لعام 1865م.

خاتمة:

وفي الأخير، يجب التأكيد على دور الدولة في التوفيق بين حماية الأمن القومي في مواجهة الإرهاب والتمكين لحقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال تسريع معدلات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب، وتحسين جودة الخدمات الرئيسية المقدمة للمواطن من صحة، وتعليم، ونقل، ومواصلات، ومشروعات تنموية عملاقة، تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، وفرض سيادة القانون دون تمييز، وإعلاء المواطنة، وإصلاح وتجديد الخطاب الديني، ومكافحة الفساد، وكل ذلك دون إغفال أن الهدف الرئيس لكل ما سبق هو مكافحة الإرهاب، على أساس أن تحقيق هذا الهدف يعد الضمانة الحقيقية لمجابهة التطرف ومكافحة الإرهاب.

وتأسيسا لما سبق، تتحقق دولة القانون ويعم الاستقرار والسلام

....

* استاذ القانون كلية الحقوق جامعة عدن.

الهوامش :

(1) انظر، عثمان خليل عثمان، القانون والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، المجلد الرابع، العدد الثالث. أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1973.ص8.

(2) انظر محمود أبوزيد، علم الاجتماع القانوني ، ص221، 267

(3) انظر، محمود أبو زيد، علم الاجتماع القانوني ص 67

(4) انظر محمود أبو زيد علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق ص230

(5)،يحيى قاسم سهل. النظام.

(6) وجيه كوثراني، الهوية والمواطنة والدولة، التسامح، عُمان، العدد 29شتاء 2009ص،16

(7) رشاد العليمي، التقليد والحداثة في النظام القانوني اليمني. مطابع الشروق، القاهرة، ص127

(8) ذكر ذلك العليمي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام والشراكة المجتمعية في اليمن

تمهيد:

في سبيل التعرف الممكن على وضع اليمن الراهن وفهم واستشراف دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في ظل ما يشهده من نزاع مسلح وأزمة سياسية خطيرة تأتي حاجتنا الماسة لاتباع رؤية منهجية عقلانية تستلهم منظور الوعي النقدي الانعكاسي، بمعنى النظر إلى الموضوع ومقاربته من مسافة كافية للرؤية وذلك لا يحقق إلا بإحداث قطيعة بين ذاتنا ورغباتها وأهواءها وموضوع البحث المستهدف والأمر كذلك فإن رؤية متبصرة للأزمة اليمنية الراهنة, تستلزم الابتعاد عن التبسيط والصيغ السهلة والاكليشات الجاهزة, والتعريفات الشائعة, والأحكام المسبقة والآراء المتسرعة فضلا عن حسن النوايا أو التعصب ألأعمى فالانفعالات والشهوات لا تفسر شيئاً على الإطلاق بل تزيد الطين ضغثا على أبالة! فإذا ما عرفنا الأخطاء تعلمنا منها, وإذا ما عرفنا الأسباب الحقيقية التي أفضت بنا إلى ما نحن فيه من حال ومآل يمكننا إن نتمكن من تجاوز وضعنا المنذور على أشد وأوخم العواقب والاخطار. وكلما كانت صياغتنا للأسئلة المتصلة بالمشكلة صياغة دقيقة وواضحة كلما أنجزنا نصف المهمة.



أ. د. قاسم عبده المحبشي

*

أولا: أزمة اليمن والحاجة إلى الشراكة المجتمعية

يعيش اليمن منذ أكثر من نصف قرن، أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية بنيوية معقدة ؛ إذ رغم مرور ستة عقود على الثورتين؛ ثورة 26سبتمبر 1962م ضد الحكم ألإمامي في صنعاء عاصمة الشمال وثورة 14أكتوبر 1967م ضد الاستعمار البريطاني في عدن عاصمة الجنوب وإعلان الجمهوريتين؛ الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في عدن ومسيرتهما المضطربة

حتى إعلان مشروع الوحدة الاندماجية في 22مايو 1990م في إطار كيان سياسي جديد هو (الجمهورية اليمنية) وما تلاها من أزمة وحرب أهلية في صيف 1994م ومن ثم انتفاضة الحراك السلمي الجنوبي التي تصاعدت منذ 2007م وحركة الشباب المؤمن (أنصار الله) في صعده وما تلاها من الحروب الست في شمال اليمن وقيام انتفاضة شباب التغيير في فبراير 2011م والمبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة مرورا بصعود الحركة الحوثية كقوة عسكرية وتحالفها مع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وانقلابهما على الرئيس عبدربه منصور هادي والشرعية التوافقية وإعلانها البيان الدستوري في 6فبراير 2015 ووضع الرئيس الشرعي تحت الإقامة الجبرية وهروبه إلى عدن ونشوب الحرب الطائفية الأخيرة ودخول القوى الانقلابية إلى عدن في ٢٥مارس 2015م وبداية عاصفة الحزم من تحالف الدول العربية في 26مارس 2015م، وإعلان عدن عاصمة مؤقتة للشرعية، وتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي والجمعية الوطنية، وتفكك تحالف طرفي الحرب في صنعاء ومقتل الرئيس المستقيل علي عبدالله صالح بتاريخ 4/12/2017م وأزمة حكومة الشرعية في إدارة المناطق المحررة، وما صاحبها من نزاع عنيف في عدن مؤخرا. ومفاوضات السلام برعاية عربية في الكويت، ومؤتمر جنيف 16 يونيو 2015م وما تلاه من مشاورات ولقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة في مسقط وجده وعمان وغيرها، جميعها باءت بالفشل. في ظل استمرار أعمال النزعات المسلحة على مدى ستة سنوات متواصلة، تسببت في موت عشرات الإلف من الضحايا المدنيين اغلبهم من النساء والأطفال، عن طرق القتل المباشر، وبحسب (مكتب المفوض السامي ألأممي لحقوق الإنسان، بلغ عدد القتلى من بداية العاصفة إلى 10 أكتوبر 2016م (4125) مدنيا على الأقل، وعدد الجرحى (7207)، أصيب أغلبهم في غارات التحالف الجوية). وربما تضاعف عدد ضحايا القصف الجوي اليوم ثلاث مرات، فضلا عن ضحايا المعارك المشتعلة بين الأطراف المتنازعة في جبهات القتال على عموم الأراضي اليمنية جنوبا وشمالا ناهيك عن ضحايا الفقر والجوع والعطش والإمراض والأوبئة والنزوح والاختطاف والإرهاب. إذ تشير التقارير الميدانية الى أن النزاع المسلح في اليمن منذ اندلاعه في مارس 2015، قد أُجبر أكثر من 11% من سكان اليمن، أي حوالي 3 مليون شخص، على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان. وقد أشار تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الصادر يوم الاثنين الموافق 18 سبتمبر 2017 أن هناك 2 مليون نازح داخلياً في اليمن ومليون نازح عائد وأن الكثير من النازحين داخلياً يفكرون، نظراً لاستمرار تدهور الأوضاع في البلاد، في

العـودة إلى مناطقهـم التـي لا تـزال تشـهد ظروفاً أمنيـة واجتماعيـة واقتصاديـة صعبـة، ويشـير التقريـر الى أن 84% مـن النازحـين يعانـون مـن نقـص الغـذاء وسـوء التغذيـة، كـما يسـلط التقريـر الضـوء عـلى أن 40 % مـن النازحـين ينـوون الرجـوع إلى المناطـق التـي فـروا منهـا نتيجـة عـدم حصولهـم عـلى الدخـل والخدمـات الأساسـية في مناطـق النـزوح وهـو السـبب الأسـاسي الـذي يدفـع النازحـين داخليـاً إلى العـودة إلى مناطقهـم الأصليـة.

فكيـف يمكـن لليمـن أن يخـرج مـن الأزمـة؟ ومـا هـو دور المجتمـع المـدني في تجاوزهـا؟

في سـياق ذلـك يمكـن لنـا اعتـماد المنهـج التاريخـي النقـدي العقـلاني بالاسـتفادة مـن الأدوات والطرائـق المنهجيـة الأخرى؛ الوصـف والتحليـل والتغذيـة الراجعـة.

ثانيا: الندرة والصراع العنيف على الثروة والسلطة.

المتتبـع للتاريـخ اليمنـي سـوف يجـد أن الـصراع عـلى السـلطة والـثروة قـد شـكلا العامـل الأسـاسي في الـصراع بـين العصبيـات والقـوى التقليديـة المتنازعـة عـلى الاسـتئثار بعنـاصر وأدوات القـوة ، السـلطة والحكـم والـثروة والأرض والعقيـدة والهويـة وكل فـرص العيـش الممكنـة، وفي سـياق ذلـك المحـور الملتهـب للعصبيـة بمعنـاه الخلـدوني كان ومـازال يجـري توظيـف الديـن والطائفيـة لاسـيما في الشـمال ولأن اليمـن بلـد فقـير وإمكانياتـه محـدودة جـدا فـإن الحصـول عـلى الـثروة قـد تطلـب أن يقـوم عـلى قهـر وسـلب الفئـات المنتجـة وحرمـان الفئـات الضعيفـة والمهمشـة، وبهـذا أصبحـت (السـلطة) تسـلطية عنفيـة تسـتخدم أداة للقهـر والظلـم والحرمـان وبـؤرة للـصراع الدائـم غـير أن بنـاء وتأسـيس الـدول لا يقـوم ولا يـدوم إلا عـلى أسـاس الشراكـة المجتمعيـة التـي تقـوم عـلى قـوة الحـق؛ حـق كل مواطـن في أرضـه ووطنـه بغـض النظـر عـن مواقفـه واتجاهاتـه السياسـية والأيديولوجيـة، والديـن للـه والوطـن للجميـع! وسـبب خراب اليمـن يكمـن في أن النخـب السياسـية الغبيـة جعلـت مـن حـق القـوة قاعدتهـا الأساسـية، إذ أن كل مـن اسـتولى عـلى السـلطة أقـصى الآخريـن منـذ ١٩٦٢ في صنعـاء وعـدن بنِسَـب متفاوتـة العنـف والقسـوة إلى أن جـاء مـن يقـصي جميـع الإقصائيـين، جـاء مـن غياهـب التاريـخ وأعلـن نفسـه مالـك اليمـن ومـا عليهـا تحـت رايـة طائفيـة مـن خـارج التاريـخ.. اسـمها (أنصـار اللـه) والحـق اللهـي والبطنيـين والمسـيرة القرآنيـة. يعاني حـوالي 20 مليـون شـخص مـن انعـدام الأمـن الغـذائي، بمـا في ذلـك مـا يقـرب مـن 10 ملايـين شـخص يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغـذائي الحـاد. ويحتـاج حـوالي مليـوني طفـل إلى العـلاج مـن سـوء التغذيـة الحـاد، مـن بينهـم 360 ألفـا معرضـون لخطـر المـوت في حـال عـدم تلقـي العـلاج.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة إن نقص التمويل أدى إلى شل العمليات الإنسانية في البلاد. فقد تم بالفعل تقليص أو إيقاف 16 من برامج الأمم المتحدة الرئيسية البالغ عددها 41، مشيرا إلى إمكانية إغلاق 26 برنامجا آخر أو تقليل الخدمات، بحلول نهاية العام الحالي، ما لم يتوفر تمويل إضافي.

وبين العنف والسلطة علاقة جدلية تفاعلية تبادلية ؛ فهما منفصلان ومتصلان في آن واحد بحيث تتأسس الثانية على توقف الأول والعنف هو أولا قبل- سياسي لأنه يشير الى الوضعية التي تسبق ظهور سلطة سياسية ما, تلك هي المشكلة التي استقطبت اهتمام كل من هوبز وروسو وكلاستر، وهو _ العنف_ ثانياً ضد - سياسي لأنه ينذر بدون توقف بانهيار النظام السياسي وهو أخيرا ما بعد - سياسي لأنه يبعد السياسية عن السلطة وينقل مركز القوة والنفوذ إلى دوائر أخرى خارج المجال السياسي وقواعد لعبته اذ تأخذ صور شتى ؛ اقتصادية وتقنوية وبربرية وفوضوية تجعل تحقق المواطن والمواطنة في المجتمع امرأ مستحيلا. ورغم هذا التعارض بين السلطة السياسية والعنف من حيث الماهية، فإن العنف يجد نفسه تجريبياً مقترناً دائماً بالسلطة ومتداخلاً معها اذ يشغل مكانة داخلها، وداخل السياسة بما هي علاقات قوى تنافسية واستراتيجات مصالح متصارعة وهذا ما يظهر بقوة في مقدمة ابن خلدون وفي أعمال نيقولا ميكافيللي، الذي كان أول من حدد تقديرهما اي «العنف والسلطة» باكبر قدر ممكن من الدقة لا سيما في كتابه الشهير الأمير انجيل السياسية الحديثة إذ أن تقدير كمية العنف والسلطة هو ما يؤسس في نظره السياسة والمجال السياسي المستقل بقوانينه الخاصة ويتعلق الأمر هنا بمقدار ما تحتاجه السلطة السياسية من العنف للحفاظ على السياسية، دون الخطأ في تقديره لأن الإفراط في مقدار العنف يلغي السلطة فعلاً ويهدد السياسة والنظام السياسي بالتفكك والاضمحلال وبالزوال , وهذا هو معنى العبارة (لا تدوم الدول إلا بعدل صحيح وأمن راسخ وأمل فسيح) بحسب الماوردي، الإحكام السلطانية .

إن السلطة يجب إلا تظهر بمظهر من يستخدم العنف العاري بل بمظهر القوة القائمة بدقة على الحق وهذا هو ما قصده ماكس فيبر, بالشرعية العقلانية للسلطة السياسية او «بالعنف المشروع» حتى في الحالات الصعبة لا تستطيع السلطة في أية حالة ان تستسلم للعنف العاري _بل لا يجوز لها ذلك أبدا حتى لو امتلكت القدرة والاستطاعة على استخدام العنف المفرط الاعتباطي وغير المبرر وإلا فإنها ستنفي ذاتها كسلطة سياسية وتفقد مشروعيتها العقلانية العامة , لهذا فالعنف ترياق مسموم بالنسبة للسياسة - حسب

أفلاطون- «فارموكان» فيه الداء والدواء، إذ إن كل عنف باعتباره ملجأ للضعيف وليس للقوي يكشف عن ضعف (عن مرض ما) عن خلل خطير في الجسم السياسي. كما إن اللجوء غير الملائم إلى العنف يدخل السلطة مرة أخرى في وضعية (حرب الجميع ضد الجميع السابقة على إقامة السلطة السياسية) حسب هوبز تلك الحالة التي تتساوى فيها كل الكيانات بالقوة والأهلية وتضيع فيها الشرعية والحق الشرعي وهكذا يحول العنف جهاز السلطة المبني على أساس الحق الى جهاز للعنف والقوة والقمع والقهر , جهازا يدخل في حرب مع أجهزة أخرى للعنف ويلغي وضع تعاليه السياسي بوصفه سلطة على كل ما يقف في وجهها ومن ثم تقويض مشروعية قوتها وشرعية وجودها.. ان العنف الذي تلجأ أليه السلطة يظل دوماً محفوفاً بالمخاطر مثلما هو الشأن بالنسبة للعنف الذي يهاجمها. وترى كل من الأمريكية حنة ارندت وكلود لوفور بأن العنف يفضي الى اختفاء السياسة في الأنظمة الشمولية , وإحلال العنف قوة تسلطية وحيدة محل السلطة السياسية يسيران بنفس الوتيرة ويتلازمان بحيث ان حضور احدهما يعني غياب الآخر لأن حلول العنف محل السلطة جعل هذه الأخيرة ضائعة المعالم وغير متعرف عليها وعلى شرعيتها السياسية , وبذلك كان الطغيان والاستبداد اللذان يستندان على قوة العنف والقهر والإجبار هو تسلطية وليس سلطة حقيقية إذ لا تكون المبادئ (المداخل والمخارج) مستبطنة من طرف أولئك الذين يخضعون له إي المحكومين به فضلاً عن ذلك فهو لا يتوفر على دعامة إيديولوجية سوى إرادة المستبد الحسنة او السيئة ومثلما اكد افلاطون بأن المستبد بوصفه سجين عالم باطني لا يستطيع السيطرة عليه يعيش مفتوناً باضطراب رغباته واهوائه الخاصة به، اذ ان الاستبداد شكل سياسي يوجه فيه العنف الباطني للمستبد السلطة ويحيلها الى تسلط , وهكذا نتعرف في هذا التحليل على أحد اوجه الـ«بدون- اساس» الذي اشار اليه هيدجر في كتابه (مبدأ العلة) فالقوى الاستبدادية لا تعرف لماذا ولا بواسطة ماذا هي جائرة انها هي نفسها تسقط اولاً ضحية هذا الجور قبل ان تصير استبدادية، انها لا تعلم بتاتاً بأن العنف «بدون لماذا» «بدون علة» «بدون- اساس» يستحيل تبريره بل ينكشف بعده باطل وجور لايجب السكوت عليه .

إن السلطة التي تتخذ من العنف الخيار الوحيد في حل مشكلاتها وأزماتها تعمل على تقويض ذاتها وتهديد حياة مجتمعها، اذ يستحيل تبرير مشروعية العنف في كل الحالات، فاذا لم يكن العنف استثناء تستدعيه ضرورة قاهرة وفي لحظة مباغتة للحفاظ على حياة الناس ومصالحهم وتأمين سعادتهم ومستقبلهم ضد اي تهديد خارجي مؤكد، فإن السياسة والتسلطة

السياسية تضع نفسها على شفير الهاوية و«حينما يكون الحصان على شفأ الهاوية، فلا يجدي شد اللجام لا يقافه! أليس هذا هو الحال الذي بلغته تسلطية قوى الهيمنة التقليدية الشمالية والجنوبية التي حولت مشروع (الوحدة الوطنية إلى جريمة حرب شاملة متناسلة)

تعد اليمن من أكثر الدول كثافة بالسكان في شبه الجزيرة العربية وبمعدل نمو سنوي يبلغ 5.3 ، %وفي حالة بقاء معدل النمو على حاله فإن عدد السكان سيبلغ 000.844.37 نسمة بحلول عام 2026م، فضلا عن ما تمتلكه من تنوع طبيعي مناخي فريد وغنى زاخر بالموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة المفيدة والتي تقوم بوظائف حيوية مفيدة، فالتنوع الطبوغرافي أسهم في وجود تنوع حيوي ومناخي ساعد في ظهور بيئات متنوعة لعبت دورا هاما في التنوع الحيوي الزراعي والاستقرار البشري و الحفاظ على نوعية الهواء وضمان بيئة صحية للسكان، آما أن غنى التنوع الحيوي وكثافة الغطاء النباتي ساعد على حماية التربة من الانجراف. ووفقاً للمعهد الدولي للموارد فإن الأنظمة البيئية تعتبر "آليات الإنتاج للكون" حيث توفر الغذاء والماء والمواد المستخدمة في الملابس والورق والخشب للبناء (عام 2000 .(وقد مارس السكان اليمنيين ومنذ فجر التاريخ على مهنة اصطياد الحيوانات وصيد الأسماك وبرع في استخدام المنتجات النباتية والحيوانية لسد حاجاته اليومية من الغذاء والملبس والبناء وغيرها من الاستخدامات المختلفة والتي لازالت تمارس حتى اليوم ، يقدم الجدول (3 (أمثلة لقائمة السلع والخدمات التي تقدمها أربعة نظم بيئية متوفرة في اليمن.

وشهدت اليمن خمس حضارات متزامنة (حمير وحضرموت ومعين وريدان) وقتبان واوسان وسبا) وفي اليمن خمسة مراكز ثقافية تليدة هي(حضرموت وزبيد وعدن وصنعاء وتعز) وفي اليمن خمسة الألوان غنائية هي (اللون الصنعاني واللون اللحجي واللون الحضرمي واللوان اليافعي والألوان التهامي) وفي اليمن أنماط متعددة من الفن المعماري الفريد في العالم منها النمط اليافعي والنمط الحضرمي والنمط الصنعاني ، وفي اليمن أساليب متنوعة من الفنون الشعبية والأزياء والأطعمة واللهجات والحكم والأمثال الشعبية وتمثل الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية والصناعية الصغيرة في اليمن رافداً حيوياً للشعب اليمني ,منها: الفخار، البخور، الزباد، الحصير، الجنابي، آلات العزف، المشغولات الفضية، والعقيق اليماني، والمشغولات الجلدية، والنسيج، والنحت على الخشب الذي يتضمن زخرفة، ونحت اللوحات، والأبواب، والشبابيك الخشبية، والكراسي، وبعض الطاولات بتصميمات يمنية ذات طابع تراثي وتاريخي ومعماري أصيل، وعمل الجصيات، غيرها هذا

التنـوع الطبيعـي والتاريخـي والثقـافي فضـلا عـن الـثروة البشريـة التـي تتميـز بهـا اليمـن تعـد مـن مقومـات التنميـة المسـتدامة لـو صلحـت السياسـية التـي بـدون صلاحهـا يصعـب الحديـث عـن أي شـئ ممكـن. إذ أن لتنميـة المسـتدامة تنميـة طويلـة الأمـد، حيـث تأخـذ بعـين الاعتبـار حقـوق الأجيـال القادمـة في مـوارد الأرض وتسـعى إلى حمايتهـا. تلبّـي احتياجـات الفـرد الأساسـيّة والضروريّـة مـن الغـذاء، والكسـاء، والحاجـات الصحيّـة والتعليميـة التـي تـؤدّي إلى تحسـين الأوضـاع الماديّـة والاجتماعيّـة للبـشر دون الإضرار بالتنـوّع الحيـويّ، وهـذا مـن أولويّاتها فعنـاصر البيئـة منظومـةٌ متكاملـةٌ والحفـاظ عـلى التـوازن مـا بـين هـذه العنـاصر يوّفـر بيئـةً صحيـةً للإنسـان. تحافـظ عـلى عنـاصر المحيـط الحيـوي ومركباتـه الأساسـيّة، مثـل: الهـواء والمـاء؛ حيـث تشـترط الخطـط عـدم استنزاف المـوارد الطبيعيّـة في المحيط الحيويّ، وذلـك برسـم الخطـط والاسـتراتيجيات التـي تحـدّد طـرق اسـتخدام هـذه المـوارد مـع المحافظـة عـلى قدرتهـا عـلى العطـاء. تعتمـد عـلى التنسـيق بـين سـلبيّات استخدام المـوارد واتجاهـات الاسـتثمارات؛ حيـث تعمـل جميعهـا بانسـجامٍ داخـل منظومـة البيئـة، بمـا يحقّـق التنميـة المتواصلـة المنشـودة وقـد أكـدت نظريـة الثقافـة عـلى أهميـة التعدديـة الثقافيـة كمعطـى جوهـري وحيـوي للحيـاة الإنسـانية والتنميـة المسـتدامة لأن الأمـة التـي تتعـدد فيهـا وتتـوازن أنمـاط الحيـاة تصبـح اقـل تعرضـاً للمفاجـآت وأكـثر قـدرة عـلى الاسـتجابة للمواقـف الجديـدة، ومـن ثـم فـان النظـم السياسـية التـي تشـجع تنـوع أنمـاط الحيـاة المتعـددة اقـرب للنجـاح مـن تلـك التـي تقمـع التنـوع الـضروري. وتؤكـد النظريـة أن التعدديـة جوهريـة، لان اختـلاف النـاس في هـذا العـالم هـو الـذي يمكّـن أنصار كل نمـط حيـاة مـن أن يعيشـوا بطريقتهـم بحيـث تصبـح معيشـة النـاس في نمـط واحـد نوعـاً مـن (اليوتوبيـا) المهلكـة، لأن أنصـار كل نمـط حيـاة يحتاجـون للأنمـاط المنافسـة، سـواء للتحالـف معهـا، أو الشـعور بالـذات في مقابلهـا أو حتـى لاسـتغلالها لمصلحتهـم. تؤكـد نظريـة الثقافـة عـلى أهميـة التعدديـة الثقافيـة كمعطـى جوهـري وحيـوي للحيـاة الإنسـانية، وحينـما ننظـر نظـرة سريعـة إلى شـكل المجتمـع الإنسـاني نـرى أن الفـرد في المجتمـع يتفـق مـع بعـض النـاس في كل النواحـي كـما يتفـق مـع بعـض النـاس في نـواح أخـرى، ولا يتفـق مـع أي مـن النـاس في نـواح ثالثـة. وإذا مـا انطلقنـا مـن تعريـف الأمريـكي (روبـرت بيرسـتد) للثقافـة بأنهـا « ذلـك المركـب الـذي يتألـف مـن كل مـا نفكـر فيـه أو نقـوم بعملـه أو نمتلكـه كأعضـاء في المجتمـع» .

مـا يحـدث اليـوم للأسـف الشـديد، هـو حضـور خطـاب السياسـة المكـرور المجـوج المنمـط الـذي نعرفـه ونعلـم كل تفاصيلـه ورمـوزه وكلماتـه وأهدافـه، والـذي يقـدم نفسـه في كل مـكان بـذات التشـكل وذات

الصورة وذات اللغة فالسياسة تكره الفراغ، والسياسية من حيث هي ممارسة للقوة كما يقوم (ميشيل فوكو)، ليس لها من حدود غير ذاتها، أنها لا تريد ولا تحب إلا ذاتها، وهذا هو قانون القوة، فالقوة ليس لها من هدف غير القوة والمزيد منها ومن ثم فهي سعى دائم لامتلاك وقولبة كل ظواهر الحياة الطبيعية والاجتماعية الثقافية والاجتماعية- المادية والرمزية، سعي لا يكل من اجل جعل كل ما هو خارجها يدمج في الداخل ، داخل بنيتها الفعلية والمتخيلة، ذلك في سبيل تعزيز قوتها، فحينما تحشر جميع العناصر الفاعلة في حياة المجتمع: الأرض والسلطة والثروة والنفوذ، والاقتصاد والدين والأدب والعلم والثقافة والمجتمع المدني.الخ حينما تتمكن السياسية من هضم وإعادة قولبة لكل عناصر القوة الواقعية أو المتخيلة في بنيتها الكلية المتوحشة، ينام الوحش بأمان، ونحن نشكل مؤسساتنا ثم تقوم هي بتشكيلنا، فكيف ما كانت مؤسساتنا نكون.

ثالثا: منظمات المجتمع ودورها في السلام والتنمية المستدامة.

تنطلق فرضيتنا من الاعتقاد بان منظمات المجتمع المدني بتنويعاتها وأدواتها وعناصرها وعلاقاتها وتشابكاتها وشبكاتها الواسعة في اليمن يمكنها أن تلعب أدوارا جديرة بالقيمة والأهمية في تسوية النزاعات الناشبة وبناء السلام المأمول، بالشراكة مع الفاعلين الآخرين الحكومة والسلطات المحلية والهيئات الدولية. إذا ما تم أعادة تنظيم نشاطها وتعزيز قدراتها بالدعم والممكنات اللازمة.

ويأتي بحثنا لمنظمات المجتمع المدني ودورها في بناء السلام والتنمية المستدامة في اليمن في سياق الجهود الدولية والمحلية الرامية لحل النزعات وبناء السلام في هذه البلاد التي أثخنتها الحروب والنزاعات بما يدعم الاستقرار الاجتماعي عبر تعزيز آليات منع النزاعات العنيفة وتسويتها وتمهيد الأرضية المناسبة لأجراء حوار شامل بين اليمنيين، بما يؤمن فرصة الوصول إلى تسوية سياسية ممكنة للأزمة السياسية اليمنية الراهنة. وذلك من خلال فهم الموارد والقدرات التي يمتلكها المجتمع المدني والبحث في كيفية تفعيلها وتنميتها وتوظيفها في خدمة الهدف العام لبناء السلام المأمول.

إذ تعد منظمات المجتمع المدني من المكونات الأساسية للمجتمع اليمني، بوصفها تضم شرائح واسعة من الفاعليين الاجتماعيين الذين يضطلعون بوظائف وادوار حيوية في التنمية الاجتماعية، وقد شهدت الدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية في غضون السنوات القليلة الماضية تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني والاعتراف المضطرد بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظماته المتنوعة في

مجتمعاتها المتعينة ومنها: منع نشوب النزاعات أو المساعدة في تسويتها حال نشوبها والاسهام في بناء السلام في المجتمعات التي شهدت نزاعات حادة، كما بينت تجارب البلدان التي شهدت حروبا ونزاعات عنيفة كالبوسنة والهرسك وما مارسته منظمات المجتمع المدني من أدوار في بناء السلام بعد الحرب. هذا هو ما أقرته مختلف تقارير الأمم المتحدة وإعلاناتها بما في ذلك تقارير مجلس الأمن الدولي والمنظمات العاملة في حل النزاعات وبناء السلام حول العالم. وقد تنوعت أدوار منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات وبناء السلام اثناء الحروب وبعدها من ذلك: مبادرات الوساطة الشعبية والنخبة الفاعلة بالتفاوض والدعوة للحوار بين أطراف النزاع والإغاثة والتنمية التقليدية وممارسة الضغوط المدنية على الحكومات في سبيل التنمية.

وفي مقاربتنا سوف نحاول التعرف عن واقع منظمات المجتمع المدني في اليمن وطبيعة الأدوار والأنشطة التي يمكنها أن تقوم بها في بناء السلام باليمن؟ وماهي قدراتها الكامنة للقيام بهذه الأدوار؟ وما الإشكاليات والمعوقات التي تعيق اسهامها الفعال في بناء السلام؟ وما حدود مساهمتها ووسائل وطرق وأدوات تلك المساهمة؟

منظمات المجتمع المدني في اليمن

وتجربة الحرب.

أثبتت الأزمة اليمنية وما شهدته من أحداث عاصفة منذ اندلاع المواجهات العسكرية قبل ستة سنوات مضت، الدور الحيوي للمجتمع المدني ومنظماته الأهلية والمهنية والثقافية دورا حيويا في حفظ المجتمع من الانهيار والفوضى، إذ رغم غياب مؤسسات الدولة الرسمية (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، وتدمير البنية التحتية للخدمات وتعدد أطراف الحرب وهيمنة الجماعات المسلحة والمليشيات وانتشار السلاح بين السكان على نحو لم يشهد له تاريخ اليمن مثيل، بحيث بات معظم سكان اليمن الذكور يمتلكونه، بل وحتى النساء القادرات على حمل السلاح تم تسليحهن والزج بهن في جبهات القتال في صعدة وصنعاء ومارب وتعز. في هذه البيئة الملغمة بكل أسباب النزعات وأدواتها العنفية، كان المجتمع المدني هو الحاضر الوحيد في حفظ الرمق الأخير من الحياة الاجتماعية المشتركة للناس في المدن والأرياف وفي تأمين شبكة الطرق والمواصلات الرئيسة بين المحافظات اليمنية المترامية الأطراف، إذ قام المجتمع المدني بمختلف هيئاته المتنوعة بدعم قدرات المجتمع الذاتية وتعزيز شبكات الأمن والاستقرار الاجتماعية وحل النزاعات الصغيرة والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي لسكان المدن والأرياف، وهو بذلك قام بدور تعويض غياب السلطات

والمؤسسات الرسمية، وذلك عبر سلسلة واسعة من المبادرات والتدخلات الفاعلة في تلبية الحاجات الحيوية للناس إثناء الحرب، إذ بادر الفاعلون المدنيون منذ قبيل اندلاع المواجهات الحربية في اليمن إلى تقديم مقترحات مكتوبة لحل الأزمة بالطرق السلمية وعبر الحوار والتفاهم وبناء الثقة وقامت عدد من منظمات المجتمع المدني بمساعي عدة للتوسط بين أطراف النزاع والبحث عن أرضية مشتركة لبناء السلام، وفي إثناء الحرب تزايد أدوار منظمات المجتمع المدني، في توفير السكن للنازحين وإسعاف الجرحى وحفظ جثامين القتلى، ومد المحاصرين والمعوزين والنازحين بالغداء والماء والدواء مواساة اسر الضحايا، وكان الفاعلون المدنيون اليمنيون في داخل الوطن وخارجه ولا زالوا يمارسون أدوار حيوية وبالغة الأهمية في الحفاظ على الحد الممكن للتماسك والاندماج الاجتماعي لسكان اليمن الذي يقدر عددهم ب بثلاثة وثلاثين مليون نسمة منتشرين في (133000) تجمع سكاني كبير وصغير.

وكما تمكنت منظمات المجتمع المدني في اليمن من مواجهة تحدي الحرب وتفعيل ممكناتها في ممارسات أدوار فاعلة في تسوية النزاعات الاجتماعية في المجتمعات المحلية والحفاظ على المجتمع من الانهيار في الفوضى؟ تتوقع دراستنا هذه بان منظمات المجتمع المدني يمكنها القيام بأدوار مهمة في بناء السلام باليمن، عبر ممارستها نشاطات وأدوار متنوعة منها:

- نشر الوعي حول السلام وضرورته والتعريف بمخاطر الحرب وتوعية المجتمع المحلي بضرورة التخلي عن السلاح ومخاطر حمله في الفضاء العام.
- بناء قدرات النخب السياسية والإعلامية والمجتمعية حول مهارات وقيم ومعارف التعايش والتسامح التصالح والتضامن والسلام
- التوعية بأهمية العدالة الانتقالية، ودورها في بناء السلام، والقيام بتنفيذ برامج ثقافية توعوية عن العدالة الانتقالية وأهميتها في تجاوز الماضي المأساوي وتنمية ثقافة النظر الى المستقبل والمساهمة المباشرة في عمليات العدالة الانتقالية وبرنامجها.
- المطالبة بتفعيل المؤسسات الدستورية وضمان حماية مبدأ المواطنة المتساوية. مناصرة المفاوضات الرامية لتحقيق السلام، عبر الاسهام في بناء جسور الثقة بين الأطراف المتنازعة.
- الكشف عن الجرائم والانتهاكات التي تخالف مواثيق وقوانين حقوق الإنسان وتوثيقها والتنديد بمرتكبيها ومناصرة ضحاياها.
- تعزيز قيم الإنصاف والاعتراف عبر المساواة والشراكة التوافقية العادلة. المساهمة في تحريك عجلة التغيرات السياسية بتعزيز ثقافة الحكم الرشيد

ومحاربة الفساد. نشر الوعي المنهجي في المجتمع المحلي بالحقوق الخاص بالنساء والأطفال وذوي الحاجات الخاصة وتعزيز دور المرأة والشباب في صناعة المستقبل. تعزيز ونشر ثقافة الحوار البناء بين مختلف شرائح المجتمع، القيام بمبادرات لحل الخلافات الهيكلية في المجتمعات المحلية. دعم أنشطة تحسين سبل المعيشة للأسر والأفراد.

• المساهمة في خلق وسائل إعلامية بديلة عن إعلام الحرب، وتعزيز إعلام السلام لتكون أداة لنشر ثقافة التعايش وقبول الأخر.

• . تسهيل التواصل بين الأطراف وخلق بدائل متعددة للحوار السياسي - المشاركة في المفاوضات السياسية وتيسير التوسط بين أطراف التفاوض.

• الإسهام الفعال في إيجاد "سلام عملي" على صعيد المجتمعات المحلية من خلال البحث عن أرضية مشتركة لحل النزعات وتنمية المجتمع

وربما كان علينا الحذر حينما نقارب مفهوم المجتمع المدني في سياقنا الثقافي العربي الإسلامي، لاسيما ونحن نعلم انه مفهوماً ولد ونشاء وازدهر واكتسب معانيه المتداولة في الحضارة الأوروبية الحديثة والمعاصرة، والأمر كذلك يصعب الاكتفاء برصد التعريفات المعجمية لمفهوم المجتمع المدني كما عرفته الموسوعة الحرة "هو كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة" أو وصفه ب"مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات كالتنظيمات المهنية والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، ، ومؤسسات العمل ..الخ, بل نعتقد بان المجتمع المدني هو اكبر من هذا بكثير, أن الفكرة الأساسية في مقاربة المجتمع المدني هي تلك التي تنطلق من النظر إلى المجتمع ككل بوصفه عدداً من المجالات, متناغمة مع قوى واحتياجات الذات الإنسانية الاجتماعية؛ قوة الحب والعلاقات الحميمية, في المجال الخاص, مجال الأسرة, مؤسسة القرابة التقليدية الأولى, والقوة العاقلة والعلاقات الضرورية للحياة الاجتماعية المشتركة, المجال العام, مجال السياسة والسلطة, والقوة الغريزية المتعطشة إلى الإشباع المادي, المجال الاقتصادي, وعلاقات السوق حيث المنافسة والربح والاحتكار, وقوى الموهبة والاهتمام, حيث يجد الإفراد فرص التعبير عن مقدراتهم وتطلعاتهم ومواهبهم واهتماماتهم الحرة, مجال العلاقات المهنية والحرفية الإبداعية وغير الإبداعية, المجال المدني, حيث تختفي علاقات القرابة الحميمية, وعلاقات السياسة التسلطية,

وعلاقات السوق التنافسية الربحية, هنا يمكن لنا التعرف عن المجتمع المدني في الرحم الحي لتخصيبه, ولكن هل يمكن للمجتمع المدني أن يتخصب وينمو ويولد ويزدهر من ذاته ولذاته وبدون قوى وشروط فاعلة؟ وبالنظر إلى المسار التاريخ للمجتمع المدني المفهوم والسياق، يمكن لنا الجواب على هذا السؤال بالنفي، ليس بمقدور المجتمع المدني أن يولد وينمو ويزدهر بدون وجود قوة تحميه أو تبيح له فرصة الوجود الفاعل والديمومة، وهذا هو ما يقوله لنا جون أهرنبرغ, في كتابه المهم, المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة, الذي تتبع صيرورة المفهوم منذ أفلاطون وحتى هابرمانس.

في الحقيقة لم يظهر المجتمع المدني بشكله الأنضج إلا بعد استقلال المجال السياسي عن المجال الديني وهذا هو أهم منجزات العلمانية الحديثة في العهد الليبرالي إذ رأت النظريات الليبرالية أن المجتمع المدني يستلزم نظاماً قانونياً يدافع عن حقوق الملكية الخاصة والروابط المهنية ... فما يجعل من مجتمع ما مجتمعاً ((مدنياً)) هو أنه الموضع الذي ينظم فيه الناس أنفسهم بحرية في جماعات وروابط أصغر أو أكبر في مستويات متنوعة بغية الضغط على الهيئات الرسمية لسلطة الدولة من أجل تبني سياسات منسجمة مع مصالحها"_ يقصد تلك الجماعات المدنية ويبين رتشارد سينيت في كتابه المهم(سقوط الإنسان العام) الفروق الدقيقة بين المجال العمومي ومجال الحياة العامة (المجتمع المدني) والمجال الشخصي , فالمجتمع المدني هو مجتمع الغرباء, إذ أن المجتمع الحميمي يجعل الحياة المدنية أمراً مستحيلاً. فالناس لا يستطيعون تطوير علاقاتهم مع الآخرين إذا عدوها غير مهمة لكونها علاقات لا شخصية. والمجتمع الحميم على عكس تأكيدات أصحابه , هو مجتمع فظ؛ لان الحياة المدنية (هي النشاط الذي يحمي الناس من بعضهم بعضاً, ويتيح لهم مع ذلك أن يتمتعوا برفقة الآخر) فالعيش مع الناس لا يستلزم (معرفتهم) ولا يستلزم التأكد من أنهم (يعرفونك) ... والحياة المدنية توجد عندما لا يجعل المرء من نفسه عبأ على الآخرين

على هذا النحو النظري العام يمكن لنا استخلاص: أن المجتمع المدني بوصفه مجالاً للحياة العامة المستقلة عن مجالات الحياة الأخرى، مجال السياسية ومجال القرابة ومجال الاقتصاد، ومجال الدين لا يمكن له أن ينمو ويزدهر ألا في ظل وجود دولة المؤسسات المنظمة بالدستور والقانون.

أما على صعيد السياق المحلي فنحن نعني بمصطلح (منظمات المجتمع المدني) الفاعلون غير الحكوميين بكل تنوعاتهم بالتوافق مع الخصائص اليمنية والشركاء والاقتصاديين والاجتماعيين ومنهم منظمات اتحادات التجارة والقاع الخاص، والاتحادات المهنية والنقابية والإبداعية

والحقوقية والأحزاب وجمعيات النساء والطلاب والمبادرات الخيرية لرجال الدين والنخب الاجتماعية بوصفهما جماعات غير ربحية

غير أن ما يعنينا لأغراض هذا البحث هو تحديد ووصف المجتمع المدني في المجتمع اليمني

العربي الإسلامي، في الواقع مازال المفهوم بالنسبة لنا ينطوي على الكثير من اللبس والغموض، بحكم حداثته في أفقنا الثقافي التقليدي وتداخل مجالات الحياة المركب في بنية المجتمع العربي، إذ لا توجد مجالات مستقلة بقواعد لعبتها الخاصة. كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية الغربية. غير أن عدم وضوح مفهوم المجتمع المدني لا يعني عدم وجوده الواقعي. بل يمكننا التأكيد

بان الحرب الراهنة أكدت بما لا يدع مجالا للشك، بان المجتمع المدني في اليمن _ وربما كانت حالة فريدة_ يمكن تشبيهه بالدولة العميقة من حيث قوة رسوخه وحضوره وفاعليته في الحفاظ على المجتمع من السقوط في الفوضى الشاملة بعد انهيار الدولة كما هو حال الكثير من البلدان الأخرى.

ونقصد بالمجتمع المدني هنا، مجموع الطيف الواسع وغير المتجانس من الفاعلين الاجتماعيين (هيئات ومنظمات ومؤسسات وأشخاص وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية وثقافية ودينية وأخلاقية وإعلامية وإبداعية تقليدية وحديثة) ليست رسمية أو حكومية.

وإذا كانت روابط القرابة التقليدية المتمثلة بالعائلات والعشائر والقبائل والقرى والعزل تعد لحمة وسد المجتمع اليمني التقليدي غير الرسمية في العهود الماضية، فقد شهد اليمن زيادة في عدد منظمات المجتمع المدني الحديثة الطابع في السنوات الأخيرة، حيث تظهر الأرقام نمواً سريعاً. فيوجد حالياً أكثر من 8300 منظمة وجمعية للنوع الاجتماعي، نحو ربعها نشأ بعد بدء الفترة الانتقالية في اليمن عام 2011، فضلاً عن عدد كبير من المنظمات والشبكات غير الرسمية. ويعكس نشاط هذه المنظمات تقليداً طويلاً من التضامن المجتمعي في اليمن، وعلى مدى سنوات الحرب الثلاثة الماضية برزت مبادرات وفعاليات واسعة للمجتمع المدني واضطلعت بأدوار حيوية في تعويض غياب مؤسسات الدولة الرسمية إذ كان لها دورا فعالا في تعبئة الشباب والمتطوعين داخل المجتمع المحلي. وهذا من أكثر الموارد غير المستغلة في اليمن، ما يخلق فرصة فريدة للحكومة لبناء شراكات مبتكرة في مجال التنمية وقنوات ليُعبّر المواطنون من خلالها عن آرائهم.

وقد تمكنت منظمات المجتمع المدني والأهلي في اليمن من مواجهة تحدي الحرب وتفعيل ممكناتها العميقة في ممارسات أدوار فاعلة في تسوية النزاعات

الاجتماعية في المجتمعات المحلية والحفاظ على المجتمع من الانهيار في الفوضى؟

رابعا: الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة.

المشاركة المجتمعية مفهوم آخذ في الانتشار والتداول بين رجال التخطيط والإدارة اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين وذلك على المستويين القومي والعالمي وترتكز على إشراك المواطنين بوصفهم أفرادا ومنظمات ومؤسسات في الاطلاع بمسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم وتنميته وقد بينت الخبرة التاريخية أن المجتمعات لا تنمو ولا تتطور إلا بالشراكة المجتمعية التي تعني اشتراك كل أفراد المجتمع وفعالياته الاجتماعية بتنمية مجتمعهم بما يتيحه لهم من فرص متساوية في الممارسة الاجتماعية

وتنطلق فكرة الشراكة الاجتماعية من واقع أن الناس في المجتمع هم شركاء فيه على قدر متساوي من الحق والأهلية.

والشرط الأولي لكل عيش اجتماعي مشترك ممكن ومستقر, ينتهج طرق واساليب سلمية عقلانية رشيدة في حل مشاكله ونزاعاته التي لا سبيل الى تجاوزها , وهذا لا يتم الا بالتفاوض والتفاهم والحوار الايجابي بين الفاعلين الاجتماعيين في سبيل تحقيق العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين الاجتماعيين هذا معناه ان أي حوار وتفاوض وتفاهم وتنسيق لا يمكنه أن يقوم ويتحقق وينمو ويزدهر ويثمر بدون التسامح الإيجابي الذي يرتكز على الاعتراف المتبادل بين الأطراف بالأهلية والقيمة والندية والقدرة والسلطة والنفوذ بما يكفل لكل طرف من الإطراف قول رأيه والتعبير عما يعتقده صوابا بحرية كاملة وظروف متكافئة , فالتشارك هو الشرط الضروري للتعايش والعيش بسلام والتفاهم بشأن المشكلات والأزمات والنزاعات الاجتماعية التي تنشأ في سياق الحياة الاجتماعية للناس الساعين وراء إشباع حاجاتهم وتامين شروط حياتهم ويمكن تلخيص أهم شرط من شروط التسامح الفعّال بانه الاعتراف بقيمة الآخر وجدارته ونديته وحقوقه المتساوية مع الجميع اعضاء المجتمع المعني وهو نمط من أنماط العلاقة بين الذات والآخر يعني التقدير والاحترام وتكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف والاعتراف. إذ أن أكبر المصائب التي يمكن أن تصيب الإنسان هو غياب التقدير والإنصاف والاعتراف و يمكن أن يتحمل المرء كل المصائب الخارجية مقارنة بالظلم والإهمال والاحتقار. وتلك هي سمة المجتمع المتصالح والمتسامح مع ذاته وعكسه عدم التسامح وهو يتساوي مع اللامبالاة والانعزال والإهمال أو غياب الاهتمام بمعنى عدم التفاعل والتعاون والتضامن الفعّال، إذ تجد فيه كل فرد من أفراد المدينة أو المجتمع أو المؤسسة العامة منشغل بأمور حياته الخاصة ويعزف عن الاهتمام بالموضوعات العامة التي يتشارك

بها مع غيره من أعضاء المؤسسة أو الحي أو المدينة أو المجتمع عامة، ويتصرف وكأنها لا تعنيه، وهذا هو المستوى الأدنى من التسامح الهش الذي لا يمكن البناء عليه لانه لايدوم على حال من الأحوال بل يظل سريع التبدل والتحول والزوال. بينما التسامح المطلوب والملح والضروري في وضعنا الحالي هو التسامح الإيجابي الذي يعني أن الفاعلين الاجتماعيين المستهدفين بالتسامح قد استشعروا الحاجة الحيوية إلى بعضهم وأن لديهم مشاعر واعية ومشتركة باهمية التعايش والاندماج في مجتمعهم ويمتلكون القناعة الراسخة بأهمية الحفاظ على سلمه وسلامته ونظامه واستقراره وتنميته وترسيخه بالتسامح الفعّال بالأفعال والأقوال بوصفه قيمة أخلاقية وثقافية مقدرة خير تقدير في حياتهم المشتركة وحق من حقوق كل الإنسان الذي يستحق التقدير والاحترام وهذا النمط من التسامح لا يكون ولا ينمو الا في مجتمع مدني منظم بالقانون والمؤسسات العامة التي يجب ان تقف على مسافة واحدة من جميع أفراد المجتمع بما يجعلهم على قناعة تامة بأنها مؤسساتهم هم وأن الحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها هي مسؤوليتهم جميعا، ويستشعرون في أعماقهم الدافع والحماس للعمل والنشاط والتضامن الفعّال وبذلك يمهد التسامح الشرط والمزاج العام للتضامن العضوي بين جميع أفراد المجتمع في مشروع إعادة بناء مؤسستهم السياسية الوطنية الجامعة أي الدولة على أسس عادلة ومستقرة جديرة بالجهد والقيمة والاعتبار والإفراد يأتون ويذهبوا اما المؤسسات فهي وحدها التي يمكن أن تدوم إذا ما وجدت من يتعهدها بالصيانة والحرص والاهتمام . والنَّاس هم الذين يشكلون مؤسساتهم ثم تقوم هي بتشكيلهم! فكيف ما كانت مؤسساتهم الحاضرة يكونون في مستقبل الأيام ! هذا هو التسامح المطلوب في واقع حياتنا الراهنة، انه التسامح الذي لا يعني أن على المرء أن يحب جاره بل أن يجهد في احترامه ويصون حقوقه وفقا للقاعدة الأخلاقية؛عامل الناس كما تود أن يعاملوك!

....

* دكتوراة في فلسفة التاريخ
رئيس قسم الفلسفة الأسبق جامعة عدن

من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم

مقدمة

(1) حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية.
*نظام العصبة في حماية الأمن و السلم في العالم.
*حفظ السلم و الأمن من خلال نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

(2) السلم كحق من حقوق الإنسان.
*العيش في سلم حق من حقوق الإنسان.
*قواعد حفظ السلم لها طبيعة آمرة.
*ترتيب المسؤولية الشخصية عن خرق السلم.

(3.) بناء ثقافة السلم يضمن الفعالية الواقعية للنصوص التي تحكمه .
*الحاجة الاجتماعية للسلم.
*البعد الديني لثقافة السلم.

*ثقافة السلم تستدعي إقصاء العنف على المستوى الوطني عن طريق النصوص و الممارسة السياسية..

أ. د. محمد بوسلطان *

مقدمة

1. تعامل الإنسان منذ وجوده على البسيطة مع القوة و العنف كوسيلة غريزية لضمان بقائه. و في المجتمعات القديمة كانت لغة السلاح هي الطريقة الأنجع لحل الخلافات حول مصادر المياه و مناطق الكلأ و حماية المصالح المختلفة. حيث أنه من الطبيعي، في مجتمع غير مركزي أن كل كائن و حسب الفطرة، يستعمل كل قواه لحماية حقوقه أو إستعادتها و الحفاظ عليها .

2. المعاناة من ويلات الحروب و الغزوات و كل أوجه الإحتلال و الإستعمار و الاستعباد

هـو مـا طبـع حيـاة الشـعوب. و قـد تميـز كل عـصر بتبريراتـه لاسـتعمال العنـف و القـوة، و كانـت الحجـج سياسـية في غالبيتهـا، يسـهر عـلى حبكهـا الحـكام لاسـتدراج الرعيـة.

3.في الفـترات الأخـيرة، و خاصـة منـذ بدايـة القـرن الحـالي، بـدأ الإنسـان يكتشـف أنـه هـو الخـاسر الأكـبر في كل مـرة خـاض فيهـا غـمار الحـرب و شـارك في إسـداء اوزارهـا. و بنمـو مفاهيـم المجتمـع الـدولي، و حقـوق الأمـم، و حقـوق الإنسـان، بـدأت مفاهيـم أخـرى، تتقهقـر فيـما يخـص الإنتصـار في الحـروب، و الإنهـزام، و قضايـا الغنائـم و مـا شـابه ذلـك..

4.إتجـه المجتمـع الـدولي بـادئ الأمـر إلى محاولـة التخفيـف مـن ويـلات الحـروب و تفـادي الآلام التـي يعانيهـا الإنسـان مـن جـراء إسـتعمال القـوة فتعاقبـت تنظـمات لاهـاي بعـد المؤتمـر الـدولي لعـام 1864، و الـدور الـذي قـام بـه الصليـب الأحمـر الـدولي في مجـال المعاملـة الإنسـانية لضحايـا الحـروب، ثـم تحسـين ظـروف الأسرى و التخفيـف مـن معانـاة الجرحـى، و تحديـد وضـع المدنيـين و الغـير مشـاركين في المجهـود الحـربي، و مـن جهـة أخـرى تنظيـم وسـائل القتـال و الحـد منهـا إعتـمادا عـلى مبـادئ القانـون الـدولي الإنسـاني.

5. الجبهـة الثانيـة التـي فتحت هـي الطمـوح إلى السـلم و محـاولات حفظـه مـن خـلال النصـوص القانونيـة (أولا) و إسـتجابة للتطـور السـياسي العالمـي إتجـه الأمـر إلى إعتبـار أن السـلم يتمـم حقـوق الإنسـان الأساسـية (ثانيـا) و يتجـه الآن المجتمـع للحديـث عـن ثقافـة السـلم لأنهـا ضـمان الفعاليـة الواقعيـة للنصـوص التـي تضمنـه (ثالثـا).

6.سـنحاول التطـرق إلى النقـاط الثلاثـة المـبرزة مـن خـلال تطـور القانـون الـدولي حـول الموضـوع و قـد نتطـرق مـن حـين لآخـر للوضع عـلى مسـتوى القانـون الوطنـي و النصـوص الدينيـة و المعطيـات الثقافيـة الأخـرى المتعلقـة بالسـلم.

(1.) حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية.

السـلم و السـلام في القانـون الـدولي هـو حالـة اللاحـرب و الإمتنـاع عـن إسـتعمال القـوة فيـما بـين الأمـم. لبلـوغ حالـة دائمـة و مسـتمرة مـن السـلم، بالإضافـة إلى محاولـة القضـاء عـلى دواعـي الحـرب، فـإن المجتمـع الـدولي قـد شرع في سـن نصـوص قانونيـة تطمـح إلى منـع اللجـوء إلى الحـرب عـن طريـق نظـام عصبـة الأمـم و مـا لحقـه مـن نصـوص مـا بعـد الحـرب العالميـة الأولى (ا) ثـم إسـتخلف بميثـاق الأمـم المتحـدة بعـد الحـرب الكونيـة الثانيـة (ب).

***نظـام العصبـة في حمايـة الأمـن و السـلم في العـالم.**

٨. يعتـبر رجـال السياسـة نظـام عصبـة الأمـم و بعـده عقـد باريـس لعـام 1928 كنقطـة تحـول في مجـال حفـظ الأمـن و حمايـة السـلم في العـالم. عمليـة التنظيـم لمواجهـة الحـرب، في حـد ذاتهـا، هـي مـن المسـتجدات، فـلأول

مرة تحاول بعض الأمم تفادي قيام حروب مستقبلية، و تقيم منظمة دولية لذلك الغرض. فشل هذا النظام لا ينقص من أهميته كمبادرة أولى لها قيمتها في التطور الفكري لإنشاء نظام قانوني لحفظ الأمن و تنسيق الجهود للعيش في حالة سلم.

9. إرتكز هذا النظام على تفادي الحرب العدوانية و عدم الإعتراف بالوضعيات الناتجة عنها.

10.صك العصبة لم يحرم الحرب إلا جزئيا، و يستخلص "والدوك" إمكانية اللجوء إلى الحرب في ظل ذلك النظام في الحالات الثلاث التالية :

حالة فشل الدول المتنازعة الأخرى أو إفصاحها عن عدم رغبتها في تنفيذ قرار تحكيمي أو حكم قضائي دولي أو قرار صادر عن مجلس العصبة بالإجماع.

حالة فشل مجلس العصبة في الإتفاق حول قرار بالإجماع.

***حالة الإدعاء بالإختصاص الوطني..**

11.شكلت هذه الحالات ثغرات خطيرة في نظام عصبة الأمم سمحت لبعض الأنظمة بإنتهاج سياسات عدائية و توسعية كانت نتيجتها الحرب العالمية الثانية.

12.لا يكتمل الحديث عن هذه الفترة دون الإشارة إلى عقد باريس لعام 1928. ويتكون العقد من فقرتين كما يلي :

إن الأطراف، بإسم شعوبها، تندد باللجوء إلى الحرب كوسيلة للسياسة الوطنية في علاقاتها.

تتفق الأطراف على أن كل النزاعات، فيما بينها مهما كانت طبيعتها أو أصلها، يجب أن تحل بالوسائل السلمية.

13. يكتسي هذا العقد أهمية خاصة لعدة أسباب نذكر منها :

إن محتواه أكثر إتساعا من نظام العصبة في مجال تحريم الحرب، العقد يحرم كل أشكال الحرب متى كانت وسيلة للسياسة الوطنية.

تشجيع الدول على محاولة حل خلافاتها عن طريق الوسائل السلمية لتفادي الحرب.

توقيع العقد خارج نظام العصبة جعله لم يندثر بزوال هذه المنظمة. بل بقي مفتوحا لتوقيع و انضمام دول أخرى، و هو ساري المفعول لحد الآن، إذ بلغ عدد دول أطرافه في بداية السبعينات 65 دولة .

***حفظ السلم و الأمن من خلال نصوص ميثاق الأمم المتحدة**

14.الهدف و المقصد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة هو حفظ السلم و الأمن الدولي..."

15.و لم يبخل الميثاق في سرد المبادئ الهادفة إلى تحقيق هذا المقصد الرئيسي. و نخص بالذكر الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على أنه "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أخرى أو على أي وجه آخر لا يتفق و

مقاصد الأمم المتحدة".

16.يلاحظ أن الميثاق، في مجال تحريم العنف في العلاقات الدولية، تفادى إستعمال تعبير "اللجوء إلى الحرب"، و ذلك نظرا للنقائص المرتبطة بتفسيره .

17.تعبير "إستعمال القوة"، الوارد في الميثاق أشمل، حيث أنه يغطي كل حالات إستعمال القوة الموجهة ضد الاستقلال السياسي و الوحدة الترابية لدولة أخرى، و كل أعمال العدوان، و التهديد باستعمال القوة و المساس بسيادة الدولة.

18.الرأي الراجح هو أن تعبير"... أو على أي وجه آخر لا يتفق و مبادئ الأمم المتحدة"، الوارد في نهاية الفقرة المذكورة أعلاه، يفيد تحريم الضغوط الاقتصادية و السياسية كذلك . هذه الضغوط قد تكون أكثر وقعاً على سيادة الدولة و إستقلالها السياسي.

19.هذا التحريم الشامل و الكامل لكل أوجه العنف و الإكراه فيما بين الدول لا يستقيم إلا إذ تم تعويضه بوسائل تسمح بحل الخلافات و النزاعات الدولية سلميا. و في هذا الشأن نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أنه "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم و الأمن و العدل الدولي عرضة للخطر". الوسائل السلمية المقصودة هنا هي المفاوضة، و التحقيق و الوساطة، و التوفيق، و التحكيم، و التسوية القضائية أو الحل السلمي عن طريق المنظمات الإقليمية أو أي وسيلة سلمية أخرى تتفق عليها الأطراف.

- أنظر على الخصوص المواد 39، 41 و 42 من الميثاق."

حول الإستثناءات الأخرى، أنظر مؤلفنا، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص.165."

20. إلى جانب كل ذلك تم بناء نظام للأمن و السلم الجماعي عن طريق مؤسسات منظمة الأمم المتحدة و فروعها. قد يصل في النهاية إلى إستعمال القوة من طرف مجلس الأمن بشكل قمعي ضد أي دولة في ظل الفصل السابع من الميثاق و هناك استثناءات أخرى تقع على مبدأ تحريم العنف تتعلق بالدفاع الشرعي الواردة في المادة 51 13. و تجدر الملاحظة إلى أن هذا النظام رغم تكامله قد تعرض لهزات مختلفة و أعطيت تفاسير مختلفة لبعض نصوصه. و بصفة خاصة تلك المتعلقة بحفظ السلم و الأمن.

21.فقد شاهدنا تقاعس مجلس الأمن الذي كبله "حق الإعتراض" في فترة الصراع شرق غرب. بينما فاضت قريحته و توالت قراراته في العشرية الأخيرة من القرن الحالي، في ظل أحادية القطب و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و إرساء أعمدة العولمة. موضوع السلم أخذ الآن يتطور في إتجاهات أخرى.

(2.) السلم كحق من حقوق الإنسان.

22. الحرب قديما كانت تدور رحاها في ميدان القتال بين القوات المسلحة النظامية. و نمت في ظل ذلك نصوص و مبادئ مختلفة لتنظيم العمليات القتالية و وسائل الجهات المتحاربة في ذلك. التطور المذهل في وسائل الحرب و الأسلحة، سواء من ناحية القوة التدميرية، أو تقنيات إدارة العمليات، كان يظن أنه يتجه إلى حفظ المدنيين و تفادي إصابة الأفراد الغير مشاركين في المجهود الحربي، لكنه في كل من حرب الخليج و الكوسوفو تبين عكس ذلك، فالمدنيون دفعوا أغلى الأثمان.

23.التطور الكبير في إمكانيات وسائل الإعلام التي أصبحت تقدم الحرب على المباشر فوق شاشات التلفزيون و على أمواج الإذاعات غير من نظرة الرأي العام العالمي للحرب و نتائجها. حيث أصبح مطلب السلم من حق الأفراد و ليس فقط إلتزاما فيما بين الدول (ا) كما أصبحت قواعد حفظ السلم لها طبيعة آمرة (ب) و النتيجة الثالثة هي ترتيب المسؤولية الشخصية على الأفراد في حالة خرق هذه القواعد (ج).

***العيش في سلم حق من حقوق الإنسان.**

24.القانون الدولي العام يخاطب أشخاصه (14) التي في مقدمتها الدول، فلا يتجه الإلتزام و لا الحق مباشرة إلى الفرد بل يحتاج إلى المرور عبر المكانزمات التشريعية و التنفيذية للدولة. هذه الفكرة الكلاسيكية في تغير مستمر. فمن الواضح أن الفرد يستمد حقوقه مباشرة من القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان (15). هذه الميزة دفعت جانبا من الفقه إلى إعتبار السلم من الجيل الثالث لحقوق الإنسان (16). و الواقع أن من بين الحقوق الأساسية للإنسان، الحق في الحياة و الحرية. و اعتبارا أن حالة الحرب أو أي شكل من أشكال العنف تهدد هذه الحقوق، فإن حالة السلم وحدها هي الكفيلة بتحقيق هذه الحقوق الأساسية على أحسن وجه. السلم في حقيقة الأمر ضرورة لتحسين كل الحقوق الواردة في اتفاقيتي حقوق الإنسان لعام 1966. سواء منها الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية أو الحقوق المدنية و السياسية.

25.إذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها كحق جماعي قد أتجه تدريجيا، و بعد الانتهاء من عملية تصفية الاستعمار، إلى حق جماعي و فردي داخلي يتمثل في حق العيش في ظل نظام ديمقراطي تعددي. فإن الحق في السلم كحق كوني يتعلق ببقاء الشعوب إحتل مكانته كأخذ حقوق الإنسان في الدول الديمقراطية (17).

26. و رغم أن القرار السياسي باللجوء إلى العنف و السلاح، نظرا لطبيعته، لا يمر دائما عبر كل الأجهزة المعبرة عن رأي الشعب. فإن الممارسة في مختلف الدول تتجه إلى إقناع الجماهير بإجبارية الأمر وجدواه السياسية.

27. و من جهة أخرى يفترض أن الدول

الديمقراطية لا تلجأ إلى النزاع المسلح إلا في حالة الدفاع الشرعي. لكن الدول القوية حاولت البحث عن شرعية قرار الحرب في كونه يواجه و يقاوم أعمال غير مشروعة في نظرها 18. هذه الأعمال كثيرا ما تهدد الأنظمة الديمقراطية. و هو الإدعاء الغالب في الحقبة الأخيرة.

28. و على كل حال فإن السلم شرط أساسي للتمتع بالحقوق التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه 3 و 28 و كذا المادتين 6 و 20 من إتفاقية الحقوق المدنية و السياسية لعام 1966. و يتعلق الأمر بالحق في الأمن و الحق في الحياة 19و هذا كاف للجزم بأن الحق في السلم من حقوق الإنسان.

***قواعد حفظ السلم لها طبيعة آمرة.**

29. تنص المادة 53 من إتفاقية قانون المعاهدات لعام 1969 على مايلي: ... في تطبيق هده الإتفاقية يراد بالقا (...)

الطبيعة الآمرة لبعض قواعد القانون 20 الدولي تجعلها في مرتبة أعلى، و تؤدي إلى إبطال كل ما يتعارض معها أو يخالفها من الاتفاقات التي تبرمها الدول و التي لا تتمتع أحكامها بنفس الطبيعة.

30. ولإيضاح هذه القواعد في القانون الدولي جرت العادة على إعطاء أمثلة مختلفة تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية التي عرفها القانون الدولي العرفي مثل تحريم القرصنة. و إبادة الجنس البشري، و العنصرية، و قواعد حماية حقوق الإنسان، و يلاحظ أن كل الأمثلة و الحالات تذكر الأحكام الخاصة بتحريم استعمال القوة و التهديد بذلك و أعمال العدوان بأنها في مقدمة القواعد الآمرة 21. و عليه فإن أحكام حفظ السلم و الآمن هي من بين هذه القواعد. خاصية الأمر و القطعية لنصوص و قواعد حماية السلم تعطي لها وزنا أكثر، و ذلك ما دفع إلى تصنيف الاعتداء عليها و عدم احترامها من بين الجرائم الدولية و ترتيب المسؤولية الشخصية على ذلك.

***ترتيب المسؤولية الشخصية عن خرق السلم.**

31. الجرائم في حق السلم من بين الأفعال التي تم تجريمها على المستوى الدولي، و يكون مرتكبها مذنبا على المستويين، الدولي و الداخلي، و لا يمكن التذرع بالحماية الدبلوماسية. و لا الحصانة على أساس أن القائم بهذا النوع من الجرائم كان في خدمة دولته و اقتصرت مهمته على تنفيذ أوامر السلطة العامة في الدولة. المسؤولية الشخصية على الجرائم في حق السلم أقصى درجة من التطور الذي بلغه القانون الدولي في مجال حفظ السلم و الأمن. مسؤولية الدولة المعتدية لا تنفي مسؤولية الأشخاص على الجرائم في حق السلم. ازدواج المسؤولية معمول به هنا. هذه الجرائم كانت من بين التهم التي تضمنتها محاكمات النورنبورغ و طوكيو بعد

الحرب الكونية الثانية. و قد تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم تبنيه في روما عام 1998 جريمة العدوان التي قد تقابل الجرائم ضد السلم.

32. النظام الأساسي للمحكمة الجديدة عرف ثلاث جرائم من الجرائم الأربعة الواقعة تحت ولاية هذه المحكمة لكن يبقى مشكل تعريف العدوان و بالتالي الجرائم في حق السلم عالقا.

34 . و ذلك ما دام موضوع الإختصاص بتعريف العدوان لم يحل في إطار أجهزة الأمم المتحدة. مجلس الأمن له الحق في تشخيص العدوان طبقا لنص المادة 39 من الميثاق، بينما الجمعية العامة صاحبة الاختصاصات العامة قامت بتعريف العدوان عام 1974 بموجب الإعلان رقم 331424.

"25 - أنظر قرار المحكمة لعام 1986.- ص.108."

موقف محكمة العدل الدولية في قضية النشاطات العسكرية الأمريكية في نيكاراقوا لم يحل الإشكال. حيث إعتبرت المحكمة أن تعريف العدوان لعام 1974 إشارة لمحتوى القانون الدولي العرفي. و هو يضم ما سمي آنذاك بالهجومات المسلحة الغير مباشرة التي تقوم بها "جماعة مسلحة" أو قوات غير نظامية . يضاف إلى ذلك خرق مجال الإختصاص الوطني للدولة أو إستعمال القوة ضدها بشكل يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة. و عليه فتعريف الجرائم في حق السلم مرتبط بحل هذا الإشكال.

(3.) بناء ثقافة السلم يضمن الفعالية الواقعية للنصوص التي تحكمه.

35. مرحلة الإنتقال من نصوص قانونية عقيمة، كثيرا ما نجحت المصالح السياسية للدول العظمى في إيقاف دواليب وضعها حيز النفاذ، فرضتها الحاجة الإجتماعية للسلم (أ). و يُميِّز ذلك عبر إحياء المعطيات الدينية و العقائدية التي تحث على السلم (ب) ثقافة السلم تتطلب إقصاء العنف و القوة خارج الإطار الشرعي على المستوى الوطني كذلك (ج). هذه السبل تضفي على مجهودات تحقيق السلم فعالية واقعية ناجعة.

***الحاجة الاجتماعية للسلم.**

36. الإجماع حاصل على مستوى الفكر السياسي الديمقراطي على أن السلم ضرورة اجتماعية تضمن إقامة علاقات متوازنة فيما بين أفراد المجتمع الواحد، و تطبع التعامل فيما بين المجتمعات المختلفة خاصة و أن الجميع ينعم بحالة السلم. و خلال ما يقرب من قرن من التنظيم و تطوير النصوص القانونية للقضاء على الحروب و تحريم استعمال القوة في العلاقات فيما بين الأمم و تفادي الويلات التي تتعرض لها، لم يتم التحصل على النتائج المرضية.

37. و رغم بعد نظر نظام الأمم المتحدة لتحقيق السلم و الأمن على المدى الطويل من خلال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للتقريب في مستوى المعيشة بين مختلف الشعوب، و بالتالي تفادي أسباب التوتر

و اللجوء إلى العنف، بدأ المجتمع الدولي يتدارك أن السلم في حد ذاته من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و السلم على المستوى الدولي مرتبط كل الارتباط بالسلم على المستوى الوطني. و من عناصر الارتقاء إلى هذا الأخير ضمان حقوق الإنسان الأساسية و الديمقراطية.

38. يقول أحد الكتاب أن النظام الدكتاتوري يستطيع أن يصنع الحرب حسب هواه بينما يفتقر الحكام في الأنظمة الديمقراطية إلى هذا الامتياز المرعب ، ظهور الثقافة الديمقراطية على المستوى العالمي يترجى منه بلوغ ذلك الهدف. ثقافة السلم في رأينا هي إحدى أعمدة ثقافة الديمقراطية. السلوك الديمقراطي سلوك مسالم. ينبذ العنف كيفما كان، ما عدا الدفاع الشرعي عن النفس، الذي هو من الحقوق الطبيعية، و يتخذ النقاش و الحوار و الإقناع كوسيلة للتعامل.

39. نشر ثقافة السلم في المجتمعات يمر عبر التعريف بالوسائل و الطرق السلمية لفض الخلافات. و يكون ذلك على المستوى الداخلي بإصلاح أجهزة العدل و بناء ثقة المواطنين فيها، و تنظيم و استعادة الطرق التقليدية لحل الخلافات و النزاعات عن طريق المصالحة و الحوار و غيرهما. الحلول هنا تخفف العبء عن الأجهزة الرسمية و من جهة أخرى تكون لها نجاعة أكثر، و هي سهلة التنفيذ لكونها توفيقية. و مما يقوي فعالية هذه الوسائل السلمية استناد معظمها إلى تعاليم دينية.

***البعد الديني لثقافة السلم.**

40. العامل المشترك.كل الديانات السماوية هو حثها جميعا على السلوك المسالم و إلحاحها على أنه سلوك حضاري. كما أن كل هذه الديانات لا تخلو من النصوص الحافظة للحياة و الضامنة للحرية، إبراز هذه القواعد التي تدين بها مختلف الأمم يمكن أن يشكل أساسا لإصلاح نظام الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم في العالم. كما أن التعاليم الدينية تدعو لإقامة علاقات حسنة مسالمة بين مختلف الشعوب..

41. الدين الإسلامي خاتم الأديان جامع للتعاليم الواردة في الديانات التي سبقته في مجال السلم. و هو يرادف بين السلم و المسالمة و الإسلام فالمسلم ينطق بالسلام طوال يومه مدى الحياة. "السلام عليكم" و "عليكم السلام و رحمة الله تعالى و بركاته " و الأمر كذلك في صلواتهم، و ذكرهم للرسل يتبع دائما " و عليه السلام"... الخ. و من الآيات القرآنية التي يستدل بها على أن السلم من تعاليم الإسلام و واجبات المسلم "يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة و لا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين " كما يأمر القرآن الكريم بالإستجابة إلى دعوة السلام و الأمان بقوله "و إن جنحوا للسلم فأجنح لها و توكل على الله إنه هو السميع العليم " .

42. و هكذا نخلص إلى أن تنمية ثقافة

السلم و الإخاء و الوفاق هي ممارسة لشعيرة دينية.

***ثقافة السلم تستدعي إقصاء العنف على المستوى الوطني عن طريق النصوص و الممارسة السياسية.**

43. كل ما سبق التعرض إليه من نصوص قانونية تخص العلاقات فيما بين الأمم، التي هي ملزمة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة على أساس العضوية في هذه المنظمة العالمية، أو على أساس القانون الدولي العرفي بالنسبة للدول الغير أعضاء. ذلك أن الإجماع حاصل فقها و قضاء على أن كل المبادئ المتعلقة بحفظ السلم و الأمن في العالم هي من قبيل القانون الدولي العرفي الآمر.

44. إلتزام الدول بتطبيق أحكام الميثاق يخص علاقاتها و لا يتعلق الأمر، من حيث المبدأ، بما قد يجري داخل الدولة من مشاكل أمنية و غيرها، و ذلك إرتكازا على نص المادة 2 فقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ (للأمم المتحدة) أن تتدخل في الشؤون التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. و ليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

45. هذه الفقرة تضمن عدم التدخل في الاختصاص الوطني لأية دولة و تحت أي مبرر. و ذلك حفاظا على السيادة الوطنية و احتراما لمبدأ المساواة فيما بين الدول.

46. التطورات الأخيرة سواء على مستوى مفهوم السيادة و المساواة، أو بالنسبة لتلك الأحكام في مجال الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، هذه التطورات و غيرها سمحت بالتقليص من فحوى النص السابق. كما أن مجلس الأمن كثف من تدخلاته في بعض القضايا التي هي من صميم الاختصاص الوطني، و هو ما تسمح به الجملة الأخيرة من النص المذكور. و نخص بالذكر هنا الوضع في الصومال، وضعيات أخرى أدَّتْ إلى تدخل تكتلات دولية أو دولة معينة بترخيص من المنظمة الدولية أو بدونه. و في كل الحالات كان السبب المعلن للتدخل هو حماية حقوق الإنسان و تفادي انفجار الوضع الذي قد يهدد السلم و الأمن، و حماية الأقليات الوطنية. و امتازت معظم حالات التدخل بضعف الحكومة الوطنية أو الانهيار التام للسلطة العامة.

47..في الحقيقة التزام الحفاظ على السلم له وجه داخلي وضعي. حيث أن الكثير من الدساتير تخرج قضايا إعلان الحرب و إبرام معاهدات السلم من الاختصاص الانفرادي للسلطة التنفيذية. و تكتفي دساتير أخرى بتنظيم كيفيات الرد السريع و المجدي على أعمال العدوان التي قد تتعرض لها.

48..لقد ضمنت الجزائر التزاماتها الدولية في مجال السلم دستور 1996. حيث تنص المادة 26 منه على أن "تمتنع الجزائر عن

اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها".

49..و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية. كما تضمنت المادة 28 تبني الجزائر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه.

50..و من جهة أخرى فالجزائر تعمل على بناء نظام حكم ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن كما تضمن الدولة الجزائرية عدم انتهاك حرية الإنسان. و تمنع أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة . هذه الأحكام في الدستور الجزائري حذت حذو الدولة العريقة في تطبيق الديمقراطية.

51..ما سبق يدفعنا إلى القول بأن الديمقراطية في إطار النصوص القانونية الوطنية ممارسة و سلوكا تنبذ العنف و تتبنى الطرق السلمية لتسيير النشاط العام، و تتخذ الحوار وسيلة لحل الخلافات. و في ظل منظومة دولية تؤمن بنفس المبادئ في مجال حفظ السلم و تمارسها على المستوى الوطني يصعب تصور السلوك العدائي تجاه بقية أعضاء هذه المنظومة.

52..ثقافة السلم في منظورنا هي مجموع المعارف التي يؤسس عليها الفكر الجماعي و المبادئ التي تطبعه و منه ينبع الطموح المشروع و منهج الحياة و العمل معا.

- أنظر حق الإنسان في السلم.- بيان مدير العام لليونسكو 1997.-ص.6."

53..ضمن هذه المعادلة تظهر ثقافة السلم كبقية السلوكات المشتركة على كل مستويات المجتمع دوليا و وطنيا. بالنسبة للحكام يظهر ذلك في التعامل مع القضايا الدولية أو في تسيير الشؤون الوطنية و كذا فيما يخص المتعاملين على الساحة السياسية داخل الدول، ليكون التنافس المشروع للوصول إلى السلطة بطرق شرعية تضمن التداول على السلطة في ظروف سليمة.

54. و يجب ألا يهمل دور الإعلام و الصحافة في تنوير الرأي العام و نشر مبادئ المحبة و الوفاق و حسن الجوار و ضمان المصالح المتبادلة. إطلاع الرأي العام المتشبع بثقافة السلم على حقائق الأمور يكون الدرع المتين للدفاع عن السلم.

....

* أستاذ و عميد كلية الحقوق، جامعة وهران الجزائر.
منقول بقدر من التصرف

مفهوم ثقافة السلام



١. تعريف السلام.
٢. مفهوم ثقافة السلام.
٣. فوائد نشر ثقافة السّلام.
٤. وسائل نشر ثقافة السلام.



أ. محمد مروان *

1. تعريف السلام:

يُعرَّف السلام كمصطلح ضد الحرب وبأنّه : غياب الاضطرابات وأعمال العُنف، والحروب، مثل: الإرهاب، أو النزاعات الدينية، أو الطائفية، أو المناطقية؛ وذلك لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو عرقية. كما يأتي تعريف السلام بمعنى الأمان والاستقرار والانسجام، وبناءًا على هذا التعريف فإنّ السلام يكون حالةً إيجابيّةً مرغوبةً، تسعى إليه الجماعات البشرية أو الدول، في عقد اتفاق فيما بينهم للوصول إلى حالة من الهدوء والاستقرار، فالسلام في هذا التعريف لا يعني عدم وجود الاضطرابات بكافة أشكالها، وإنما يعني السعي في الوصول إلى المظاهر الإيجابية.

2. مفهوم ثقافة السلام..

ثقافة السّلام مصطلح يعني:مجموعة الأنماط السلوكيّة الحياتيّة، والمواقف المختلفة التي تدفع الإنسان إلى احترام إخوانه من بني البشر، ورفض الإساءة إليهم والاعتداء عليهم، وممارسة العنف ضدّهم، وقبول الاختلاف بين الناس.

3. فوائد نشر ثقافةالسّلام

لنشر ثقافة السلام بين الناس فوائد عديدة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، ومنها: إحساس الناس من شتى أصقاع

المعمورة بالأمن والسكينة والطمأنينة، وعدم الخوف أو الجزع سواءً على النفس أو المال أو العرض أو الأرض، ممّا يجعل الإنسان أكثر إيجابيّة، وأكثر قدرة على البذل والعطاء والتضحية في سبيل الآخرين. التقريب بين الناس مهما اختلفوا في آرائهم ووجهات نظرهم، وجمعهم على الخير والمنفعة والعمل المشترك لما فيه مصلحة البشريّة. الحفاظ على البيئة من المَخاطر العديدة التي تهدّدها؛ إذ تُعدّ الحروب وما ينتج عنها من أبرز هذه المخاطر. استغلال الموارد المختلفة بالشكل الأمثل دون استنزافها فيما لا طائل يُرجى منه. عُمران الأرض، ومكافحة المشاكل الاقتصاديّة التي تهدّد نسبة كبيرة من السكان؛ فلو استُثمِر ما يُنفق على الحروب لمصلحة البشريّة لكان الوضع أفضل.

4. وسائل نشر ثقافة السّلام.

إنّ نشر ثقافة السّلام بين الناس يحتاج من الجميع توحيد الصفوف في مواجهة صنوف التطرّف الفكري المتعدّدة؛ مثل: إقصاء الآخر، والدعوة إلى القتل، وما إلى ذلك، ويتمّ ذلك أولاً بتربية النشء الجديد على القيم الفاضلة والعظيمة، واستغلال التعليم في ذلك، ويجب تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة، والوسائل التقنية الحديثة، وشبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعيّ التي تغلغلت في سائر نواحي الحياة المختلفة، والتي تُعدّ شديدة الصّلة بفئة الشباب؛ تلك الفئة الأكثر استهدافاً من قبل المتطرّفين، وأصحاب الأفكار المنحرفة. من جانب آخر، فإنّ على قادة الرأي والعلماء من ذوي الاختصاص دعوة الناس إلى التقارب، وتوحيد الصفوف، وزيادة التلاحم الاجتماعيّ، فكلما تقارب الناس من بعضهم أكثر امتلكوا القدرةَ على مواجهة العنف، وتعاظمت محبتهم لبعضهم البعض، وهذا كلّه سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال ثقافة السّلام. كما أنّ لنشر العلم والثقافة دور كبير في نشر ثقافة السّلام، فسيطرة مثل هذه الأمور على عقول الناس، تجعلهم أكثر جُنوحاً نحو السّلام واللاعنف، وأكثر انفتاحاً على الآخرين.

....

* باحث... ٢٦ يونيو ٢٠١٨م.

عندما قامتِ الحَربُ

د. عبدالعزيز المقالح

لم أَكُن نائمًا عندما قامتِ الحَربُ..
كانت حِجَارةُ بيتي تَئِنُّ من القَصفِ
واللَّيلُ مُرتَعِشًا
وزُجاجُ النَّوافِذِ تَلهُو شَظَايَاهُ
فَوقَ الأَسِرَّةِ,
كانت عِظَامِيَ ثابتَةً
وجبالُ المدينةِ ثابتةً..
بَيدَ أَنّي حَزينْ!

***

تَخرجُ اليَمَنُ الأُمُّ لِلطُّرُقِ المُقفِراتِ
وتَصرُخُ: يا وَيلَتَاهُ..
وتَسأَلُ أَوَّلَ خَيطٍ مِن الفَجرِ:
ماذا جَرَى؟!
كيف يَقتُلُ بَعضِيَ بَعضِي؟!
وأَسملُ عَينِيْ بكَفِّي؟!
كَيفَ, مَتى, حَوَّلَ الحِقدُ أَبنائِيَ الطِّيّبينَ
ذِئابًا؟!
وها هُوَ يَسلبُهُم شَرَفَ الآدَمِيَّةِ
يُخجلُني
ويُحَاصِرُ رُوحِي
ويَمنَعُ عَينيَ مِن أَن تَنَامْ

***

أَيُّها النَّافِرُونَ إِلى الحَربِ
أَبناءَ عائِلَتِي اليَمنِيَّةِ,
قالت لِيَ الأَرضُ:
يَكفِي!
لَقَد شَرِبَتْ وارتَوَتْ
وما عادَ في جَوفِها الرَّحبِ
مُتَّسَعٌ لِلدِّماء
أَفِيقُوا..
لا رَوَافِضَ في يَمَنِ اليَوم
لا مِن نَوَاصِبَ فيهِ
ولكنها شَهوَةُ الحُكمِ
هذي التي سَتَقُودُ البلادَ
إِلى الهاوِيَةْ!

***

أَيُّها الأَصدِقاءُ الأَجِلَّاءُ
لا تُنصِتُوا لِدُعاةِ الحُرُوبِ
وتُجَّارِها الآثِمِين
انصِتُوا لِاستِغاثاتِ أَطفَالِكُم
لِنِدَاءِ الأَرَامِلِ والأُمَّهات
فَقَد طَفَحَ الدَّمُ
واحترَقَت سُفُنُ الحُبِّ
في يَمَنِ الحُبِّ
ماتَ الضَّميرُ على أَرضِها
جَفَّ نَهرُ السَّلامْ.

حرب وما تلاها

وضاح اليمن الحريري (*)

مكتظا بصراخ الأطفال مضيت أبحث عن
مجال وعن محال
لم تترك القذيفة فسحة لدم الضحايا
نعيش او نموت
لا قطن يكفينا لنجفف الجسد الجريح من
العرق تحت انقاض البكاء
من يستبق كتابة الحرب بسيف من دخان البخور
ها نحن نعرف كم نحن نعرف
عن تفاصيل السلاح والخريطة والسواد
كم نحن ندري
أن للأرواح حزنها المجهد من طول المسافة
نحو نصرنا المشبوه
نصر الفتات في صناديق قمامة العظماء
وخلف بيوتهم الإقليمية
عندما تتساوى فضائح طاولة التفاوض في
المساء القريب
فنفرح بانكسار ان الأرض هنا صارت بعيدة
عن اقدامنا
وحشية أجنة البنادق وهي تولد لأجل
القتل باتقان و سفور
شرسة كذلك منبهات التفاهم بين حين واخر
كئيبة قصة الحب حين تقف ساذجة بين
فصول المعارك العنيفة
وبالمجان ينتهي العشاق وفي احلامهم ثغرة
خلفتها اشتباكات واقعية
وبالمجان نشرب دماء مخلوطة بالتراب
ومسفوحة على الصخور
اليوم لا نختلف مع الأشياء حول رونقها
المغطى بالرماد
اليوم نختلف مع بعضنا
ليقتل الاخر منا آخره المقابل
الحزن عاطفة او شئ ما لا فرق عند قياس
الاصابة القاتلة
قد يتشوه الوجه او تقطع الاشلاء
او ينهار المبنى او تحترق الاشجار
او يتناثر التراب فيغطي الثياب والملامح
القنبلة وحدها لا تقتل فلابد من قاتل مدرب
ولابد من وقت مناسب
هنا تقصف فتقصف فتقصف
إلى ان يتوزع الأسود بالمجان بين كل القرى
الحرب فاحشة و زنديقة تخون مريديها
قصة تملؤها احصائيات ملفتة للانتباه
الحرب أقل بكثير من ان تقضي على العدو
الذي نال منك سابقا
هي لوحة رخيصة تجري على اكفنا
بلون واحد او لونين
هي اقل من عمرنا الذي قضيناه فيها
ننتظر النهاية
متى ستكون بالنسبة لنهايتنا
أو أينا اقرب...

(*) شاعر يمني

حديقة الحواس

شعر / *مازن توفيق *

لا -وقت- للنزهة في حديقة الحواس
لا-وقت-للموت أن يتنفس شغب من تركوا ظنوهم على عتبات المقصلة،
لا-وقت-لصحراء تصهد ارثها
وفم مكتظ بنبيذ الفحولة ومزاج الرغبات،
الأرض تندس في وحشة التأويل،
ودهاء ضوء التمرد،
والرماد المسمى بكائي
يعاقر ضريح التوثر،
والسماء تبحث عن مطر حامض،
ماذا سيأتيك من نرجسية صرير النعاس؟
ضجيج الموتى،
نقائض من أحببت،
مكائد القبائل في تكنيك الخراب،
أم تفاصيل الحروب الأنيقة عند أعتاب بكارة عرشك!!
من عربات الرؤى،
وغياب الأسئلة الصاخبة،
ونشوة خروج الرصاص
من المسدس،
كانت الهزائم تقيم
حفلاً لثكنات أوجاعها،
تتقاذفه الريح وحذقات الطرائد...

(*) شاعر يمني

هي الحرب

عمر محمد إسماعيل *

هي الحرب
لا شيء غير الرماد لديها
فلا تطمئن للوجوه التي ترتديها
ولا ترمي بالقلب بين يديها
ولا ترتمي إن خذلت على ساعديها
ولاترتكن ان قهرت إليها
ولا تستجب لذويها
وان كان في صفها الف شاعر
تمرد عليها
وان باركتها جميع المنابر
ولا تحتويها
وان عمدتها فتاوى مقامر
هي الحرب
ليس لها آلهة وليس لها انبياء
وليس لها مذهب او شعائر
فكن انت بالحرب أول كافر
هي الحرب ماكرة مثل ساحر
ستأتي اليك على ظهر طائر
ستبدوا المشانق
حين تحط على كتفيها ضفائر
وتبدوا الذخائر
بقبضتها حفنة من سكاكر
ستبدوا القيود التي في يديها اساور
ويبدوا لك اللغم في صحنها
قرص خبز..فحاذر
هي الحرب ماكرة مثل ساحر
ستأتي إليك على خيل ثائر
فلا تقتربها
وإن راودتك اجتنبها
واعرض بوجهك عنها وكابر
فما كنت يا بن الحمامة عاهر
وإن حاصرتك وقدت قميصك ..ناور
فبالزهر يا يوسف الصبر
تبرى الاظافر
وان طرقت باب بيتك.. غادر
وان عبرت فوق ارضك.. هاجر
هي الحرب لا خير فيها
فإن انت راهنت يوما عليها
واملت خيرا بها كنت خاسر
هي الحرب خائنة العهد ..حاذر
سترمي بلادك في جيب تاجر
وتجعل حقل الكروم مقابر
هي الحرب اغنية الموت..حاذر
ستغرس مخلبها في الحناجر
فينموا مكان الاغاني خناجر..

هي الحرب
يا بن الاسى والتعب
هي الحرب
لا نصر فيها لغير اللهب
هي الحرب

فيها التقدم امر محال
وما من مجال بها للتراجع او للهرب

هي الحرب
دكان الموت بسوق العرب
ومن الف عام
تبيع لهم حتفهم في علب
ومن اجلها يذبحون الحمام
ومن اجلها ينفقون الذهب
هي الحرب بنت الرماد
وام اللهب
هي الحرب يا بن الشقاء والتعب
هي الحرب شر اشر فلا تنتظر
بأن يغدوا دخانها في السماء سحب
ولا تنتظر
بأن يغدوا في يدها الرمح غصن عنب
هي الحرب تنين نار
يرى كل شيء حطب
فلا ترتقب خلف نيرانها جنة
ولا تنتظر من يديها الرطب
هي الحرب
اخت الشقاء وبنت الدماء وام المنايا
هي الحرب
إن تاق اطفالنا للطعام
تجيء وبين يديها صحون الشظايا
وفي عيد ميلادهم كل عام
تدس القنابل تحت وسائدهم كهدايا
هي الحرب عمياء
لسيت تميز بين وجوه الضحايا
وليست تفرق بين الرجال
وبين الصبايا
هي الحرب
اول مؤمنة بالدموع
واول كافرة بالطرب

هي الحرب
ارث الجدود لنا من قرون
ونحن كما شاء آبائنا ان نكون
شعوب تسير بلا بوصلة
وتسعى إلى موتها هرولة
ونحن العرب
ولدنا وفي فمنا قنبلة
ولدنا وفي يدنا مقصلة
وسكينة نصلها من ذهب
وكنا صغار نحب الشغب
وكنا طوال سنين الطفولة
نقلد فرساننا في القبيلة
فنؤمن ان السلاح رجولة
وان اصطياد الحمام بطولة
وكنا نظن بان قنابل آبائنا في رفوف الخشب
وتلك الرصاص التى أورثونا
.. لعب..
كبرنا وادخلنا اهلنا المدرسة
وفيها تعلمنا كل دروس الغباء والخرافات والهلوسة
وكان المعلم في حصة الهندسة
يعلمنا كيف نبني السجون
وكان معلمنا في الفنون
يعلمنا من فنون القتال
اقتحام الحصون

وضرب الرقاب
وبقر البطون
وكنا نردد من خلفه بإجتهاد
نشيد الرماد
((خندقي قبري
وقبري خندقي))
((وحيا..وحيا بداعي الجهاد))

كبرنا كبرنا
وصرنا شباب وخلف الظهور رمينا الكتاب
وكان معلمنا في الحساب
يقص علينا خلال الدروس
تفاصيل حرب البسوس
وغزوة بدر وذات الصواري
وذكرى انهيار بلاد المجوس ونحن جلوس
نحدق في وجهه في عجب
عشقنا بطولاتهم في الكتب
فيا للغباء
وكنا نلقن في حصة الكمياء
وفي حصة الجبر والفيزياء
نشيد اللهب
نشيد جميع شعوب العرب
من القدس حتى حواري حلب
وكان معلمنا في الادب
يعلمنا فن سجع الخطب
كبرنا وصرنا تلاميذ حرب
كما شاء استاذنا ..واحب
فخضنا ميادينها عن كثب
ويا للجنون
مشينا اليها برمش العيون
وكنا كما شاء اجدادنا ان نكون
دعاة هلاك واهل منون
وقادة حرب بغير رتب
نحج إلى نارها مؤمنون
ونعبد في حبها الف رب
واعددنا من اجلها ما استطعنا
من كرهنا والغضب
كرهنا الجميع
وماذا عسانا نقول
كرهنا الجميع
وشرعنا احقادنا بالرسول
كرهنا الجميع
يهودا هنودا نصارى مغول
واعددنا لهم
من رباط الخيول وقرع الطبول
وسجع الخطب

دخلنا الحروب
كما شاء خالقنا في السماء.. وكتب
فمزقنا اكباد بعض وما من سبب
سوى اننا من بلاد العرب
فيا للجنون
ونحن كما فعل الأولون
سننقل ثاراتنا للبنون
ونورثهم نارنا والحطب
وحين نموت
وهم يكبرون..
على يدهم يستمر اللهب
على يدهم يستمر اللهب.

(*) شاعر وصحفي يمني

أفعوانٌ أعزب

أ، عمرو الارياني *

يتمشى في أزقتي
ويصافحني كل صباح

الناسك المشدوه
المتشدد الطائش
المتفرد بعقله
المزاجي
المتمرد على الآناتين الجلديتين
و ينفعل باصقًا على الوقت

كتب قبل أن يقرر المهادنة ويصغر :
تنازلت عن بعض طقوسي
كي تنام
ولن أسمحَ
بأي تسلل منك أيها المالك كما تعتقد

ولأني لا أشرب
أكتب بدفقٍ خاص

أفعوان أعزب
موجود دوني في اللغط
في عدم الخلط في عيون المهتاجات

يبدو أكبر وأكثر مما أتوقع
كلما أفرغت انتباهي
كلما تنازلت عن هيمنتي عليه ونسيته

هذه أحواله
يتذكرني عندما لا أتذكره
له خيالاته يلدغ بها
له تذاكره يسافر
له حزنه المستوحش الصامت
ورقصته الماجنة

تربكه ورقة نقدية فئة خمسين ريال
تخرج مبخرةً
من حقيبة إمرأة فاكهة
ويسعد بإعادة الفكة لها

تنتابه رعشة الصوفي وجذبته
بتماس أصابعه بأصابعها
وحده بي يفضحني
يحترم احمراري
يصير حمارًا
يعتذر ويغيبُ
كثورة برتقاليةٍ
لخصوبة قادمة

أفعوانٌ
لا يُعلن ولا يلعن
يعطس فراغًا متى أصابته الحموضة
فيصير شاعرًا وإرهابيًا

ومأمور ضرائب
وصحن سلطة بالماينيز
وسي دي

أفعوان شرقي لا غربي
مهما ارتدته الماركات العالميةُ
من القطن
حتى طريق الحرير من اندرويلات
هو ينحني
لمشهد قبلي في عيد الأضحى

ويعشق الهوبنة * ومدلل :
(يا عمرو
عُمرَك كن جـِي ليـليـَةْ
ودِّيْ جَرَملـَكْ معك
والْحَقْ الكرديةْ)*
هو المتخلف عني والمتقدم معي
والقديم فيَّ
لا يوقد بل يوقد عالمًا هلاميًا
محتشدًا له أسبابهُ
ولو لم أمسسه

هو دائم الاحتجاج :
على كـِيف ؟! بانِحَصِّلْ وِيْلَّا بَسْ سُهَاااان؟

(*) شاعر يمني

هامش :

الهوبنة : دندنات من التراث كانت عمتي فاطمة تحسن غنائها .

الجرمل : السلاح الآلي ألماني الصنع . الكردية : بندقية كندية .

قصة قصيرة

"فقرُ وطني"

مازن رفعت *

أيها الشعب العظيم ، أيها الشعب الصنديد، أيها الشعب الصمود الصابر ، هنيئاً لكم هذا العيد الوطني ، عيد الاستقلال ، الذي تحرر فيه شعبنا من الاستعمار الغاشم الحقير ، ضحى فيه خيرة ابناء هذه الأرض بدمائهم الزكية الطاهرة من أجل أن ينال هذا الشعب العظيم ، حريته ويستعيد كرامته ، كإنسانٍ حرٍ يواصل مسيرة الحرية في بناء هذا الوطن والدفع بعجلة تنميته نحو الآفاق . وبمناسبة هذه الذكرى الثمينة والغالية علينا جميعاً ، فقد تقرر إقامة حفلٍ ضخم لهذه المناسبة تليق بتضحيات شعبنا، والذي سيشرفه الرئيس بحضوره برفقة اعضاء الحكومة وعددٍ من المسؤولين .

***

بجسدٍ واهنٍ هزيل ، وبطنٍ تورمت بسبعة أشهر ، جاءت تلهث ، ترفع برقعها لتكشف عن وجه شاحبٍ غطته قطرات العرق ، إلا أن مواطن الجمال فيه أبت أن تندثر في خضم هذا الشحوب والاعياء ، نظر إليها مصمم الرقص وسألها متعجباً : ما الذي أتى بكِ ؟!

أجابت في اعياء : إنه العيد الوطني وقد جئت لأشارك!

_ لكنك حامل !

_ في شهري السابع ، كما أن بطني ليست كبيرة ولن تؤثر على شكلي !

_ لكنها ستؤثر على أداءكِ في المسرح!

_ اطمأن من هذه الناحية ، استطيع التحرك برشاقة في ارجاء المسرح دون صعوبة !

_ هذا خطر عليكِ وعلى جنينك !

_ أنا أدرى بجسدي وبجنيني !

_ لا يمكنني أن أجازف بك وبجنينك! انتظري حتى تلدي ، وأعدك بأنك ستكونين الراقصة الرئيسية في الحفل الوطني القادم!

تقول هي بغصة والدموع تتكور في مقلتيها : أنتظر سنة كاملة ؟! كيف سأصرف على هذا الجنين ؟! إن لم أشارك فسيموت الجنين جوعاً وأنت تعلم حالي وأنني بالكاد أصرف على ولدين !

_ وإن تركتكِ ترقصين فقد تخسرين جنينك !

_ سيكون قدره وهذا كفيل بتخفيف العبء عليّ وبدل أن أنفق على ثلاثة سأنفق على أثنين !

_لكنك نسيتِ شيئاً !

_ ما هو ؟

_ أنتِ تجازفين بحياتك أيضاً ! وبهذا

تخسرين كل شيء وتتركين خلفكِ أيتاماً !
_ لديهم أب يرعاهم ! كما أن السعي في سبيل لقمة العيش صار مجازفة !
_ ألا يكفي أن زوجك سيشارك في الحفل !
_ أجره سيكفي الولدين فقط أما أجري لمن هو مختبىء في احشائي !
_ لا بد أن اسأل زوجك قبل أن أوافق !
_ لك هذا !

ينادي مصمم الرقص على زوجها الذي يشارك في تدريبات الرقص ، يقترب زوجها ، يسأله المصمم : زوجتك تريد أن تشارك في الحفل فما قولك ؟

الزوج : أنا موافق !
_ ألا تخشى على صحتها ؟!
_ أنا أدرى بصحتي !
_ لم اسألكِ أنتِ ، أريده هو من يجيب !
_أيها المدرب نحن لا نرقص إلا مرة في سنة لأن هذه البلد لا تعرف الاحتفال إلا بالأعياد الوطنية وبقية الأيام نقضيها بالرقص على جوعنا وأوجاعنا !

يقول المصمم بعد هنيهة : أفهم ما تقولون لكني ..
_ إن كنت في شكٍ من قدرتي جربني !
يصمت المصمم برهة ثم يجيب : هذا الميدان وهذا الفرس !
تدخل في حماس ، وترقص ببراعة اقنعت المصمم وأطفأت نار القلق في قلبه .

***

وفي يوم الحفل ، جلس الرئيس في مقدمة المسرح وتوزع اعضاء حكومته عن يمينه وشماله ، ومن خلفه عددٌ مهول من المسؤولين ، وملأ الصحفيون والحاشية ما تبقى من المقاعد . وبعد تدافع عدد من المسؤولين لإلقاء خطباً طويلة نام في وسطها بعض الحضور ، وتباري بعض الشعراء في مدح الرئيس والوطن والشهداء ، جاء الإعلان عن الحفل الفني ، أنسلت إلى المسرح برفقة زوجها وبقية الراقصين ، يرقصون على أنغام أوبريت وطني ، ثم قدمت هي في وسطها رقصة انفرادية ، أذهلت الحضور بمهارة حركاتها ورشاقة ميلانها ، هجمت عليها الآلام فجأة محاولة أن تبطل رقصتها، فاستعانت بخبرتها الطويلة كي تحتال على آلامها وتستمر في رقصتها ، فخذلها رحمها ، ونزف بشدة ، استمرت هي في الالتفاف والدوران والميلان وسط دماءها التي غطت المسرح ، حتى سقطت منهيةً الرقصة ، نهض الرئيس واعضاء حكومته والمسئولين والصحفيين والحاشية يصفقون بحرارة لهذا العرض الفني وللدماء التي سالت ظناً منهم أنها جزءً من العرض .

***

في المستشفى اخبروا الزوج أن الجنين نجى لكن زوجته قد فارقت الحياة ، واثناء قبض الأجر أعطوه أجره كاملاً بينما أجر زوجته كان منقوصاً ، وعندما اعترض أخبروه أنهم خصموا أجر عامل النظافة الذي قام بتنظيف أرضية المسرح من دم زوجته .

(*) قاص يمني

قراءة في ديوان (كم الطعنة الآن) للشاعر / كريم سالم الحنكي (١)

بقلم: د/عباس حسن صالح (٢) *

هـذه دراسـة متواضعـة أو لنقـل قـراءة متواضعـة في ديـوان (كـم الطعنـة الآن)، للشـاعر المبـدع كريـم سـالم الحنـكي ؛ وحينـما نقـول مبـدع فإننـا نقصـد ذلـك بـكل مـا تحويه الكلمـة مـن معنـى ؛ فكريـم الحنـكي أقـل مـا يمكـن أن يُقـال عنـه إنـه شـاعرٌ يمتلـك نـواصي القصيـد، ويتـصرف في تشـكيل صورهـا وتركيـب معانيهـا بحرفيـة وتقنيـة عاليـة دونمـا تكلـف، شـاعر ينحـت مـن جسـد الكلـمات مشـاعلا مـن الطمـوح والأمـل وحـب الحيـاة في وجـه الظـلام واليـأس والمـوت ؛ في نصـوص شـعرية تجعـل المتلقـي مشـدوها لبراعتهـا؛ فيعيـد قـراءة النـص مـرات ومـرات ؛ فـلا يشـبع مـن جمالـه ولا يمـلُّ مـن تكـراره.

ولا أُخفـي القـارئ الكريـم سرَّاً أن ذلـك مـا قادنـا جـبرا، لا تكرمـا أن نقـدم لـه هـذه الدراسـة التـي اقتصرنـا فيهـا عـلى اللغـة الشـعرية؛ ووفقـا لذلـك فـإن الدراسـة سـتنحصر في قسـمين: الأول منهـما سـنخصصه للمعجـم الشـعري، بينـما سـنخصص القسـم الثـاني للجانـب الأسـلوبي، وأعنـي الأسـاليب الشـعرية.

أولاً: الديوان

اختـار الشـاعر (كـم الطعنـة الآن)(3) عنوانـا لديوانـه الصـادر عـن وزارة الثقافـة ـــ الجمهوريـة اليمنيـة، عـام 1995م، وجـاء في (71) صفحـة مـن الحجـم المتوسـط، واشـتمل عـلى (25) نصـا شـعريا ذيَّلهـا الشـاعر بزمـان تلـك النصـوص ومكانهـا ؛ فوجدنـا أنـه قـد نظـم (11) نصـا في مدينـة عـدن، و(6) نصـوص في مدينـة صنعـاء، بينـما تـرك (8) نصـوص مبهمـة لم يحـدد زمانهـا ومكانهـا.

ومـن خـلال ذلـك يمكننـا القـول إن قصائـد الديـوان قـد نُظمـتْ بـين الأعـوام 1987م ـــ 1992م. وهـذا الحـصر والتحديـد يُعـين الناقـد إلى حـدٍّ مـا مـن الوقـوف عـلى بعـض السـمات الأسـلوبية وبيـان دلالتهـا.

ومـن هنـا فقـد وجهنـا الجـزء الأول مـن القـراءة للمعجـم الشـعري، فدرسـنا (20) نصـا شـعريا مـن نصـوص الديـوان وتجاوزنـا (5) نصـوص هـي: ((عـمَّان، نـادي البحـارة، حصـن امبلـد، عفـة وارتيـاب)).

والديـوان يسـتحق أن يحظـى بدراسـة أكـثر شـمولا مـن هـذه القـراءة التـي أقتصرنـا فيهـا عـلى المعجـم، والأسـاليب الشـعرية، وفقـا للمسـاحة المتاحـة لنـا في هـذا العـدد.

ثانياً: المعجم الشعري

بما أن الدراسة المعجمية تتجه غالبا إلى الكلمة المفردة، فلا بد لنا من الإشارة إلى قول يوري لوتمان الذي يرى أن ((... الكلمة في الشعر هي في الأصل كلمة تنتمي إلى اللغة، وهي وحدة في مَتَنٍ يُمكن أن نجدها في القاموس ... ولكنها في الشعر أكبر قيمة من تلك التي في نصوص اللغة العامة، وليس صعباً أن نلاحظ أنه كلما كان النص أكثر أناقة وصقلا، كانت الكلمة أكثر قيمة، وكانت دلالتها أرحب وأوسع))(4).

وإضافة إلى ما ذكر (يوري لوتمان) وبالانتقال من العام إلى الخاص، فإننا نؤكد أن للكلمة قيمة أكبر في المعجم الشعري، لآنه في الغالب يكون محصوراً في كلمات معينة ــ يكررها المبدع بوعي أو بغير وعي ــ فيجد من خلالها الناقد، والقارئ الحصيف مفاتيح النص الشعري؛ فالمعجم الشعري يتحدد من خلال مجموعة الألفاظ التي تبرز لدى شاعر معين أو مجموعة من الشعراء حتى تغدو ملمحاً أسلوبياً يتصف به نتاجهم الشعري.

وذلك ما تجلَّى لنا في ديوان (كم الطعنة الآن) الذي جسد معجمه الشعري صراعا بين عدد من الثنائيات الضدية كثنائية الليل والنهار، والموت والحياة، وانكفاء الروح وتوهجها وطموحها لتحقيق أحلامها، فمثلت هذه الثنائيات الضدية سمة بارزة للمعجم الشعري؛ وفقا للآتي:

ثنائية الليل والنهار: تكرر ذكر الليل ومرادفاته في (36) موضعا من الديوان()، ويقابله ذكر النهار ومرادفاته في (9) مواضع فقط(5)، أي بنسبة (1/4) من التكرار.

ويلي تلك الثنائية، ثنائية الموت والحياة، حيث تكرر ذكر الموت ومرادفاته في (26) موضعا من الديوان(6)، ويقابله ذكر الحياة في (4) مواضع فقط(7)، أي بنسبة أقل من (1/4).

ويبدو جليا من هذه الثنائيات التكرار الطاغي للفظ (الليل) بما يحمله من دلالة الظلام والوحشة، وغلبة حضوره على لفظ (النهار) بما فيه من دلالة النور والحركة والبهجة، وكذلك هيمنة لفظ (الموت) بوصفه أقسى تجربة يعانيها الإنسان، مقارنة بلفظ (الحياة) وما يحمله من الدلالة.

ووفقا لذلك يمكننا القول بسوداوية تلك المرحلة من حياة الشاعر؛ فقد وَشَتْ الثنائيات الضدية التي وظفها الشاعر ــ بوعي منه أو بغير وعي ــ بحقيقة نظرته للحياة خلال تلك السنوات الست(8).

ومع ذلك فإن الشاعر قد حاول كسر غلبة هذا الانزياح السلبي (السوداوي) من خلال ثنائية الروح والحلم، ويتجلى ذلك في التكرار الأسلوبي للفظتي (الروح والحلم)؛ فقد ذكر الشاعر لفظ (الروح) صراحة في (18) موضعا من الديوان، ويوازي ذلك حضور لفظ (الحلم) الذي جاء في (18) موضعا من الديوان أيضاً، ونحن نرى أن تكرار لفظتي (الروح والحلم) وفقا لما يحملانه من دلالة؛ فإنهما يمثلان طموح

الشاعر وإصراره على تحقيق أحلامه مهما كانت الظروف قاهرة، كما يُبينه قوله(9):

هُوَ البَرْقُ يَأتي
فتشتعِلُ الرُّوح تحمَرُّ جمرتُها
وتضيءُ الحياة بوجه المدى

ومثل ذلك قوله(10):

نجمةٌ من يدي
سقطتْ سهوةً فارتختْ جمرةُ الروح
وانهار بي بلدي
كلُّ موتٍ بلدْ
والرُّوحُ ذاكِرةٌ بلا جَسَدْ

ثالثاً: الأسلوب

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على الأساليب الشعرية في ديوان (كم الطعنة الآن) من خلال أسلوب التقديم والتأخير وأسلوب الحذف، والتكرار اللفظي والصوتي وأثرهما في تشكيل الموسيقا؛ فضلا عن أثرهما في تشكيل الصورة الشعرية؛ وإن كُنَّا نرى أن الصورة الشعرية، والموسيقا تستحقان دراسة مستقلة.

أسلوب التقديم والتأخير

تعتمد الجملة العربية في تركيبها على عناصر معينة، لكل منها رتبة خاصة، فتُبنى وفقا لنسق معين في ترتيب مكوناتها، وإذا خالف التركيب اللغوي هذا الترتيب عُدَّ ذلك خروجا على الأصل، لذلك ينبغي أن يُحقق هذا الخروج ــ من تقديم وتأخير وحذف ــ معنًى من معاني الكلام ودلالاته، وإن لم يحقق ذلك، فإنه يُعدُّ من باب الغموض والتعقيد الذي يُفقد النص جماله وقيمته الفنية والبلاغية.

وأشار الإمام عبد القاهر الجرجاني إلى جمالية التقديم والتأخير في قوله: ((... هو بابٌ كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزال يفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفْضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مَسْمَعُهُ، ويَلْطُف لديك موقَعُهُ، ثم تنظرُ فتجد سَببَ أنْ راقكَ ولطُف عندك، أنْ قُدِّم فيه شيء وحُوِّل اللفظُ من مكان إلى مكان))(11).

والتقديم والتأخير سمة يتميز بها شعرنا العربي قديمه وحديثه، وليس شاعرنا عن ذلك ببعيد، ففي كل قصيدة من ديوانه تلقاك براعته ويدهشك أسلوبه في تشكيل الصورة الشعرية اعتمادا على هذه السمة الأسلوبية، ومن ذلك ما نجد في قصيدة (صديقي الذي لا يُشابه)(12) حيث قول(13):

وَمَا كُنْتُ أُدرِكُ أنَّ حَمِيميةَ اللحْظَاتِ سَتَغتَالُها
الطَّلْقَةُ الآتِيهْ(14)
والكَآبَهْ

والأصل في الجملة أن يقول:

ستغتالُ الطلقةُ الآتيةُ اللحظاتَ الحميميةَ.

وهذا أسلوب إخباري مباشر لا يثير النفس، فهو أقرب إلى النثر منه إلى الشعر، لا تقديم ولا تأخير فيه يلفت الانتباه ويُعْمِلُ الفِكر، وإن كان التجسيد الاستعاري

قـد أكسـبه مسـحة مـن جـمال.

بينـما نلمـس في الجملـة الأصليـة جماليـة التركيـب اللفظـي؛ الـذي مـا كان لـه أن يظهـر لـولا براعـة التقديـم والتأخير مـن خـلال الآتي:

أولاً: قـدَّم الشـاعر المفعـول بـه وصفتـه (حميميـة اللحظـات) أو (اللحظات الحميمية) عـلى الفعـل والفاعـل (سـتغتال / الطلقـة) وفي ذلـك دلالـة بلاغيـة، فقـد أراد الشاعر أن يُبـيِّن فداحـة الخطـب الـذي ألمَّ بـه في فُقْـدِ أخيـه الـذي قُتلـت معـه كل لحظـة حميميـة؛ فـلا يمكـن لأحـد أن يُعوِّضـه فُقْـدِ أخيـه؛ ولا عـن تلـك اللحظـات؛ لذلـك لم يلتفـت إلى الفعـل والفاعـل وقـدم أثـر جرمهـما العظيـم، والألم الـذي تركـه في نفسـه.

ثانيـاً: تمكَّـن الشـاعر مـن خـلال هـذا الأسـلوب كـسر أفـق التوقـع والانتظـار عنـد المتلقـي، فحقـق عنـصر المفاجـأة، وذلـك مـا يجعـل أثـر الانفعـال الناتـج عـن تلـك الخيبـة باقيـا وعالقـا في الذهــن، فقولــه: (حَميميـةَ اللحْظَـاتِ) بمـا فيهـا مـن رقـة وجـمال يوحـي بـأن مـا سـيليها سـيكون أكـثر رقـة وجـمالا، ولكـن الشـاعر يكـسر أفـق الانتظـار عنـد القـارئ ويصدمـه بقولـه: (سَـتَغتَالُها) وتلـك مـن مزايـا أسـلوب التقديـم والتأخـير في اللغـة.

ثالثـاً: أسـهمتْ الصـورة الاسـتعارية التجسـيدية في قولـه: (وَمَـا كُنْـتُ أُدرِكُ أنَّ حَميميـةَ اللحْظَـاتِ سَـتَغتَالُها الطَّلْقَـةُ الآتِيـهْ) في ثـراء الصـورة الشـعرية، حيـث اسـتعار لفـظ (الاغتيـال) بمـا يحملـه مـن دلالـة لـ(اللحظـات) فمنحهـا الحيـاة التـي سـلبتها إياهـا الرصاصـة غـدرا؛ فجـاءت الصـورة موغلـة في تصويـر الألم.

رابعـاً: ذكرنـا فيـما تقـدم أننـا أمـام شـاعرٍ يمتلـك نـواصي اللغـة مثلـما يمتلـك نـواصي القصيـد، ففـي قولـه:

أن حميميـة اللحظـات سـتغتالها الطلقـة الآتيـهْ.

لقـد كان يمكنـه القـول (سـتقتالها) ــ بالقـاف ــ بـدلا عـن (سـتغتالها) ــ بالغـين ــ وهـي تفـي بالمعنـى لغـة ودلالـة(15)، ولكنـه آثَـرَ اسـتخدام (سـتغتالها) لأنـه يـدرك الفـرق الدقيـق بـين اللفظتـين، فالاغتيـال لا يكـون إلا خفيـة وغـدرا أي أن يُخـدع ويُؤخـذ فيُقتـل في موضـع لا يـراه فيـه أحـد(16)، بينـما لفـظ (القتـل) لا يحمـل مثـل هـذه الدلالـة. لذلـك يُمكننـا القـول: أن الشـاعر قـد كان موفقـا في اسـتخدام الجملـة الفعليـة (سـتغتالها) التـي جـاءت متمكنـة في موضعهـا ومناسـبة لما يريـد التعبـير عنـه.

وفي جانـب آخـر مـن أسـلوب التقديـم والتأخـير وقريـب مـما تقـدم قولـه في قصيـدة (القـارب)(17):

والقَـارِبُ المَهـزُولُ كَلَّ(18) مـن العَواصِـفِ والنِّـزاعِ.

مـع أن مراعـاة التركيـب النحـوي للجملـة كان يُحتِّـم عليـه أن يقـول:

كَلَّ القَارِبُ المَهزُولُ من العَواصِفِ والنِّزاعِ.

ويـرى علـماء البلاغـة(19) أن تقديـم المسـند إليـه في الجملـة التـي مسـندها فعـل يصلـح لأمريـن:

الأول: تقوية الحكم وتقريره وتوكيده.

والثـاني: الاختصـاص؛ أي اختصـاص المسـند إليـه بالحكـم؛ فقولـه: (القـاربُ المهـزولُ) قـدم فيـه المسـند إليـه عـلى المسـند الجملـة الفعلية (كَلّ)؛ فأفـاد تقويـة الخبـر.

وبتقديـم المسـند إليـه وتأخـير الفعـل تحولـت الجملـة مـن جملـة فعلية إلـى جملة اسـمية، فتحـول الفاعـل إلى مبتـدأ والجملـة الفعليـة (كَلّ) إلى جـزء مـن جملـة خبريـة لإتمـام معنـى المبتـدأ، لقـد أراد الشـاعر أن يزيـد في تأكيـد حكـم المسـند إلى المسـند إليـه ويقـرره في الأذهـان، فدفـع بالمسـند إليـه (القـارب المهـزول) وأخَّـرَ خـبره كي يسـتعد الذهـن لاسـتقبال الخـبر بعـد أن عـرف المُخـبر عنـه.

وإضافـة إلى مـا تقـدم فقـد كان للصـورة الاسـتعارية التشـخيصية إثـر كبـير في النهـوض بالمعنـى في قولـه: (والقَـارِبُ المَهـزُولُ كَلَّ مـن العَواصِـفِ والنِّـزاعِ)، حيـث اسـتعار لفظتـي (المهـزول/ كَلَّ) للقـارب فنقلـه بذلـك مـن صورتـه الجماديـة، وبعـث فيـه الحيـاة فـإذا بـه كائـن حـي ولكنـه (مهـزول) يشـعر بالإنهـاك والتعـب (كَلَّ) لأبسـط جهـد يقـوم بـه.

وختامـا وتجنبـا للإطالـة فإننـا سـنكتفي بمـا قدمنـا، مـع أنـك لـن تجـد قصيـدة في الديـوان تخلـو مـن أسـلوب التقديـم والتأخير، وقـد كان الشـاعر موفقـا في توظيفـه فنيـا في كثـير مـن النصـوص.

أسلوب الحذف

الحـذف مـن الأسـاليب البلاغيـة التـي تهدف إلى الإيجـاز مـن خـلال إسـقاط بعـض مكونـات النظـام اللغـوي مـن الصياغـة؛ لوجـود قرينـة في سـياق الـكلام تشـير إلى العنـصر المحـذوف في الجملـة مـن غـير إخـلال بالمعنـى. ولمَّـا كانـت البلاغـة العربيـة تهـدف إلى الإيجـاز وتهتـم بـه؛ فـإن المبـدع المتمكـن يلجـأ إلى الحـذف في بنـاء جُمَلِـهِ وتراكيبـه ليُوصـل إبداعـه في أقـصر صـورة مـن اللفـظ، فَيَشُـدَّ انتبـاه المتلقـي، ويثـير حسَّـه، حتـى يفهـم بالقرينـة، فيسـهل عليـه إتمـام المعنـى، واسـتحضار الـدوال الغائبة التـي طواهـا التعبـير.

ومـما يـدلُّ عـلى بلاغـة الحـذف قـول الإمـام الجرجـاني عنـه: ((... هـو بَـابٌ دقيـقُ المَسْـلكِ، لطِيْـفُ المَأْخـذِ، عَجيـبُ الأمـرِ، شَـبيهٌ بِالسِّـحْرِ، فَإنَّـكَ تَـرى بـهِ تَـركَ الذِّكْـرِ، أفْصـحَ مـن الذِّكـرِ، والصَّمْـتَ عـن الإفـادة أَزْيـدَ للإفـادة، وتجُـدك أنْطـقَ مـا تكـون إذا لمْ تَنْطِـقْ، وأتـمَّ مـا تكـون بَيانـاً إذا لمْ تُـبِنْ))(20).

والحـذف في ديـوان شـاعرنا ينقسـم إلى قسـمين: قسـم، تُشـير إليـه الدلالـة التركيبيـة للجملـة العربيـة؛ والآخـر، تركـه لخيـال القـارئ ليُتمِّمـه، ومـا يحسـب لشـاعرنا في هـذا البـاب أن مواضـع الحـذف لا تخلـو مـن وجـود القرائـن التـي تـدل عليهـا في القسـمين.

ومـن القسـم الأول الـذي قرينتـه دلالـة تركيـب الجملـة مـا نجـد في قصيـدة (ظـلال) في قولـه(21):

هلْ كُلَّهُم ذهبوا
هلْ كُلَّهُم حملوا أشياءهم، حملوا
أسـماءهم، حملـوا الصُّبْـحَ الـذي هيأتـه

الرِّيـحُ وارْتَجلـوا في الليـلِ مقصلـةً
ولـو أننـا قرأنـا هـذا الجـزء مـن النـص بهـذه الطريقة:

هلْ كُلَّهُم ذهبوا؟
هلْ كُلَّهُم حملوا أشياءهم؟
هلْ كُلَّهُم حملوا أسماءهم؟
هـلْ كُلَّهُـم حملـوا الصُّبْـحَ الـذي هيأتـه الرِّيـحُ؟

فإننـا سنشـعر بأهميـة الحـذف الـذي لجـأ إليـه الشـاعر لقصـد الإيجـاز وإثـارة ذهـن المتلقـي، ذلـك أن أصـل العبـارة في النـص ينبغـي لهـا أن تكـون عـلى هـذا النحـو:

هلْ كُلَّهُم ذهبوا؟
هـلْ كُلَّهُـم حملـوا أشـياءهم وارْتَجلـوا في الليـلِ مقصلـةً؟
هـلْ كُلَّهُـم حملـوا أسـماءهم وارْتَجلـوا في الليـلِ مقصلـةً؟
هـلْ كُلَّهُـم حملـوا الصُّبْـحَ الـذي هيأتـه الرِّيـحُ وارْتَجلـوا في الليـلِ مقصلـةً؟

ونلاحــظ هنــا كيــف اســتطاع الشــاعر أن يَشـحذَ انتبـاه المتلقـي لما حُـذف مـن الـكلام؛ ويوصـل العبـارة في أجمـل تشـكيل بلاغـي وأوجـز صـورة لفظيـة، ومـا كان لـه أن يُحقـق ذلـك لـولا ميـزة أسـلوب الحـذف الـذي وظَّفـه توظيفـا مناسـبا في هـذا النـص.

ومـن أسـلوب الحـذف في هـذا النـص أيضاً مـا نجـد في قولـه:

ظلّاً أُحَاوِرُهُ
ظلّاً أُحَاوِلُهُ
لكنَّني تَعِبُ

حيـث نصـب (ظـلاً) في الموضعـين مـع أن حقهـا الرفـع عـلى الابتـداء (ظـلٌّ) وذلـك مـا يُسـميه النحـاة (الاشـتغال)، ووفقـا لرأيهـم فالاسـم (ظـلاً) منصـوب بفعـل محـذوف ــ تـدل عليـه الجملـة الفعليـة ــ وتقديـره هنـا (حـاورت، حاولـت) والجملـة الفعليـة بعـده تفسـيرية لا محـل لهـا مـن الإعـراب.

ومـع أن هـذا يوافـق مـا ذهـب إليـه النحـاة؛ إلا إننـي أرى خـلاف ذلـك فالأسـلوب البلاغـي الـذي يوحـي بـه النـص يجعلنـا نذهـب إلى أن الشـاعر قـد نصـب (ظـلاً) هنـا عـلى الاسـتثناء والتقديـر فيـه قولنـا:

لمْ أَجِدُ إلّا ظلّاً أُحَاوِرُهُ
لمْ يبقَ إلّا ظلّاً أُحَاوِلُهُ

فالاسـتثناء هنـا ملغـي و (إلا) أداة حـصر و (ظـلاً) مفعـول بـه منصـوب للفعلـين (أَجِـدُ / يَبـقَ) وهـو أبلـغ في الدلالـة، كـما إنـه يوافـق التركيـب النحـوي، ويوافـق القرينـة التـي ذكرهـا الشـاعر في بدايـة النـص في قولـه:

لمْ يَبْقَ منهم سوى ظلٍّ أُحَاوِلُهُ.

ومـا يؤيـد قولنـا إنـه أبلـغ في الدلالـة أن الشـاعر يريـد أن يقـول: مـع أن هـؤلاء الشـهداء قـد ذهبـوا إلا أن وميـض صورهـم مـا يـزال عالقـا في ذهنـه ووجدانـه فهـو يحـاوره، ويُحـاول في أثنـاء ذلـك أن يُثبِّـتُ صورهـم في ذاكرتـه مـن خـلال مـا بقـي ماثـلا لـه مـن ظلالهـم أي صُوَرِهـم(22).

ومـن القسـم الثـاني الـذي تركـه الشـاعر لخيـال المتلقـي قولـه:

يقـول: المسـافة بـين الرصاصـة والقلـب

متسـع

للحديث قليلا عن الفن، أو

لقصيدة شعر مغايرة

إلى أن يقول:

لتَفْسِيرِ غُصنٍ يُنَقِّرُ نَافذةً أولَ الفَجْرِ

أو ...

ويُعدُّ لها مَا اسْتَطاعَ من المَوتِ

والقامة العاليةْ

والمهابةْ

والتقديـر لِـمَا حُـذفَ بعـد (أو) فيـما تقـدم يسـتقيم مـع قولنـا:

لتفسير غُصنٍ يُنَقِّرُ نافذةَ أولَ الفجر

أو لمُتَّسعٍ للرصاصة في صدره

ويُعدُّ لها ما استطاع من الموت

والقامة العاليةْ

والمهابةْ

وذلـك يوافـق معنـى البيـت الـذي يليـه، كـما أنـه يوافـق التكـرار الـذي يلـح عليـه الشـاعر مـن ذكـر الرصاصـة والصـدر أو القلـب كـما هـو واضـح في أكـثر مـن موضـع في النـص.

ومثل ذلك قوله:

تُحاصِرهُ الحادثات

فَيهْمِــسُ بِي إنَّهــا الأرْضُ خَانقــةٌ والحَيَــاةُ مُناوِئــةٌ

فَتَبرقُ في مُقْلتِيهِ الرُؤى ويُقبلُني ...

غيرَ مَا أنَّني كُنتُ مُلتَبِساً بالغمُوضِ

وَمَــا كُنْــتُ أُدرِكُ أنَّ حَمِيميــةَ اللحْظَـاتِ سَــتَغتَالُها

الطَّلَقةُ الآتِيهْ

والكَآبَهْ

فموضع الحذف في قوله:

فَتَبرقُ في مُقْلتِيهِ الرُؤى ويُقبلُني ...

لا يسـتقيم معـه إلا أن نقـول بـكل ألم (قبلـة وداع) فيُقـرأ البيـت عـلى هـذا النحـو:

فَتَـبرقُ في مُقْلتِيــهِ الــرُؤى ويُقبلُنــي قُبلــة ودَاعٍ

وذلـك يوافـق سـياق الأبيـات السـابقة واللاحقـة للحـذف، ويؤكـد ذلـك أن الشـاعر قـد كان (ملتبسـا بالغمـوض) ولم تكـن الرؤيـة واضحـة لديـه؛ لذلـك لم يكـن يـدرك أن تلـك كانــت قبلــة الــوداع.

ومثل ذلك قوله:

تُرى كان يُدرِكُ أنَّ الهواءَ

سَيُصبحُ قبراً له ــ كيفَ تَتَّسِعُ الأرض ...

والبرقُ تنأى به السَّموات

وتغتاله السُّحبُ الخاويهْ

والرَّتابهْ

وموضع الحذف في قوله:

كيفَ تَتَّسِعُ الأرض ...؟

وهو سؤال ناقص لا يتمُّ إلا بقولنا:

كيفَ تَتَّسِعُ الأرض قبورا لمن هم دونه؟

وكذلـك لمـن لا يسـتحقون أن يُقـبروا في هـذه الأرض الطاهـرة؛ ويؤيـد قولنـا إن الشـهيد (أحمـد سـالم الحنـكي) لم يُقـبر كـما يسـتحق، وأن أهلـه وذويـه لم يحظَـوا حتّـى بفرصـة الـوداع الأخـير.

رابعاً: الموسيقا

مـما يُعلـمُ بداهـةً أن جـمال الإيقـاع الشـعري لا يقـف عنـد الجانـب الصـوتي الخارجـي (الـوزن والقافيـة) فهـو أيضـا ((...

يشمل الإيقاع الداخلي المرتبط بالنظام الهارموني الكامل للنص الشعري ... الذي ينحو إلى تأسيس بنية الداخل الإيقاعية المتحركة الحية المستعصية على الرصد الخارجي ... نظرا لعدم استقرارها على حال محددة إذ تتحرك في كل الاتجاهات حتى تتغلغل في جملة أبنية النص وتهتزُّ عبر جميع خيوط شبكته المتلاحمة))(23). ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن النصوص الشعرية ــ عموما ــ تزداد جمالا إذا أحسن الشاعر توظيف الموسيقا الداخلية، من تناسب تموضع الألفاظ والتراكيب، وتناسق توزيع الأصوات؛ فالشعر ((... تنسيق للنظام الصوتي للغة))(24).

ولأننا بصدد شعر بنيته الموسيقية غير مستقرَّة، ولا يعتمد على الوزن والقافية؛ فلا بدَّ لنا من تتبُّع حركة الموسيقا الداخلية والغوص في النصوص الشعرية التي اعتمدت عليها دراستنا، للوقوف على تأثيرها في رفد الإيقاع وتشكيل الصورة الشعرية من خلال الأساليب والصيغ المبثوثة في تلك النصوص، لاسيما التكرار اللفظي والتكرار الصوتي.

التكرار اللفظي

يمكننا من خلال القراءة المتأنية في ديوان (كم الطعنة الآن) الوقوف على ظاهرة التكرار اللفظي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتشكيل الموسيقي للنصوص الشعرية، وقد ذكر حازم القرطاجني أن انسجام الألفاظ والحروف وتآلفها لا يمكن تحقيقه إلَّا ((... بقوَّة التهدِّي إلى العبارات الحسنة يجتمع في العبارات أن تكون مستعذبة جزلة ذات طلاوة، فالإستعذاب فيها بحسن المواد والصيغ والائتلاف ... والطلاوة تكون بائتلاف الكلم من حروف صقيلة وتشاكل في التأليف ... والجزالة تكون بشدة الطلب بين الكلمة وما يجاورها وبتقارب أنماط الكلم في الاستعمال))(25)، ويمكننا الوقوف على هذه السمة في كثير من قصائد الديوان ومنها قصيدة (صديقي الذي لا يُشابه) التي اقتطفنا منها قوله(26):

تُحاصِرهُ الحادثات
فَيهْمِسُ بِي إنَّها الأرْضُ خَانقةٌ والحَيَاةُ مُناوِئةٌ
فَتَبرقُ في مُقْلتِيهِ الرُؤى ويُقبلُني ...
غيرَ مَا أنَّنِي كُنتُ مُلتَبِساً بالغمُوضِ
وَمَا كُنْتُ أُدركُ أنَّ حَمِيميةَ اللحْظَاتِ سَتَغتَا لُها
الطَّلْقَةُ الآتِيهْ
والكَآبَهْ
يَقُولُ : سَتكْتُبُ شِعْراً ..
فَأضحكُ،
مَا كُنتُ أُدرِكُ ما يَلمَسُ الرُّوحُ مِنِّي،
كانَ يُشَكِّلُ صَلصَالَها،
ويُؤسِسُ ذاكِرةً لا تُفارِقُ هَدَبِي ..
كانَ يُهيُّ ما يسْتَطِيعُ من البَرْقَ فيَّ
ومُتَّسعاً للرَّصاصةِ فِي صَدْرِهِ
ويُعِدُّ لِرحلتِهِ اللانهائيةِ الصَّمْتِ زَوَّادةً قَاسِيهْ(27)
لا تُشَابَهْ.

تُرى كان يُدرِكُ أنَّ الهواءَ
سَيُصبحُ قبراً له ـ كيفَ تَتَّسِعُ الأرض ...
والبرقُ تنأى به السَّموات
وتغتاله السُّحبُ الخاويةْ
والرَّتابةْ
حينَ جَاءُوه قالوا لهُ: في الفِرَارِ الحيَاةْ
هَيَّأوا البَحرَ،
لكنَّه انتفضَتْ رُوحُهُ وأشَاحتْ بِأصواتِهم مُقْلَتاهْ
وأعَدَّ لهم ما اسْتَطاعَ لِكي يُبْحِرُوا
في مَرَايَا النَّجاهْ
فَمضوا،
ثُمَّ ماتُوا جميعاً . سُوَاهْ

ويبدو جليا من خلال ما استشهدنا به من النص التزام الشاعر تكرار بعض الألفاظ المتقاربة النظم والجرس الموسيقي كلازمة فنية يختم بها كل جزء من القصيدة، أو يَبُثّها بين الأبيات، ومنها على سبيل المثال تكرار الألفاظ (عاتيهْ / الصافيهْ / العاليهْ / قاسيهْ / الآتِيهْ / الخاويهْ / الجاثيةْ / ثانيهْ)، وكذلك اعتماده تكرار ألفاظ مثل: (للكتابةْ / المهابهْ / لا تُشابهْ / الكآبَهْ / لا يُشابهْ / الرَّتابهْ / الصَّحابهْ)، وبنسبة أقل في الألفاظ مثل: (الحيَاهْ / مُقْلَتاهْ / النَّجاهْ / سُواهْ).

فنجد أن هذه الألفاظ قد سيطرت على فكر الشاعر وشكَّلت بؤرة اهتمامه في تشكيل النص، فَوَشتْ بما يدور في نفسه من لوعة الحزن وشدة الأسى، فضلا عن أن تكرار هذه الألفاظ على مساحات متقاربة في النص قد جاء مؤثرا لما يحمله من دفقٍ موسيقيٍّ حزين يتجلى في التكرار الصوتي الذي سنبينه لاحقا.

وقد كان لهذه الألفاظ فضلا عن جرسها الموسيقي شأن آخر، حيث أسهمت في تشكيل صورٍ شعريةٍ لا تقل جمالا عن الموسيقا من حيث التعبير عن الحزن والألم، ومن ذلك الصورة التشخيصية في قوله: (والبرقُ تنأى به السَّموات، وتغتاله السُّحبُ الخاويهْ والرَّتابهْ)، وكذلك الصورة التجسيدية في قوله: (ويُعِدُّ لها ما اسْتَطاعَ من المَوتِ، والقامة العاليهْ، والمهابهْ)، ومثل هذه الصور الشعرية تستحق إن تحظى بدراسة مستقلة تُظهر جمالية التشكيل الصوري الذي يتفرَّد به شعر الحنكي عموما والديوان موضوع الدراسة خصوصا.

التكرار الصوتي

تُعدُّ ظاهرة التكرار الصوتي سمة من سمات الشعر عموما والشعر العربي خصوصا ذلك أصوات حروف الهجاء العربية وفقا لمخارجها من جهاز النطق تختلف فتسمع الأذن من هذا همسا ومن هذا جهارة، ومن أحدها رخاوة ومن الآخر شدَّة وغيرها من السمات الصوتية التي ذكرها علماء الصوتيات.

ووفقا لذلك فإنَّ للتكرار الصوتي وظيفة تنسجم مع السياق العام للنص الشعري فالمادة الصوتية تكمن فيها إمكانيات تعبيرية هائلة؛ ومن هنا فقد اعتمد الشعراء على التكرار الصوتي لِما له من

أثـر في تقويـة النغـم وربـط أجـزاء الكلـمات في النـص الشـعري، فضـلا عـن إسـهامه في تشـكيل المعنــى.

ومــا يُثــير الانتبــاه في قراءتنــا للنــص الســابق (صديقــي الــذي لا يُشــابه) التكــرار الصــوتي لحــرفي (الهــاء) و (الصــاد)، حيــث تكــرر حــرف (الهــاء) في (74) موضعــا مــن النــص بينــما تكــرر حــرف (الصــاد) في (33) موضعــا، وهــذا التكــرار الصــوتي يحمــل دلالــة فنيــة ترتبــط ارتباطــا وثيقــا بمــا أراد الشــاعر التعبــير عنــه وذلــك مــا نوجــزه فيــما يــأتي:

أ: حرف الهاء:

وهــو حــرف مهمــوس رخــو، ومــا في صوتــه مــن الاهتــزازات العميقــة في باطــن الحلــق يوحــي أول مــا يوحــي بالاضطرابــات النفســية. لذلــك فــإن صــوت حــرف (الهــاء) يســتخدم للتعبــير عفويــاً عــن اضطــراب نفسي معــين قــد يُصيــب الإنســان(28).

فالإنســان المنفعــل الــذي يدخــل في حالــة بــؤسٍ أو حُــزنٍ، ولــو لعــارض مفاجــئ لا بُــدَّ أن تنقبـض معهـا نفسـه، فينعكـس ذلـك عـلى جملتـه العصبيـة؛ وتبعـاً لذلـك لابـد أن ينقبـض لهــا بدنــه ... فينطلــق النَّفَــسُ الهيجــاني مــن جــوف الصــدر إلى مخــرج (الهــاء) في جــوف الحلـق ليتحـول إلى صـوت ... مضطـرب مهـزوز يُعــبِّرُ عــن تلــك الاضطرابــات والانفعــالات النفسـية التـي عاناهـا لأسـباب عاطفيـة عميقة الجـذور مـن فواجـع المـوت، أو لظـروف قاهرة مـن يـأسٍ وأسًى مقيـم، ومـا إليهـا مـن دواعـي البــؤس المتحكِّمــة في النّفــس(29).

ب: حرف الصاد:

وهــو تفخيــم لحــرف الســين وصفــيري مثلـه، إلا أنـه أمـلأ منـه صوتـا وأشـد تماسـكا ... وقــد منحتــه هــذه الخصائــص الصوتيــة شـخصية فـذَّة طغـى بهـا عـلى معظـم الألفاظ التــي تصدَّرهــا، ليعطيهــا مــن نقــاء صوتــه، صفــاء صــورة، ومــن صلابتــه شــدة وفاعليــة، ومــن طبيعتــه الصفيريــة مــادة صوتيــة نقيــة. ولجـمال صوتـه وعذوبـة موسـيقاه ... فإنـه يُثير في النفـس إيحـاءات النقـاء والصفـاء والطهـارة والــبراءة والعــزة وقــوة الشــكيمة ... وهــي مشــاعر إنســانية مرهفــة، وهــو إلى جانــب ذلـك يوحـي بالأصالـة ونبـل الـروح والفروسـية وهــي مــن موحيــات الشــدة الصلابــة والصقــل والصفــاء(30).

ومــن هنــا يُمكننــا القــول أن الشــاعر قــد كان موفقــا إلى حــدٍّ كبــير في الإفــادة مــن التكــرار اللفظــي والتكــرار الصــوتي الــذي جــاء منتظــما وعـلى مسـاحة زمنيـة متقاربـة في النـص؛ فأسـهم في تشـكيل الموسـيقا التـي أراد الشـاعر مـن خلالها إشـاعة ــ الحـزن والألم ــ فجاءت مصحوبـة بترنم موسـيقي حزيـن يحمـل دلالـة التَّفجُـع والتحسُّر؛ وذلــك مــا نهــض بــه التكــرار اللفظــي والتكــرار الصــوتي وأســهم في إثــراء الموســيقا الداخليــة للنـص، وذلـك مـا ألـحَّ عليـه كويـن في قولـه: ((... إن إيقــاع الشــعر يجــيء مــن تــردد زمنــي يُمتِّــع

الأذن ... ولا يسمى البناء إيقاعيا إلا إذا اشتمل على تردد ولو بالقوة))(31).

وختاما؛ وتأكيدا على قولنا إن الصورة الشعرية عند الشاعر الحنكي تستحق إن تحظى بدراسة مستقلة تُظهر جمالية تشكيل الصورة الشعرية الذي يتفرَّد بها شعره عموما؛ فقد ارتأينا أن نختم الدراسة بقصيدة (كم الطعنة الآن) التي أعطت الديوان عنوانها، وجاءت في مجملها لوحة فنية متكاملة بما اشتملت عليه من صور شعرية تُبهرُ المتلقي بأسلوبها المتميز، لذلك فإننا سنتخذ منها مع نصوص أخرى أنموذجا لدراسة الصورة الشعرية في العدد القادم إن شاء الله، وإلى ذلك الحين سنترك للمتلقي الاستمتاع بالقصيدة وما فيها من جمال فني وهندسة شعرية حنكيَّة؛ حيث يقول(32):

كَمِ السَّاعةُ الآنَ يا سيَّدي
قد تأخَّرْتُ في هذه العَثْرةِ الصَّاخِبة
آنَ لِيَ أنْ أُلْمِمَ أشْلائِيَ المُتْعبة
وأُغادِرَ هذا الهَوَاءَ المُلَوَّثَ
نَحو البِلادِ التي ضَيَّعتْنِي
وأغْفتْ على وَهْجةٍ كاذِبة
سوفَ أمضِي إلى خَيْمَةٍ ذَاهِبة
نحوَ ليْلِ البُكاءِ
كَمِ السَّاعةُ الآنَ يا سيَّدي
سوفَ أرْحلُ هذا المَسَاء
سَأهْرُبُ من مَرْكبِ التِّيهِ هذا
لِبرٍّ مُريْب
إلى موجَةٍ قد تَشِي بي إلى شاطئِ المُوتِ أو
قد تُسافِرُ بي نَحوَ قلبي الغَريْب
لِقَلبِيَ الذي في مُبَاغَتةِ الطَّعْنةِ الأوَّله
ضَيَّعتْهُ خُطاي
كَمِ الطَّعْنةُ الآنَ يا سيَّدي
أيُّ حُلمٍ على وحشَةِ العُمرِ ما زالَ يَخفِقُ
أيَّةُ سكِّيْنَةٍ في حَشَاي
أيُّ قَلبٍ تفيَّأهُ الليلُ في هذه المَيْتةِ المُثْقَلة
فَتَشظَّى هَوَاي
كَمِ المَيْتَةُ الآنَ يا سيَّدي
قد سَئِمْتُ الرَّحيل
سَئِمْتُ السَّقُوطَ الذَّليل
أَمِن عَثْرَةٍ نَحوَ أُخرَى
ومِن طَعْنَةٍ نَحوَ أُخرَى
ومِنْ سَاعةٍ يَقْطرُ الرُّعْبُ منْ وَجْهِها
نَحوَ أُخرَى ((تُتَكْتِكُ)) بالدَّمِ والاحتِضَارِ الطَّويل
كَمِ الطَّعْنةُ الآنَ يا سيَّدي
وَكَمْ طَعْنَةٍ سوفَ يَنتظِرُ القَلْبُ بُرهَتَهُ
بَيْنَ هذا الرُّكَام
وَكَمْ مِيْتَةٍ سوفَ تَجْثِمُ في هَدْأةِ الصَّدْرِ
كَي يَبْزُغَ العُمرُ من خَلْفِ هذا الحُطَام
كَمِ الطَّعْنةُ الآنَ يا سيَّدي
وَكَمْ طَعْنَةٍ تَختبئُ في ثِنيَّاتِ هذا الظَّلام

المصادر والمراجع

أساليب الشعرية المعاصرة، د. صلاح فضل، دار الآداب ــــ بيروت، ط1، 1995م.

تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـــ)، تح/ عبدالكريم العِزباوي، مطبعة حكومة الكويت ـــ الكويت، ط2، 1987م.

تحليل النص الشعري ــــ بنية القصيدة ــــ يوري لوتمان، تر/ د. محمد فتوح أحمد، دار المعارف القاهرة، ط1، 1995م.

خصائص الحروف العربية ومعانيها، د. حسن عبَّاس، منشورات اتحاد الكتاب العرب ـــ دمشق، ط1، 1998م.

دلائل الإعجاز، لأبي بكر، عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلَّق عليه/ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر ـــ القاهرة، ط1، 1974م.

ديوان كم الطعنة الآن، كريم سالم الحنكي، وزارة الثقافة ـــ الجمهورية اليمنية، ط1، 1995م.

لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت711هـــ)، دار صادر ـــ بيروت، ط1، (د.ت).

معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، دار عمار للنشر ـــ عمَّان، ط2، 2007م.

منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبي الحسن حازم القرطاجني (ت684هـــ)، تقديم وتحقيق/ محمد الحبيب ابن الخواجة، دار الغرب الإسلامي ــــ بيروت، ط3، 1986م.

نظرية الأدب، رينيه ويليك ـــ آوستن وآرن، تر/ د. عادل سلامة، دار المريخ للنشر ـــ الرياض، ط1، 1992م.

النظرية الشعرية ـــ بناء لغة الشعر ـــ اللغة العليا، جون كوين، تر/ د.أحمد درويش، دار غريب ـــ القاهرة، ط4، 2000م.

....

*استاذ مساعد كلية التربية جامعة عدن.

الهوامش

(1)كريم سالم الحنكي، من مواليد محافظة أبين عام 1967م باحث وأكاديمي ومترجم في مركز الظفاري للبحوث والدراسات اليمنية، جامعة عدن، عضو المجلس التنفيذي لأتحاد الأُدباء والكتاب اليمنيين، له عدد من الأعمال المنشورة منها :(كم الطعنة الآن) ديوان شعر، سفينة القلائد الحكمية والفرائدالحمينية. عدن في عيون الشعراء مع أخرين وغيرها، شارك في عدد من المهرجانات الشعرية على مستوى العالم العربي.

(2) باحث وناقد أكاديمي - جامعة عدن.

(3) لاشك أن القارئ سيثيره هذا الانزياح الأسلوبي الذي يبدا مع عنوان الديوان.

*بقية الهوامش سقطت مع الأسف لأسباب فنية من ملف المادة..



المكلا

ابنة البحر والجبل وأغاني العشاق

أ، سمية أحمد *

هل جربت يوما أن تزور مدينة تطل جميع نوافذها على البحر؟

مدينة بمجرد نطقك اسمها تشتم رائحة رمال البحر، وتكاد تجزم أنك تسمع في أذنك أهازيج الصيادين العائدين بعد رحلة صيد طويلة!

المكلا عروس البحر العربي عاصمة محافظة حضرموت كبرى محافظات اليمن، ابنة البحر والجبل والأزقة الضيقة، مرسى المتعبين وأغنية العاشقين، المدينة التي تفتح أبوابها الرحبة للجميع، والتي حينما تقع قدمك على أرضها، يقع حبها في قلبك، وتحن لضحكات أهلها الطيبين



المبتسمين على الدوام مهما مرت بهم من أزمات ومحن وحنين. وكما قال الشاعر خالد عبدالعزيز "بعد المكلا شاق ** ماطيق أنا في بعدها ع الشوق"!

على طول المدينة، ترى البحر جنوبا يغسل أطرافها، وفي الشمال تحرسها الجبال الشاهقات مانعة عنها الأعداء على مر التاريخ.. الذي كان للمدينة الصغيرة سجل حافل فيه طوال القرون الماضية، نظرا لكونها تحتل موقعا استراتيجيا هاما على خط التجارة العالمي، فعبر ميناء المكلا مرت سفن بلدان العالم محملة بالبضائع والعلوم والثقافات التي شكلت معها هوية المدينة الصغيرة وتاريخها ومستقبلها.

حكاية المدينة وتاريخها.

في البدء كانت المكلا "خيصة" (أي مرسى) للسفن الصغيرة التي تأتيها من المناطق المجاورة، ويعودظهور المدينة فعليا في مطلع القرن الحادي عشر الميلادي، على يد الملك المظفر الرسولي سنة1271م الذي استخدمها كميناء لصالح الدولة الرسولية وجعلها مدينة قوية امنة من خلال قيامه ببناء الحصون حولها واحاطتها بالأسوار الضخمة العالية.

ثم في فترة حكم آل الكسادي الذين أسسوا أول إمارة لهم عام 1703م -وكانوا ملاحين مهرة و خبرة كبيرة في هذا المجال- استطاعوا تحويل "الخيصة" من مرفئ صغير إلى ميناء رئيس في ساحل حضرموت، ينافس ميناء الشحر الذي كان يعتبر الميناء الرئيس في ذلك الوقت، ويذكر أنه رست أول باخرة عملاقة في ميناء المكلا عام 1877م.

"المكلا" وتعني "المرسى" أو "المكان المحمي من اضطرابات حركة الرياح" كما أطلق على المدينة عدة اسماء، بدءا بـ"الخيصة" و"بندر يعقوب" نسبة للرجل الصالح يعقوب بن يوسف الذي قدم إليها مهاجرا من بلاد الرافدين في القرن الثاني عشر الميلادي







وعاش ودفن فيها. كما ذكرت عدد من المصادر التاريخية أن المدينة كانت تسمى بـ"الخيمة".

وفي بدايات القرن الثامن عشر تأسست السلطنة القعيطية على يد الأسرة القعيطية التي انتدبت من قبل بريطانيا في الهند وترجع جذورها إلى منطقة يافع، وتوسعت فيما بعد حتى شملت مدينة المكلا، وفي عام 1910م قام القعيطيون بنقل العاصمة من الشحر إلى المكلا بشكل رسمي.

وعن هذه الفترة التاريخية يقول الباحث والدكتور عبدالله الجعيدي مدير مركز حضرموت للدراسات والنشر أن "المكلا شهدت ازدهار غير مسبوق في هذه الفترة، حيث أنها بدأت تظهر فيها أول الملامح الحضارية والمدنية، وهذا يعود إلى أن السلاطين القعيطيين أنفسهم كانوا اصحاب ثروة جمعوها من تجارتهم في بلاد المهجر (الهند) وحرصوا على بناء القصور والمساجد وغيرها، إضافة إلى اهتمامهم الكبير

بالتعليم حيث خصصوا أكثر من 50 % من ميزانية الدولة للتعليم وتلك كانت سابقة في شبة الجزيرة العربية".

كانت الدولة القعيطية وعاصمتها المكلا متقدمة على غيرها من دول شبة الجزيرة العربية في تلك الفترة، وخصوصا في عهد السلطان صالح بن غالب بن عوض القعيطي (1354-1375هـ) العالم والفقيه والفيلسوف الذي وضع حجر الأساس لنهضة ثقافية وتنموية في البلاد، وقام بإدخال الكهرباء و تأسيس المكتبات، واهتم بالزراعة والصحة وإنشاء الطرق والاتصالات السلكية وغيرها من الخدمات.

كما كان يمتلك أفكارا تنويرية نقلت البلاد نقلة نوعية في فترة زمنية قصيرة.

وعلى الرغم من عمر المدينة القصير إلا أنها شهدت العديد من النقلات والمنعطفات التاريخية الهامة، ففي بداية الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت الحركات القومية التحررية في أنحاء الوطن العربي وانتشر الفكر القومي وازداد تأثيره، ولان السلطنة القعيطية كانت تعد أحد امتدادات الاستعمار البريطاني في المنطقة الذي كان مركزه في مستعمرة عدن، والذي أدى في نهاية الأمر إلى الانقلاب على السلاطين من قبل ثوار الجبهة القومية واعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية عام 1967م.

وعن هذه الفترة يتحدث الدكتور عبدالله الجعيدي قائلا " أن أهل المكلا لم يكونوا كارهين للسلاطين، لانهم لم يكونوا أشخاص سيئين، بل الكل كان يجمع أنهم أرادوا الخير بالبلاد وعملوا لها ولأبنائها، ولكن مع تنامي الشعور العربي القومي في الخمسينيات وتأثر الجميع به أدى إلى إنهاء فترة السلطنة القعيطية في المكلا، ولكن في المقابل كانت فترة حكم الجبهة القومية في المدينة سيئة ومليئة بالصراعات والانقسامات مما جعل الناس حينها تتحسر على أيام السلاطين ورخائها!"

بقيت المكلا تحت حكم الجبهة القومية حتى قامت الوحدة اليمنية بين شمال اليمن وجنوبه عام 1990م، حينها اصبحت جزء من الجمهورية اليمنية وثالث اهم أكبر مدينة فيها بعد صنعاء وعدن.

روائح الهند في المكلا

للمكلا صلات وثيقة مع الهند، تعود جذورها إلى أكثر من 2000 عام، فالسفن التي كانت تأتي من الهند لميناء المكلا، لم تكن محملة بالتوابل وجوز الهند والمجوهرات فحسب، بل أيضا كانت تحمل معها ثقافة البلاد وعاداتها ولغة أهلها.

عن هذا يقول الدكتور الجعيدي "نظرا لان الهند في تلك الفترة كانت عمق حضاري غني ومتنوع ومتقدم، أما حضرموت عامة والمكلا خاصة لم تكن غير مدينة حديثة الظهور ومعظم سكانها من البدو، ولهذا كان حلم الكثير من الشباب الحضرمي في تلك الفترة هو الهجرة إلى الهند، ودونت ذلك الكثير من الأبيات

الشعرية مثل ما قال الشاعر الكبير (حسين المحضار) :
الهند فيها الهناء ** الهند فيها المُنى
الله ياهند ماهذي المناظر ** مادريت ذا صدق ولاحلم عابر

فمن الهند عرفت المكلا السينما، والموسيقى بشكلها المتحضر، أما المطبخ الحضرمي أصبح بمرور الزمن يضم الكثير من الأصناف هندية الأصل مثل البراوطة، الروتي، التكشونة، البسباس، الرز البرياني وغيرها.

أيضا تأسست السلطنة القعيطية بأموال هندية المنشأ، وبأسرة حضرمية يافعية نصفها هندي، وبمساعدة بريطانية وبذلك دخلت السلطنة القعيطية وعاصمتها المكلا في الدائرة البريطانية الهندية، وعزز ذلك الهيمنة البريطانية الواسعة في المنطقة وتداخل مصالح السياسة مع الاقتصاد واعتماد العملة الهندية الروبية، فالمكلا تكلمت بالهندي واشترت بالهندي وباعت بالهندي واستقر الكثير منهم بعائلاتهم ومنهم من جلب عائلاتهم وأصبح مألوفا في شوارع المكلا الساري الهندي بألوانه الزاهية - كما ذكر الدكتور الجعيدي في كتابه "أوراق مكلاوية".

وتظهر الملامح الهندية جلية وواضحة في مباني المدينة وشوارعها وأزقتها، حيث قام السلاطين ببناء القصور و(البناقل) والمساجد في المكلا على النمط المعماري الهندي، مثل مسجد السلطان عمر وقصر المعين التابع للسلطان القعيطي.

المهن والفنون الشعبية

في شوارع وأزقة المكلا القديمة، تبدأ الصباحات بنغمات الموسيقى المتسللة من المقاهي وصوت كرامة مرسال يغمر المدينة بالدفء والحب معلنا بداية يوم جديد، روائح الباخمري والشاي الحليب تملأ الساحة العامة وفيها يتناول معظم العمال فطورهم قبل الذهاب إلى العمل.

الساحل البحري الممتد على طول المدينة هو ما جعل المكلا مكان قابلا للعيش، وساكنيها عملوا منذ قديم الأزل في الصيد أو بقية الأعمال المرتبطة به مثل صناعة القوارب والمجاذيف وشباك الصيد إلى جانب المهن الصغيرة في الميناء مثل الحمالة وارشاد السفن، ثم مع تطور المدينة ظهرت طبقة الموظفين والتجار والحدادين وغيرهم.

تراث مدينة المكلا وفنونها لا يختلف كثيرا عن المدن الأخرى في حضرموت، فكما هو معروف أن حضرموت تزخر بالكثير من الفنون الشعبية والفلكلورية الفريدة، ويذكر الكاتب والشخصية الاجتماعية الأستاذ محمد بن علي جابر في لقاء خاص أن "الفنون والثقافة ازدهرت بشكل كبير وملفت في فترة السلطنة القعيطية، ففيها ظهرت الأندية الثقافية والرياضية حتى أن المقاهي لعبت دورا كبيرا في نشر الثقافة".

ويضيف مستذكرا "أن المكلا قديما كانت مقسمة إلى خمس حافات (حارات): حافة الحارة, وحارة البلاد, وحارة

برع السدة, وحارة الشرج وحارة الديس, وكان لكل حارة شاعرها الذي يتغنى بها وبأهلها وينافس شعراء الحارات الأخرى وفي تلك الفترة برز شعراء "المدارة"، مثل الشاعر سعيد فرج باحريز والذي كان يلقب ب(فارس المدارة) وهو أحد أبناء حي الحارة, والشاعر أحمد محمد بكير من حارة البلاد (حي الشهيد خالد حاليا)".

في تلك الفترة تطور الفن وأدواته في المكلا، وظهرت الفرقة النحاسية السلطانية بقيادة الفنان محمد جمعة خان (الشاعر والفنان الحضرمي الشهير الذي يعود لأصول هندية) والذي تأسس على اسمه فيما بعد "معهد محمد جمعة خان للفنون" وكانت تُدرّس فيه الموسيقى، والفن التشكيلي، والفنون الشعبية، والرقصات على أيدي خبراء سوفييت ومحليين.. وأيضا ظهرت فرقة الفنون الشعبية الشهيرة بقيادة الأستاذ سعيد عمر فرحان والتي طافت العديد من المدن والعواصم العالمية ناقلة معها تراث الحضارم إلى شتى بقاع الأرض.

تزخر المكلا أيضا بالعديد من الرقصات الشعبية من أشهرها "رقصة العدة" التي تعتبر من أبرز الألعاب الحضرمية الشعبية التي توارثتها الأجيال ويتم ممارستها في الأعراس والاحتفالات والزيارات الدينية، ومعنى كلمة "عدة" هي الاستعداد لأمر ما سيحدث، وهي لعبة شعبية تعبر عن الشجاعة والفروسية، ويقال أنها ظهرت أول مرة في مدينة الشحر حيث اجتمع الأهالي لمقاومة الغزو البرتغالي في معركة (الشهداء السبعة) حيث قدم إلى مدينة الشحر سبعمائة من المقاتلين البرتغاليين والهنود وبحوزتهم أسلحة والات قتالية متقدمة واطلقوا النار في المدنيين وقاموا بإشعال الحرائق في البيوت، واستشهد فيها المئات من أبناء مدينة المكلا وعلى رأسهم القادة السبعة الذين سميت المعركة باسمهم. فيما كانت المقاومة الشعبية تتسلح بالعصي والتروس والسكاكين في وجه العدو الذي يحمل البندقية، وكانوا يدقون الطبول لقذف الرعب في قلوب الغزاة، وفي صباح ثالث أيام المعركة جاء جيش "المشقاص" لنجدة أصحاب الشحر فلاذ الغزاة بالفرار وتحررت المدينة، فالعدة هي تجسيد للمعركة وتذكير ببطولات الأجداد ولازالت تمارس حتى يومنا هذا.

وحتى في جانب المسرح والسينما الذي وجد في وقت مبكر في مدينة المكلا مقارنة ببقية مدن الجزيرة العربية، حيث تم عرض أول مسرحية في ساحة قصر السلطان القعيطي عام 1938م، وكانت بعنوان(المهلهل بن أبي ربيعة) ومسرحيات لشكسبير وغيرها.

ونشط المسرح وتنافست مختلف الفرق المسرحية، أما بالنسبة للسينما فقد تم تأسيس (السينما الأهلية) التي كانت شركة مساهمة بين الدولة القعيطية والمواطنين، وقامت بعرض العديد من الأفلام المصرية والهندية في

خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

وفي السنوات الأخيرة ونتيجة للكثير من الأسباب يطول شرحها اختفت العديد من الملامح والمراكز الثقافية والفنية في المدينة، حيث تم اقفال السينما الاهلية وتحويلها إلى مطعم للمندي ثم لقاعة أفراح! وتم إغلاق معهد جمعة خان للفنون عقب حرب صيف 1994م، بعد أن تم نهب كل أرشيفه وأدواته الموسيقية وكتبه ومراجعه وقد كان المعهد الوحيد في المحافظة الذي اهتم بتخريج المبدعين في مجالات الفنون والموسيقى.

***المظاهر الدينية والاجتماعية**

تتسم المدينة بطابعها الروحاني الطاغي الذي تستمده من كثرة مساجدها ومآذنها وقبور وقباب أوليائها، كما يغلب على سكانها الطريقة السنية الشافعية، بالإضافة إلى تأثرها بالمذهب الصوفي من مدارسة العريقة الواقعة في مناطق وادي حضرموت مثل تريم وشبام.

من أحد أهم مظاهر المذهب الصوفي في المدينة زيارات القبور وقباب الصالحين، وهذه القباب تمثل رمزية دينية كونها تعتبر حامية المدينة وحارستها مثل قبة يعقوب وبازرعة، ومن أشهر الزيارات زيارة سالم بن عمر في مدينة الشحر غربي المكلا, ولكن هذه الشعائر بدأت بالخفوت خصوصا بعد قيام تنظيم القاعدة بتفجير القباب في فترة استيلائه للمدينة (2015-2016م)

ومن المظاهر الدينية التي لازالت تقام حتى يومنا هذا "الختايم" التي تقام في شهر رمضان، وهي عادة اجتماعية ودينية قديمة في المدينة تقام في المساجد نسبة إلى ختم القرآن الكريم، حيث تقام كل مساء ابتدأ من ليلة الثامن من رمضان وحتى ليلة السابع والعشرين من الشهر وفق جدول معد سلفا يخصص كل يوم لمسجد في أغلب أحياء المدينة.

وعن هذه العادة الشهيرة تحدث لنا العم صالح فرج أحد سكان مدينة المكلا القديمة قائلا "نحن قاطني "حي السلام" نحتفل بختم مسجدنا "مسجد الفلاح" في ليلة التاسع من رمضان في كل عام حيث نقوم بدعوة اقربائنا من المناطق الأخرى لتناول وجبة الفطور في منزلنا، ويتحول الحي بالكامل إلى عرس جماهيري كبير، ترى الأطفال يلبسون أجمل الملابس، وعلى امتداد الشوارع يفترش الباعة بساطهم لبيع الألعاب والأطعمة والحلويات، ثم بعد صلاة التروايح تستمر المظاهر الاحتفالية بترديد الاهازيج والابتهالات الدينية والرقصات التراثية الشعبية حتى منتصف الليل".

***السياحة والمعالم الأثرية**

البحر والجبل والطبيعة الخلابة والمميزة للمدينة جعلتها قبلة سياحية مميزة، خصوصا في فصل الصيف وفي فترة "موسم البلدة" التي تمثل ظاهرة طبيعية ومناخية فريدة تمتاز بها سواحل حضرموت تحدث أثناء بزوغ نجم البلدة في الفترة ما بين 15 و27 من شهر يوليو/تموز

في كل عـام.

حيـث تصبح مياه البحـر في هــذه الفــترة شــديد الــبرودة! وقـد تصـل إلى 13 درجـة مئوية، عـلى الرغـم مـن ارتفـاع درجـة حـرارة الجـو صيفـا، لتسـهم هــذه الظاهــرة في تلطيــف الأجـواء وتدفـع الكثـير من الأسر والسـياح للتوجـه نحـو البحـر للاغتسـال والاسـتجمام وأيضـا للتعـافي، حيـث يعتقـد أن البحـر -أثنـاء هـذه الظاهـرة- يحتـوي عـلى وصفـات علاجيـة للكثـير مــن الأمــراض مثــل الأمــراض الجلديــة، ولهــذا فمنــذ عــام 2013م يقـام في المـكلا مهرجـان "موســم البلــدة الســياحي" الــذي يتخللــه العديــد مــن الفعاليـات الثقافيـة والرياضيـة والفنيــة.

كـما يشــق المدينــة خورهــا الجميــل "خــور المــكلا" الــذي يعــد أحــد أهــم المعــالم الســياحية الحديثــة والــذي أكسـبها مظهـرا جماليـا يميـز المدينـة ويجـذب الـزوار إليهـا ويمثـل المتنفـس الأبـرز للعائلات والأفـراد، حيـث تـم إنشـاءه في عـام 2005م بطـول 1870 مـترا وبعــرض 70 مــترا.

كـما يوجـد في المدينـة أحـد أقـدم الأسـواق الشـعبية في شبة الجزيـرة العربيـة وهـو "سـوق النسـاء" أو "سـوق الذهـب" الــذي يقــع في وســط المدينــة بالقـرب مـن أشـهر مسـاجدها (مسـجد عمـر) تـم بنـاءه قبـل أكـثر مـن مائـة عـام ولايـزال محافـظ عـلى عراقتـه وتراثـه، وفيـه تجـد محـلات بيـع الحنـاء والملابــس ومحــلات الذهــب والتوابـل وغيرهـا.

توجــد في الســوق أيضــا " المكتبــة الســلطانية" وهــي مكتبــة أثريــة تأسســت عــام 1941م في عهــد الســلطان (صالـح بـن غالـب القعيطـي) الــذي زودهــا بالمراجــع والمصــادر التــي اقتناهــا مــن الهنــد بمختلــف اللغــات، ولازالـت تحتـوي عـلى أكـثر مـن اثنـا عـشر ألـف كتـاب في شـتى العلــوم والمعــارف.

ومــن أشــهر معــالم المدينــة التاريخيــة "قــصر القعيطــي" الــذي يعــد أحــد القصــور الباقيــة مــن حقبــة الســلطنة القعيطيــة، تــم بنــاءه كمقــر للحكــم عــام 1925 م وســمي بقــصر المعــين، وطابــع بنــاءه مســتوحى مــن العــمارة الهنديــة وتــم بنــاءه بالكامــل عــلى يــد مهندســين وعــمال هنــود كــما جلبـت مـواد بنـاءه مـن الهنـد أيضــا.

تعــرض القــصر لمــا تعرضــت لــه المدينــة مــن تدمــير ونهــب وتخريـب، مـرة بيـد الثـوار بعـد الاسـتيلاء عليـه مـن قبـل ثـوار الجبهــة القوميــة، وتحويلهــم قاعاتــه الفخمــة إلى زنازيــن ومكاتــب وتخريــب ممتلكاتــه، ومـرة عـلى يـد تنظيـم القاعـدة إبــان ســيطرته عــلى المدينــة، ولكنــه بعــد كل مــرة يعــاود النهـوض مـن جديـد شـأنه شـأن المدينــة.

مؤخــرا تــم تحويلــه إلى متحــف وطنــي يحتــوي عــلى عــدة غــرف تضــم مقتنيــات وقطــع ونقــوش اثريــة قيمــة تعـود إلى حقـب زمنيـة مختلفـة ليكــون حافظــا أمينــا عــلى تاريــخ المدينــة وأهلهــا..

....

(*) كاتبة صحفية وناشطة مدنية.

دور المجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني

الكاتبة:
هديل الموفق *



تستوجب الحالة الأمنية الخطيرة في اليمن إصلاحات عاجلة للمؤسسات الأمنية والقضائية، فبعد ست سنوات من الصراع المرير تفكك القطاع الأمني كثيراً وفي حالات كثيرة تورط مقدمو الخدمات الأمنية بانتهاكات ضد المدنيين. وفي ظل هذه الظروف يعاني الناس، رجالاً ونساء وأطفالاً، من الانعدام الشديد للأمن، ويدخل ضمن ذلك: التهديد بالقتل، والاعتداءات الجنسية، والتجنيد القسري لدى الجماعات المسلحة، إلى جانب تهديد المجاعات والأمراض ذي الطابع المستمر.

إن الهدف الأساسي لإصلاح القطاع الأمني هو بناء قطاع أمني فعال من حيث تقديمه للخدمات الأمنية ومن حيث كونه خاضعاً للمساءلة من قبل المواطنين. وهذا يشير إلى أن إصلاح القطاع الأمني عملية معقدة تهدف إلى تمهين (إضفاء الطابع المهني على المؤسسات الأمنية) من خلال بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وهذا يشير، في الوقت ذاته، إلى أن إصلاح القطاع الأمني يعد بمثابة المهمة السياسية التي تهدف إلى ضمان الرقابة المدنية على قطاع الأمن

وكذلك تحسين آليات الرقابة والشفافية والمساءلة. [1].

وعبر التاريخ، كانت جهود إصلاح قطاع الأمن في اليمن تتبنى رؤية أن الأمن يرتكز على الدولة. وتعطي هذه الروية التقليدية الأولوية للجوانب التقنية لإصلاح الأمن (كتحسين القدرة التشغيلية لقطاع الشرطة والجيش) على حساب الجوانب السياسية الأكثر حساسية والتي تشجع الحكم الديمقراطي والمساءلة من قبل المواطنين.

إن إهمال هذا البعد السياسي لإصلاح قطاع الأمن يتيح للمؤسسات الأمنية والاستخباراتية استخدام قدراتها لقمع المواطنين في ظل وجود حصانة شبه كاملة من العقاب. وقد تسبب ذلك في خلق قطاع أمني غير مستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، وخصوصاً الفئات المحرومة كالنساء والأطفال. وعلى أية حال فقد حدث مؤخرا، نوعا من التحول البطيء نحو مبادرات سلامة المجتمع المحلي التي تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية. وتركز هذه المبادرات المحلية على إصلاح المؤسسات الأمنية على نطاق أكثر التصاقا بالمستويات المحلية، كما تتضمن تقييم من قبل المجتمع المحلي للاحتياجات الأمنية وبرامج الشرطة المجتمعية التي تحاول بناء روابط بين الأمن المحلي والمجتمعات المحلية. [2]

يضطلع المجتمع المدني بدور ذي أهمية بالغة في الرقابة على القطاع الأمني بحيث يضمن أن مبادرات الأمن المجتمعية تتمحور حول أمن الأفراد، وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، وتدار من قبل جهات لها ارتباط وثيق بالمجتمعات المحلية، وبحكم اندماجها في المجتمعات المحلية فإن لدى منظمات المجتمع المدني موقعاً فريداً يمكنها من وضع السياسات الأمنية وتعزيزها والرقابة عليها وكذلك تنفيذ البرامج التي تراعي اهتمامات الفرد والمجتمع.

غير أن تأثيرات المجتمع المدني في قضايا الأمن والدفاع الوطني لا تزال محدودة في اليمن رغم وجود اعتراف واسع النطاق بالإسهام الإيجابي للمجتمع المدني في إصلاح القطاع الأمني. وهذا الحالة ليست جديدة؛ فحتى قبل اندلاع الصراع كان المجتمع المدني غالباً يعاني من التهميش في الإسهام في إصلاح القطاع الأمني خلال فترة حكم علي عبدالله صالح. غير أن الصراع المحتدم حالياً قد زاد من إضعاف المجتمع المدني المتشظي وبالتالي زادت تكاليف الخاصة بأداء المساءلة والرقابة على قطاع الأمن. لقد تسببت حالة انفلات الأمن في تعرض الكثير من منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع إصلاح الأمن للخطر. لكن رغم وجود هذه التحديات فإن هناك العديد من الفرص التي من خلالها قد يضطلع المجتمع المدني

بدور معتبر في إعادة بناء قطاع أمني فعّال يخضع للمساءلة من طرف المجتمع.

تبحث هذه الورقة مقتضيات مشاركة المجتمع المدني في إصلاح القطاع الأمني؛ وذلك من خلال دراسة تجارب المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الأمني في اليمن. وتذهب الورقة إلى أنه يمكن للمجتمع المدني، بل يجب عليه، خلال هذه المرحلة الراهنة، على وجه التحديد، أنْ يفرض نفسه على أنشطة إصلاح قطاع الأمن، وأن يضطلع بالمشاركة في وضع رؤى مستقبلية حول القطاع الأمني في البلد، وأن يعمد إلى تطوير العمليات التشغيلية اللازمة لتحقيق هذه الرؤية. وتوصي الورقة الجهات الخارجية الفاعلة أن تسعى إلى الدفع بصورة أكبر باتجاه إشراك حقيقي للمجتمع المحلي في الإعداد والتنفيذ والرصد لمراحل الإصلاح الأمني من أجل تعزيز الملكية المحلية الواعية ذات التوجهات المعتمدة للمعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

العمل في بيئة يزداد فيها انعدام الأمن

يعتبر السعي لتحقيق إصلاح في قطاع الأمن من أجل إيجاد مؤسسات أمنية فعّالة وقابلة للمساءلة عملية معقدة ومهمة مثيرة للجدل حتى خلال الأوقات الاعتيادية. وتصبح هذه المهمة أكثر صعوبة في البيئات المتأثرة بالصراع كاليمن حيث قُيّدت كثير من أنشطة المجتمع المدني بصورة شديدة.

خلق هذا المناخ السياسي غير المستقر فضاءً مدنياً متقلباً يخضع لقيود ولأشكال من الهجوم من مصادر عديدة. ولذا فإن العدد الكبير من المنظمات التي ظهرت بعد ثورة 2011 والتي ركز الكثير منها على الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز الحكم الديمقراطي قد تقلصت إلى حد كبير بسبب الحرب. [3]

ووفقاً لدراسة أجريت في 2015 فإن 70% من هذه المنظمات اضطرت لإغلاق مكاتبها بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب في العام 2015 و تعرض ما نسبته 60% من هذه المنظمات للعنف والنهب و الاستفزاز والمضايقة وتجميد الأرصدة[4].

علاوة على ذلك فقد تعرض الكثير من الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان والنشطاء الاجتماعيين للاعتقال والتضييق بل حتى للقتل رداً على أعمالهم؛ ولهذا اضطر الكثير منهم للهروب من البلد. [5]

تتعرض الجهات المدنية الفاعلة خصوصا تلك العاملة في إصلاح قطاع الأمن لخطر الانتقام والملاحقة؛ إن هي تبنت رؤية مخالفة لرؤية القوات الأمنية. وهذا ينطبق على تلك المنظمات التي ترصد انتهاكات حقوق الانسان وتنشر التقارير التي تدين هذه الانتهاكات

وتطالب بالمساءلة. وفي هذه الحالة فإن قدرة تحمل هذه المنظمات على الصمود ،أما التكتيكات التهديدية يعتمد على مستوى قدراتها المؤسسية ومدى قوة شبكاتها الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ذكر ممثل لمنظمة يمنية شهيرة متخصصة في حقوق الانسان أنه على الرغم من تعرض أعضاء المنظمة للاعتقال والتضييق عليهم، فإن المنظمة لا زالت قادرة على مواصلة عملها بالاستفادة من خبرتها الطويلة وقدرتها التشغيلية وبما تتمتع به من شراكة مع المجتمع المدني المحلي والدولي.

وعلى النقيض من ذلك، فقد واجهت المنظمات الشعبية المحلية ذات القدرات المحدودة والاتصال الضعيف تحديات في مواصلة عملها في ظل هذا المناخ من انعدام الأمن. ويذكر أحد ممثلي المنظمات الشعبية المحلية في تعز أن العاملين في المنظمة تلقوا تهديدات من بعض الجماعات المسلحة بعد أن بدأت المنظمة في تدشين برنامج إصلاح قضائي؛ فهذه الجماعة المسلحة تخشى أن هذه البرامج قد تؤدي إلى المزيد من المساءلة. ولصغر حجم هذه المنظمة فإنها تفتقر إلى الموارد لمواجهة أي اعتداء محتمل، كما أنه لا يمكن لها الاعتماد على تطبيق القانون المحلي لتوفير إجراءات الحماية من الجماعات الخارجة عن القانون. يقول ممثل المنظمة "لم يكن لدى المنظمة خيار آخر غير إلغاء برنامج الإصلاح القضائي استجابة لتلك التهديدات".

وبالتأكيد فإن العلاقة بين المجتمع المدني وقطاع الأمن هي في الغالب مهترئة وتتسم بالشكوك المتبادلة. ويتعمق مستوى عدم الثقة بمنظمات المجتمع المدني؛ فغالباً ما يفترض أنها تفتقر إلى الاستقلالية أو أن لديها ارتباطات بمصالح سياسية وأمنية مع بعض الفصائل السياسية. وما يساهم في تعميق وصف هذه المنظمات بالفساد والتحيز هو أن بعض الفصائل السياسية قد عمدت إلى تأسيس منظمات عديدة من أجل الحصول على شرعية أو مساعدات خارجية.[6]

ومع هذا، فإن هناك منظمات مجتمع مدني مستقلة تقوم بتنفيذ مشاريع بالتنسيق مع قطاع الأمن المحلي وأصبحت مرتبطة بتلك الجهات الأمنية. وهذا الارتباط بين منظمات المجتمع المدني والأمن المحلي قد يصبح وصمة عار خصوصاً في المناطق التي تحت سيطرة الجهات الفاعلة غير الحكومية كالحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي هذا الإطار فإن المنظمات العاملة في تلك المناطق معرضة لخطورة أن يُنظر إليها على أنها تتعامل مع الفصائل غير الحكومية؛ لاسيما إن كان عملها يرتبط ببناء قدرات المؤسسات الأمنية التي هي تحت سيطرة هذه الجماعات.

وإضافة إلى ذلك، فإن

الأحـزاب السياسـية عـادة ما تقـوم بحمـلات تشـهير مـن أجـل تشـويه أداء واسـتقلالية منظـمات المجتمـع المـدني كـون عملهـا لا ينسـجم مـع مصالـح تلـك الأحـزاب. وهـذه الحمـلات تزيـد مـن إعاقـة أعـمال تلـك المنظـمات عـلى الأرض؛ وفي هـذا الصـدد يقـول أحـد ممثلي المنظمات المدنيـة غـير الحكوميـة "في بعـض الأحيـان نتمكـن مـن بنـاء مسـتوى ثقـة كافٍ مـع إدارة قطـاع الأمـن مـما يسـاعد عـلى تسـهيل أعمالنـا كالتنسـيق مـع السـلطات المحليـة لإطـلاق سراح معتقلـين، ولكـن عنـد إطـلاق حمـلات تشـهير ضدنـا، وهـو مـا يحـدث غالبـاً بعـد إصـدار بعـض التقاريـر عـن حقـوق الانسـان، فـإن ذلـك الإنجـاز في بنـاء الثقـة يتـلاشى". [7]

تختلـف هـذه التحديـات مـن منطقة إلى أخرى بحسـب الحالـة الأمنيـة وطبيعـة سـلطة الأمـر الواقـع المعنيـة في كل منطقـة. ففـي الجنـوب أدى التحـول السريـع للسـلطة ومـا صاحبـه مـن سـيطرة على المواقـع الجغرافيـة المختلفـة إلى معـدلات عاليـة في تبديـل موظفـي المؤسسـات الأمنيـة مـما تسـبب، بـدوره، في اضطـراب العلاقـة بـين كل من منظـمات المجتمـع المـدني والإدارات الأمنيـة.

يقـول أحد ممثـلي المنظمات المدنيـة غـير الحكوميـة إن "العمـل في ظـل هـذه البيئـة الأمنيـة غـير المسـتقرة أشـبه بالعمـل في سـحابة مـن الغمـوض"؛ ذلـك أنـه يتعـين عـلى هـذه المنظمات التنسـيق مـع سـلطات متعـددة عندمـا ترغـب في تنفيـذ مـشروع مـع المؤسسـات الأمنيـة المحلية[8].

وبالمثـل، فقـد تعرقلـت أعـمال المنظـمات في الشـمال بسـبب الـشروط المتحجـرة والاسـتثنائية التـي يفرضهـا الحوثيـون، كـما أفـاد أحـد ممثـلي هـذه المنظـمات. والـذي أشـار بـدوره إلى أن المنظـمات تحتـاج عنـد النيـة بإقامـة أي نشـاط مـن أنشـطتها مـع المؤسسـات الأمنيـة المحليـة إلى أن تحصـل عـلى تصريـح مـن قبـل وزارة الداخليـة، وهـذه الإجـراءات تأخـذ وقتـاً طويـلاً. [9]

استراتيجيات تفادي الصعوبات الأمنية.

ورغـم مـن هـذه التحديـات فـإن هنـاك الكثـير مـن منظـمات المجتمع المـدني التي تمكنـت مـن مواصلـة عملهـا في إصـلاح القطـاع الأمنـي وقطعـت شـوطاً في هـذا المجـال السـياسي الحسـاس. وتفيـد بعـض المنظـمات أن بنـاء قـدرات المؤسسـات الأمنيـة تمثـل مدخـلاً جيـداً لبنـاء الثقـة مـع الجهـات الأمنيـة. فقـد تعرضـت هـذه المؤسسـات (كأقسـام الـشرط، والمحاكـم ومكاتـب نـواب العمـوم) لأضرار جسـيمة أثنـاء الـصراع، وبالتـالي فإنهـا تحتـاج إلى إعـادة بنـاء. وهنـاك مؤسسـات أمنية أخـرى تفتقـر إلى المرافـق الأساسـية مثـل الكهربـاء والـصرف الصحـي والأثـاث الأسـاسي والأدوات المكتبيـة وغـير ذلـك.[10]

وهـذا الضعـف في البنيـة الأساسـية قـد يفتـح البـاب للمنظـمات لتبـدأ بمشـاريع إعـادة البنـاء البسـيطة

كتوفير الأثاث ومن ثم تنتقل إلى التحسينات الجوهرية كتعزيز المساءلة وإجراءات الشفافية لدى تلك المؤسسات الأمنية.

ولدى إحدى المنظمات الشعبية المحلية في محافظة تعز تجربة ناجحة في استخدام هذه الاستراتيجية، فقد أوضح رئيس المنظمة هناك أن مساهمة المنظمات في إعادة بناء البنية التحتية لأقسام الشرط المحلية في هذه المحافظة قد فتح قنوات من التواصل مع الشرطة مما ساعد في تحسين تعاون الجهات الأمنية في بقية المشاريع كالمبادرات الشرطوية المجتمعية. كما أكد على ضرورة كسب تأييد القائمين على الجهات الأمنية من أجل نجاح برامج الإصلاحات الأمنية بقوله: "لا يمكن لك أن تتوقع تغييرا في حال كنت تتحدث عن حقوق الانسان مع عاملين في قطاع الأمن لم يتقاضوا مرتباتهم لسنوات. كون هؤلاء المنتسبين إلى الشرطة يرعون أسرا وعليهم توفير لقمة العيش لأفراد أسرهم". ويرى أنه إذا ما تم دفع مرتبات موظفي الأمن فإن ذلك سيحفزهم على التعاون مع منظمات المجتمع المدني كما سيساهم في الوقت ذاته في الحد من انتشار الفساد المتفشي في المؤسسات الأمنية. [11]

فضلا عن ان امتلاك منظمات المجتمع المدني للخبرات الفنية والمتخصصة فيما يتعلق بالقطاع الأمني يوفر مدخلا آخر للمشاركة المثمرة مع المؤسسات الأمنية. فعلى سبيل المثال، تفتقر الكثير من المؤسسات الأمنية إلى الوحدات الاسرية المتخصصة، لاسيما أن الكادر النسائي في هذه المؤسسات يشكل نسبه ضئيلة. [12]

ولذلك، فإن بإمكان منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا الطفولة والأمومة تقديم المشورة في رسم السياسات للأجهزة الأمنية والتعاون معها لتعزيز توفير الخدمات للنساء والأطفال وهي الفئات التي غالبا ما تعاني من التهميش.

وفي سياق قريب، فإن الخبرة ذات البعد التخصصي في إطار حقل موضوعي محدد لإحدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المساواة بين عنصري النوع الاجتماعي: الذكور/الاناث-قد مثلت مدخلاً لها للمشاركة مع الجهات الأمنية. وفي هذا الصدد أوضح ممثل هذه المنظمة قائلا: "عندما تم أنشأ قسم الشرطة المحلية وحدة لحماية الأسرة صرنا الخبراء المستشارين لهم؛ فقد كان لدينا فريق من المحامين والأخصائيين الاجتماعيين ممن يمتلكون خبرة واسعة في القضايا المتعلقة بالمساواة الاجتماعية بين الإناث والذكور".

لذا فقد أتاحت شراكة المجتمع المدني مع الوحدة الأسرية المتخصصة لهذه المنظمات العمل في مشاريع إصلاح السجون وكذلك في مجال بناء قدرات الشرطة من خلال التدريب على إدارة القضايا وحقوق الأنسان والعنف على أساس

النوع الاجتماعي، وغير ذلك. [13]

ومن أجل تأسيس علاقات قابلة للديمومة مع الجهات الأمنية، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تتحاشى التدخل في الجوانب السياسية لإصلاح القطاع الأمني كالمساءلة وإدارة شؤون الحكم؛ ولذلك فقد انتهى الحال بأغلب المنظمات العاملة في المجال الأمني إلى التركيز على بناء قدرات الأجهزة الأمنية وتوفير الخدمات. وفي هذا السياق، يشير ممثل إحدى هذه المنظمات الى أن تبني منظمته لموقف محايد سياسياً قد ساعد هذه المنظمة على مواصلة عملها في إصلاح قطاع الأمن في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحوثيين. [14]

والحقيقة أنه يتعذر تجنب تقديم تنازلات كهذه في المناطق غير الآمنة.

غير أن على منظمات المجتمع المدني أن لا تقدم تنازلات فيما يتعلق بالقضايا بالغة الأهمية كوضع حد للإفلات من العقاب. وعلى أية حال فإن استدامة الإصلاحات الأمنية تقتضي تقوية الضبط والتوازن مع ضمان مزيج من آليات الرقابة الخارجية والضبط الداخلي. وفي ضوء ذلك، فإن المتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون قادرة على رقابة القطاع الأمني وأن تقوم بدور المراقب الذي يحاسب الأجهزة الأمنية على الانتهاكات. ومما يثير الانتباه أن بعض منظمات المجتمع المدني قد تمكنت، ولوْ على نطاق ضيق من الاستفادة من الهيكل القضائي القائم لإخضاع الجهات الأمنية للمساءلة على انتهاكاتها.

إن مواصلة السعي في مثل هذه المبادرات المختصة بالمساءلة من شأنها أن تضفي الصفة المؤسسية على آليات المساءلة بوصفها جزءا من النظام القضائي والنظم الأمنية، ومن شأنها في الوقت ذاته أن تغير من ثقافة الإفلات من العقاب. ويشير ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني إلى وجود مخاطر دائمة، غير أنه يمكن تخفيفها من خلال التواصل المستمر مع السلطات مع الحفاظ على الاستقلالية الضامنة لترسيخ شرعية المنظمة. [15]

المجتمع المدني والملكية المحلية

تعد الملكية المحلية من المحاور الأساسية لإصلاح قطاع الأمن. ووفقاً للجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في القطاع الاقتصادي، فإن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن "يتمحور حول الإنسان ويتولاه المجتمع المحلي ويعتمد على المعايير الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان وسيادة القانون".[17] ".

ويشير مصطلح الملكية المحلية إلى مدلولات مختلفة تبعاً لاختلاف مستخدميها. وغالباً ما تجد الأطراف الدولية التي تعمل على تعزيز الحكم الديمقراطي صعوبة في تحديد الجهات الفاعلة المحلية المعنية والمهمة في مجال إصلاح

قطاع الأمن، وتغدو هذه المهمة أكثر تعقيداً في اليمن بسبب كثرة الجهات المعنية بالقطاع الأمني؛ فهنالك الجهات الحكومية وغير الحكومية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وفوق هذا، فإن لدى هذه الجهات المختلفة مصالح متضاربة تتجاذب قضية إصلاح قطاع الأمن في اتجاهات مختلفة.

ومع ذلك، فإن المجتمع المدني يعد من بين الجهات المحلية المرتبطة ارتباطاً قوياً بالديمقراطية. [16]

لدى المجتمع المدني الإمكانية في إضفاء الطابع الديمقراطي على القطاع الأمني من خلال تمثيله لكافة أطياف المجتمع المتعددة في البلد. وفي الحقيقة فإن المجتمع المدني لديه الإمكانية في أن يكون الصوت المعبر عن الهموم والمشاغل الأمنية للفئات المهمشة كالنساء والأطفال والأقليات العرقية والدينية، والفقراء. ومن هنا، فإن النهوض بمليكة محلية واعية لإصلاح قطاع الأمن المرتكز على قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان وسيادة القانون-يقتضي مشاركة واسعة وشاملة تتجاوز نطاق الدائرة الضيقة للمسؤولين الأمنيين والنخب السياسية لكي تعبر عن احتياجات جميع المواطنين. وعلى الرغم من دور المجتمع المدني في بناء ملكية في القطاع الأمني، فإن هذا الدور لايزال هامشياً في إصلاح قطاع الأمن في اليمن.

لاتزال معظم برامج إصلاح قطاع الأمن في اليمن مسيرة خارجيا من الجهات الدولية الفاعلة. وقد أظهرت المقابلات مع العديد من ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل على تعزيز إصلاح القطاع الأمني في اليمن أنه نادراً ما يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في مرحلة إعداد البرامج؛ بل إن مشاركة منظمات المجتمع المدني قد تقلصت إلى مشاركات متقطعة وغير ذات أهمية، وأصبحت لا تتجاوز حدود المشورة الأولية والحوارات غير المنتظمة. وهذا الإقصاء للمجتمع المدني يعزز نهج "من الأعلى إلى الأسفل" عند معالجة إصلاح القطاع الأمني، وعند اتباع هذا النهج، فإن احتياجات ووجهات نظر المجتمع المحلي لا تؤخذ في الحسبان عند إعداد وتصميم السياسات الأمنية.

غالباً ما تتعلل الجهات الدولية الفاعلة بأن عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إصلاح الأمن راجع إلى ضعف تلك المنظمات المحلية. حيث يُنظر إلى هذه الجهات المحلية الفاعلة في الفضاء المدني على أنها تفتقر إلى المهارات الفنية المطلوبة التي تؤهلها كي تلعب دوراً قيادياً في تصميم وتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني. وعلى أية حال، فإن هذا التصلب يعطي الأولية للقليل من المنظمات الدولية التي

قد لا يكون لديها معرفة عميقة بالمجتمع، ولعل هذا السبب في تهميش عدد كبير من المنظمات المحلية، حتى مع تسليمنا بأنها ذات قدرات مؤسسية أضعف. وهكذا فإن طريقة التفويض والاقتصار على المنظمات المهنية والنخبوية يقيد من نطاق أنشطة إصلاح القطاع الأمني لتبقى في المناطق الحضرية التي توجد فيها هذه المنظمات.بتشكيلتها الحالية فإن أنشطة إصلاح القطاع الأمني تستبعد المناطق الريفية رغم أنها تشكل أكثر من 70% من حيث تعداد السكان وهي تعاني من انعدام الأمن مقارنةً بالمدن. [18]

وهذا التوجه الذي يعطي الأولوية للخبرات التكنوقراطية على حساب المشاركة الشاملة ينظر إلى عملية إصلاح الأمن كنشاط تكنوقراطي وفقا لنهج معالجة يسير من الأعلى إلى الأسفل" الذي من شأنه أن يقوض الديمقراطية في القطاع الأمني.

وفي بعض الاحيان فإن الحقائق على الأرض تجبر المنظمات الدولية على تجنب الجوانب السياسية لعملية إصلاح قطاع الأمن من أجل ضمان استمرار أنشطتها الأخرى. فعلى سبيل المثال يرفض الحوثيون أي برامج لإصلاح قطاع الأمن تشتمل على حقوق الانسان، وهذا أجبر بعض المنظمات الدولية على مراجعة أنشطتها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون او إيقافها كلياَ. ولهذا السبب فقد اقتصر دور كثير من منظمات المجتمع المدني على بناء القدرات وتقديم الخدمات على حساب الأنشطة المخصصة سياسيا والدفاع عن حقوق الانسان والمهام الرقابية.

وقد كان مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة يعمل على تعزيز عدم تسييس دور منظمات المجتمع المدني في مفاوضات السلام، كإجراء من شأنه أن يكون مدخلا مهما لإصلاح قطاع الأمن.

ومن جهة أخرى فإن هناك قلقاً مشروعاً وهو أن وضع منظمات المجتمع المدني في مواجهات مباشرة مع أطراف الصراع قد يعرض هذه المنظمات للخطر. وكذلك قد تستعدي هذه المنظمات الأطراف المتحاربة وتشكيل تهديدا لبناء الثقة لعملية السلام الهشة خصوصاً إذا كانت هذه المنظمات تعتمد أسلوب التشهير[19].

ومع ذلك فإن العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني يرون أن مستوى انخراط هذه المنظمات المدنية في عملية التفاوض لا يزال مخيباً للآمال. وقد عبر أحد ممثلي هذه المنظمات أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه المفاوضات تعتبر مشاركة " اسمية فقط " وغالباً "ما تكون مخرجات هذه النقاشات محدده سلفاً حيث تعطى المنظمات المحلية القليل من الوقت والمساحة غير الكافية لتدرس مقترحات خبراء الأمم المتحدة من

أجل تقديم رؤيتها". وقد عبرت ممثلة منظمة أخرى عن إحباط مماثل عند الحديث عن مشاركة المرأة في تلك المفاوضات: حيث أشارت إلى أن "المرأة لديها قدرة على التأثير في المفاوضات بصورة إيجابية، ولكن مشاركتنا نحن النساء لا تتعدى مجرد التأشير على حضورنا" [20]

وبالنظر إلى هذا فقد سعى مكتب المبعوث الأممي لدى اليمن إلى ضمان مشاركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني بعد أن كان مستوى مشاركتها ناجحاً في بداية المفاوضات. غير أن الكثير من العمل مايزال مطلوبا من أجل ضمان إدماج وملكية المجتمع المدني لعملية السلام. [21]

المضي قدماً

ومع أن عملية تعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الانسان قد تبدو غير مجدية في بيئة النزاعات، فإن هذه الفترة هي المواتية من أجل تهيئة الفرص لتغيير الحقل الأمني. وإذا ما توفرت الإرادة لبناء قطاع أمني فعّال وخاضع للمساءلة فإنه من الضروري أن يضطلع المجتمع المدني بدوره في تهيئة الظروف اللازمة لتأسيسه. ونظراً لتدني مستوى اندماجه في إصلاح قطاع الأمن فإنه يتعين على المجتمع المدني أن يفرض نفسه في النقاشات الخاصة بالأمن وأن يقوم بتقديم المبادرات. وفي الوقت الراهن، يتم تنفيذ أنشطة الإصلاح الأمني بصورة عشوائية وبمعزل عن الأنشطة التي تنفذها الجهات الدولية والمحلية. ولذا فإنه ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تضع إطاراً استراتيجياً موحداً بالاشتراك والتنسيق مع الجهات الدولية الفاعلة من أجل تحديد أولويات الاصلاحات في القطاع الأمني والعمل في هذا الإطار.

وسيتطلب ذلك إقامة شبكات وانشاء تحالفات مع مختلف شرائح المجتمع المدني كي يصبح صوتها مسموعا ويصبح لها أثرا أكبر؛ مما سيؤدى إلى مساعدتها على أن يكون لها حضورا في مجال إصلاح قطاع الأمن. إن العمل ضمن تحالفات سيساعد منظمات المجتمع المدني على تحقيق الحرية ومحاسبة الجهات السياسية دون أن يتم استهدافها من قبل تلك الجهات. ويعتمد فاعلية ونجاح هذه الشبكة من التحالفات على قدرة هذه المنظمات على الترفع عن التنافس من أجل تمويل المانحين وعلى مدى استعدادها لمشاركة المعلومات والخبرات. هذا؛ علاوة على أن قوة المجتمع المدني تتأتى من استقلاليته عن مختلف الجهات السياسية الفاعلة.

ولأن هناك العديد من الجهات المحلية التي تتنافس في تشكيل المشهد الأمني للبلد، فإنّ على الجهات الدولية دعم إدراج المجتمع المدني المحلي "الواعي" في عملية إصلاح قطاع الأمن. كما ينبغي أن لا

تكون هذه الشراكة سلبية، بل يجب ان تشارك منظمات المجتمع المدني بشكل واسع في عملية إصلاح الأمن من بدء الإعداد إلى التنفيذ. ومن أجل تشجيع شراكة وملكية محلية حقيقية فإنه يتوجب على الجهات الدولية الفاعلة التعهد ببرامج إصلاحات أمنية على المدى الطويل التي يكون من شأنها أن تتيح لقطاع مهم من المجتمع المحلي المشاركة في هذه المبادرات. كما لا ينبغي أن نظل نتخذ من ضعف قدرات المجتمع المدني المحلي مسوغا لعدم إشراكه في الانشطة والبرامج التي تخص قطاع الأمن. وبالنظر إلى الظروف الراهنة التي انتقلت فيها مؤسسات الدولة من حكم استبدادي إلى دولة مجزأة تخوض حرباً أهلية، فإنه من المتوقع أن يكون المجتمع المدني ضعيفاً وقليل الخبرة في هذا المجال.

إن على المنظمات الدولية أن تعتمد منهجية التعلم بالممارسة التي بموجبها سيتم إشراك منظمات المجتمع المدني مع الخبراء اليمنيين في أعمالهم من أجل اكتساب الخبرات والمعارف خلال عملية المشاركة. فالاشتراك الحقيقي هو وحده ما سيضمن انتقالاً فعّالاً للمعرفة والخبرات وليس الدورات التدريبية القصيرة. والأهم من ذلك هو أن هذه المنهجية ستضمن ديمومة مخرجات مشاريع القطاع الأمني وكذلك الملكية المحلية المنصوص عليها في استراتيجيات الجهات المانحة فيما يخص إصلاح قطاع الأمن والاستقرار.

والمجتمع المدني اليمني كغيره في البلدان الأخرى، ليس كتلة متجانسة لديه اهتمامات ورؤى مشتركة، ولهذا السبب فإن من المهم إدراج نطاقاً واسعاً من الأصوات اليمنية في عمليات إصلاح القطاع الأمني من أجل ضمان الملكية المحلية ونجاح مشاريع إصلاح القطاع الأمني. كذلك ينبغي أن يسعى المبعوث الأممي الخاص باليمن جاهداً لتمكين المجتمع اليمني في مقابل الجهات السياسية الفاعلة.

فمشاركة المجتمع المدني في المراحل الأولى لمحادثات السلام لا تضمن فقط اندماج الرؤى العامة في مخرجات تلك المحادثات؛ بل إنها، أيضاً، تعطي رسالة للممسكين بزمام السلطة مفادها ضرورة أن يكون للمجتمع المدني حيزا في المفاوضات. ولهذا الغرض، فإن على المبعوث الخاص لدى اليمن أن يعقد مشاورات مع مختلف شرائح المجتمع المدني لتحديد كيفية انخراطها بفاعلية وأمان في مفاوضات السلام. ويجب أن تُتخذ المزيد من الجهود لضمان أن تلك الفئات تمثل طيفا واسعا في المجتمع اليمني في مختلف المناطق الجغرافية اليمنية. ولذا، فإن نجاح عملية السلام يعتمد على كونها شاملة للجميع بما من شأنه ترسيخ شرعيتها في نظر المجتمع اليمني. [22]

(*) باحثــة زميلــة بالمركــز اليمنــي للدراســات منــذ 2020م. ولــدت وترعرعــت في اليمــن،
(*) المحرر:مرايكا ترانزفيلد
(*) محرر النسخة: جاتندر بادا
(*) المترجم: موسى المظفري
(*) المصور:احمد الباشا.
(*) المانح: وزارة الخارجية ألمانيا الاتحادية..

المراجع:

[1] الفريــق الاستشــاري الــدولي لقطــاع الأمــن 2005, https:// https://issat.dcaf.ch/Learn/SSR-Overview .

[2] ليــوني نورثيــج (2017)، توفــير الأمــن في اليمــن: تطبيــق نمــوذج التركيــز عــلى الأمــن البــشري، المحــرر: مــاري كريســتين هاينــز، التعامــل مــع قضايــا إصــلاح الأمــن في اليمــن: التحديــات و الفــرص للتدخــل أثنــاء و مــا بعــد الــصراع، مركــز الأبحــاث التطبيقيــة بالتعــاون مــع مؤسســة كونــراد أدينــاور، تقريــر 20، ديســمبر, https:// carpo-bonn.org/en/addressing-security-sector-reform-in-yemen/.

[3] سـيدرا مــارك، مراقــب إصـلاح قطــاع الأمــن: تيمــور ليســت. واترلــو: المركــز الــدولي لإبــداع الحوكمــة، 2011م, https://www.cigionline.org/sites/default/files/the_future_of_security_sector_reform.pdf .

[4] مــوسى علايــة و هديــل محمــد، "منظــمات المجتمــع المــدني و بنــاء الســلام في اليمــن لمــا بعــد حكــم الرئيــس السـابق عــلى عبداللــه صالــح"، مجلــة مركــز الحكــم و بنــاء الســلام، ســبتمبر 2018.

[5] مــوسى علايــة و فيليمــن فيكوريــن " المجتمــع المــدني أثنــاء الحــرب: دراســة الحالــة اليمنيــة، مجلــة بنــاء الســلام، المجلـد 8، العـدد 4 ديسـمبر 2019. مـن ص 476 – 498.

[6] التقريــر العالمــي 2020: إتجاهــات الحقــوق في اليمــن: هيومــن رايتــس ووتــش، ينايــر 2020 doi:10.1080/21647259.2019.1686797, https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/yemen.

[7] موسى علاية و فيليمين فيكورين، 2020

[8] مقابــلات المركــز اليمنــي للــرأي العــام مــع المــدراء التنفيذيــين للمنظــمات غــير الحكوميــة، صنعــاء، 16 ديســمبر، رقــم المقابلــة: 3

[9] مقابــلات المركــز اليمنــي للــرأي العــام مــع رؤســاء المنظــمات غــير الحكوميــة، عــدن، 22 نوفمــبر، رقــم المقابلــة: 4

[10] مقابــلات المركــز اليمنــي للــرأي العــام مــع المستشــارين القانونيــين للمنظــمات غــير الحكوميــة، صنعــاء، 11 ديســمبر، رقــم المقابلــة: 5

[11] مرايــكا ترانزفيلــد، وكــمال مقبــل، وشــيماء بــن عثــمان، وحكيــم نعــمان، تقييــم المؤسســات المختصــة بســيادة القانــون، المركــز اليمنــي لقيــاس الــرأي العــام، يوليــو، 2020م.

[12] مقابـلات مـع رؤسـاء منظـمات الغـير الحكوميـة، تعـز، 25 اكتوبـر 2020، المقابلـة رقـم: 1

[13] ليــلى الزوينــي، دراســة سريعــة لســيادة القانــون في اليمــن: الآفــاق والتحديــات"، معهــد لاهــاي لتجديــد القانــون (هيــل)، ســبتمبر 2012, https://www.hiil.org/wp-content/uploads/2018/09/Rule-of-Law-in-Yemen.pdf.

[14] مقابــلات المركــز اليمنــي للــرأي العــام مــع رؤســاء المنظــمات غــير الحكوميــة، حضرمــوت، 11 ديســمبر 2020، رقــم المقابلــة: 6

[15] مقابلــة المركــز اليمنــي للــرأي العــام مــع مســؤول الشــؤون القانونيــة في منظمــة غــير حكوميــة بصنعــاء، 11 ديســمبر 2020م، رقــم المقابلــة: 5

[16] نفسه.

[17] منظمــة التنميــة و التعــاون في القطــاع الاقتصــادي (2007)، دليــل عــن إصــلاح النظــام الأمنــي، دعــم قطــاع الأمــن و العدالــة، باريــس: منظمــة التنميــة و التعــاون في القطــاع الاقتصــادي.

[18] جــون باتريــك، "المجتمــع المــدني في الموجــه الثالثــة للديمقراطيــة: الآثــار المنعكســة عــلى التعليــم" 1996.

[19] التصــورات العامــة لأعــمال قطاعــي الأمــن والشرطــة في اليمــن: أهــم النتائــج، دراســة نشرهــا المركــز اليمنــي لقيــاس الــرأي العــام 2013 تبــين أن 24% مــن المناطــق الحضريــة و89% مــن المناطــق الريفيــة تعــاني مــن نقــص أقســام للشرطــة وســبع مــن المحافظــات لا يوجــد فيهــا تمامــاً.

[20] مقابــلات المركــز اليمنــي لقيــاس الــرأي العــام مــع مــدراء المنظــمات غــير الحكوميــة، صنعــاء، 16 ديســمبر، 2020، رقــم المقابلــة: 3

[21] مقابــلات المركــز اليمنــي لقيــاس الــرأي العــام مــع رؤســاء المنظــمات غــير الحكوميــة، عــدن، 22 نوفمــبر 2020، رقــم المقابلــة: 4

[22] ابيــو هوتشــفل، مــواد إصــلاح قطــاع الأمــن في اتفاقيــات الســلام، شــبكة القطــاع الأمنــي الأمريــكي، 2009م, https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/gfnss-r/0018026/f_0018026_15453.pdf.



مجلة "فكرية ثقافية

تهـدف إلى الاسـهام في: نـشر فكـر وثقافـة المواطنـة والمدنيـة والديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، والتأصيـل الفكـري لهـذه القضايـا، وتعزيـز الخدمـة المعرفيـة بهـا.

قواعد ومحددات النشر في المجلة:

*تنشر المجلة "الناصية" الدراسات والأبحاث، والمقالات، والموضوعات المختلفة.. التي:
_تتسم بالعمق والدقة والموضوعية، وتضيف جديداً للمعرفة.
_تتوائم مع قضايا ومجالات أهتمام المجلة وتوجهاتها وسياساتها العامة.

جحم المواد والموضوعات التي تنشر في المجلة:

_ يشـترط في البحـث ألا يزيـد حجمـه عن"6000/50000،كلمـة، وألا يكـون منشـوراً مـن قبـل.
_ يشـترط في الدراسـة ألا يزيـد حجمها عـن: 4500/3500،كلمـة.والا تكـون قـد نـشرت مـن قبـل.
_ الموضوعـات المترجمـة" بحـث، دراسـة، تقاريـر "عـن لغـات حيـة.. ينطبـق عليهـا مـن حيـث الحجـم الشرطـان المحـددان أعـلاه.
_يشترط في المقال.. ألايزيد حجمه عن: 2500/2000 كلمة
_موضوعـات عـرض ونقـد الكتـب، يشـترط ألا تزيـد حجمهـا عن:1500/2500،كلمـة،وإن لايكـون قـد قـضى عـلى صدورهـا أكـثر مـن عامـين،. بإسـتثناء الكتـب التراثيـة، وذات الأهميـة والقيمـة المعرفيـة العاليـة والهامـة.
* الدراسـات والبحـوث والمقـالات.. والـخ، يشـترط أن تكـون مطبوعـة على الكمبيوتر،وتسـلم إلى المجلـة بقـرص مضغـوط, cd, أو ملـف ورد. أو ترسـل عـبر البريـد الا إلكـتروني للمجلـة، مرفقـة بأسـم وعنـوان الكتـاب، وعملـه ومؤهلـه العلمـي.
*تحتفظ المجلة لنفسها بحق إجراء تغيرات في النص بما يتلاءم مع أسلوبها في النشر.
*الدراسـات والأبحـاث والمقـالات والموضوعـات..... التـي ترسـل إلى المجلـة، لا تعـاد إلى صاحبهـا، نـشرت أو لم تنـشر..
*البحـث أو الدراسـة التـي نـشرت في المجلـة. يحـق للكاتـب إعـادة نشرهـا في كتـاب فقـط، مـع الإشـارة إلى المصـدر الأصـلي للنـشر.

مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

_عنواننا:

_اليمن. _ المقر الرئيس، عدن.
_هاتف02_260082.
_جوال 00967713807501
.00967733171039
_البريد الإلكتروني.
a.gadfchv@yahoo.com

_رابط صفحة"مدونة" المؤسسة في الانترنت.
https://www.facebook.com/مؤسسة-أمجد-الثقافية-والحقوقية100990208428465-/
_الرئيس الدوري للمؤسسة:
محمد عبد الرحمن.
هاتف +واتس، 00967777808724
واتس.00967714367122.
إيميل.abdm8626@gmail.com

*من نحن.؟

_مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية. :هيئة مدنية_اهلية_ثقافية،_فكرية_بحثية_انسانية، غير حكومية، وغير ربحية، مستقلة وليست لها أية إرتباطات حزبية أو سياسية.

_تعمل في مجال التنوير، والتنمية الثقافية، ومناصرة الحق في التعليم والثقافة، ونشر ثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان.

_تأسست بتارريخ21 يونيو 2018م، وتم إشهار ها وبدء ممارسة أنشطتها في 24 اغسطس أب 2020م

_ حاصل على تصريح التأسيس تحت رقم(297) بتاريخ 11 يناير 2021 م صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وتصريح مزاولة النشاط صادر عن وزارة الثقافة.

* مرجعيتنا :

_الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
_العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
_ المواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة. _ التشريعات اليمنية النافذة.

*أهدافنا ومجالات عملنا.

(1) قضايا الحق في التعليم والثقافة.

*الاسهام في تنمية وتعزيز حقوق الإنسان الثقافية، وتعزيز أعمال وانشطة المناصرة للحق في التعليم، والحقوق والحريات الثقافية، وحرية الفكر والابداع.

(_دراسة وتحليل السياسات العامة للدولة في مجال التعليم. _ دور الدولة ومؤسساتها في تجسيد حقوق الإنسان الثقافة"ومظاهر الانتقاص والانتهاك للحق في التعليم والحريات الثقافية، _المساواة الاجتماعية في مجال التعليم. _دور ومساهمة المجتمع المحلي في تقيم وصياغة السياسات والخطط التعليمية .

(2) قضايا التنوير والثقافة المدنية.

*الاسهام في نشر وتنمية ثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان.

(_نشر ثقافة وقيم المواطنة المتساوية، _وتنمية الثقافة الديمقراطية والحقوقية، وتعزيز أنشطة الخدمة المعرفية للتوعية والتثقيف بها. _الاهتمام بقضايا تنمية مفاهيم وسلوكيات التربية المدنية للشباب والطلاب، ونشر وتنمية ثقافة السلام والحوار والتسامح والقبول بالأخر. _الاهتمام بقضايا وثقافة السلام، والحوار بين الثقافات والحضارات..)

(3) قضايا الثقافة العامة.

*الاسهام في تعزيز التنمية الثقافية الشاملة، والمشاركة المجتمعية في قضايا التنمية الثقافية.

(دراسة وتقيم السياسات الثقافية للدولة _دور ومشاركة المجتمع المحلي في صياغة السياسات الثقافية للسلطات المحلية. _دور المؤسسات والهيئات الرسمية للدولة في نشر وتنمية ثقافة المواطنة والمدنية. _دعم وتشجيع الإبداع والمواهب الإبداعية الأدبية والفنية والعلمية . والخ)

* وسائل عملنا"الانشطة"

_ اعداد ونشر الدراسات والبحوث وطبع الكتب ا لمتخصصة

_ توثيق البيانات والمعلومات والتقارير المتصلة بأوضاع التعليم والثقافة.

_ إقامة وتنفيذ ورش التدريب، والندوات وحلقات النقاش، والقوافل الثقافية، والبرامج والمشاريع... وانشطة دعم المواهب والابداعات الفنية والأدبية والعلمية للشباب والطلاب

_ اصدار وتوزيع المجلات والسلاسل الثقافية والفكرية، وإقامة مكتبة ثقافية في مقر المؤسسة، وتنظيم عملية الاستفادة منها.

_ إنشاء أندية التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب، ومنتدى الحوار الفكري ..

_ إقامة علاقة التعاون والتشبيك مع المؤسسات والهيئات الثقافية ومنظمات حقوق الإنسان داخل اليمن، وخارجه.، ومع الهيئات والمؤسسات الثقافية والتعليمية والأكاديمية، والبحثية... الأهلية والرسمية..

*برامجنا الرئيسية

1 - برنامج التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب

2 - برنامج المناصرة للحق في التعليم والثقافة.

3 - برنامج نشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان.

4 - برنامج الأنشطة الثقافية العامة.

* البناء المؤسسي والهيكلي للمؤسسة:

(_مجلس الأمناء "_الهيئة الاستشارية" "_الإدارة التنفيذية.وتتكون من "الرئيس الدوري للمؤسسة ، ونائبه، الوحدات التنفيذية المتخصصة" الدراسات والبحوث_ البرامج والمشاريع_ الإعلام والاصدار_ التوثيق والمعلومات والمكتبة، _ الوحدة المالية والادارية . السكرتارية، الاتصال والتنسيق،.انشاء وحدات وتكوينات اخر ى مستقبلا.

* الوثائق المنظمة لعمل المؤسسة:

_النظام الأساسي، _اللائحة الداخلية، التنظيمية، _اللائحة المالية والنظام المحاسبي _الإرشادات الادارية الأخرى.

